حرب اكتوبر في محكمة التاريخ

تأليف

الدكتور عبد العظيم رمضان

الناشر

مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

حرب أكتوبر في محكمة التاريخ

تأليف

الدكتور عبد العظيم رمضان

الناشر

مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

اهـــــداء

الى ولدى طارق وجيله .. جيل أكتوبر

تقديـــم

تـمـثـل حـرب أكـتـوبـر ، أو الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ، مكانة خاصة في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي ، نظرا لأنها الحرب التي كسر فيها العرب ــ لأول مرة ــ قاعدة الهزيمة ، وحطموا ما ترتب على هذه القاعدة مما عرف باسم « الأسطورة الاسرائيلية » ، أو « اسطورة الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر » ! .

وقد تبدى هذا الاهتمام في كثرة ما صدر من مؤلفات عن هذه الحرب في العام الأول فقط من انتهائها ، حتى بلغت ٣٥ كتابا ، ألفها عسكريون وصحفيون وكتاب ، معظمهم من العرب ، وان كان يغلب على الكثير منها الطابع التجاري . كما عقدت القوات المسلحة المصرية بجامعة القاهرة ندوة مشهورة في أكتوبر ١٩٧٥ ــ أي بعد عامين ــ تناولت حرب أكتوبر من مختلف أبعادها وزواياها وآثارها . وصدرت بعد ذلك عشرات التصريحات والتحليلات والذكريات ، كما نشرت بعض المذكرات لعسكريين اشتركوا في الحرب ، تتميز بالنظرة الواحدية في العرض والتحليل ، واظهار الايجابيات واخفاء السلبيات .

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التاريخية عن حرب أكتوبر ، التي يرجع الفضل فيها لصديقي الأستاذ عرفان نظام الدين ، رئيس تحرير جريدة « الشرق الأوسط » ، الذي فاتحني فيها عندما كنت في زيارة له بمكتبه بدار الجريدة في لندن في صيف عام ١٩٨٣ . وكانت وجهة نظره أن مرور عشر

سنوات على هذه الحرب قد تكونْ فرصة مناسبة لالقاء نظرة علمية فاحصة عليها ، وتناولها من منطلق موضوعي بحت ، ومحاولة اخضاعها لمنهج البحث التاريخي وأدواته العلمية .

وقد اقتنعت بفائدة مثل هذه المحاولة ، على أمل أن أجد في الوثائق التي صدرت عن هذه الحرب في خلال تلك السنوات العشر ، والتي تتمثل في المذكرات الشخصية لمن شاركوا في الأحداث ، والذكريات المنشورة ، والتقارير الرسمية ، والمحاكمات ، ومحاضر جلسات مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، والتحقيقات والدراسات العلمية ، ما يمكن أن يشكل مادة كافية لاعادة تركيب صورة هذه الحرب كما وقعت أو قريبا مما وقعت . وشرعت على الفور في الاطلاع على هذه الوثائق أثناء اقامتي في لندن وعند عودتي من القاهرة . وقد أسفر عن ذلك الدراسة التي بين يدي القارىء ، والتي صدرت في اثنتي عشرة حلقة في جريدة « الشرق الأوسط » على مدى شهرين تقريبا .

ولقد كان علي أن أحدد موقفي من ذلك الكم الهائل من المعلومات التي نشرت عن حرب أكتوبر. وقد قررت أن أتفادى أية تفصيلات زائدة قد تدفن تحتها القسمات العريضة لهذه الحرب ، في تناقضاتها وانتصاراتها وهزائمها . فاستخدام التفصيلات علميا في توضيح الحدث التاريخي واجب فقط في حالة ما اذا كانت هذه التفصيلات مدفونة في بطن الوثائق . أما اذا كانت منشورة بالفعل ويسهل الاطلاع عليها بسهولة ، فان استخدامها يعد حشوا لا لزوم له ، ومن الواجب تحاشيها ما أمكن .

على أني ــ مع ذلك ــ أعترف بأنه كان من الممكن توسيع الفصل الأخير، الذي قد يبدو مقتضبا ، الى فصلين أو ثلاثة . وكان هذا في خاطري

بالفعل منذ البداية على أساس تنفيذه عند نشر الدراسة فى كتاب . ولكن مشاغلى العلمية العديدة أقنعتنى ــ مرغما ــ بأن أترك هذه الاضافة الى الطبعة الثانية ، اذا شاءت ارادة الله وتيسر لى من الوقت ما يمكننى من تحقيق ذلك ، خصوصا وأن الدراسة بهذا الشكل تعد متكاملة وسليمة البناء من الناحية العلمية والفكرية .

وسوف يرى البعض فى كثير من النتائج التى توصلت اليها هذه الدراسة ما قد يصدم فكره أو معتقداته السياسية ، خصوصا وقد تصادمت مع كثير من وجهات النظر التى نشرت حتى الآن ، والتى بدت كأنها مسلمات . وهذا أمر طبيعى فى دراسة تاريخية علمية متجردة ، ولكنه لا يجب أن يدفع الى سوء الظن بدوافع البحث ، فقد كانت الحقيقة التاريخية هى رائدى الوحيد فى هذا البحث ، بكل ما أملك من صدق وأمانة علمية . ولم يكن هناك أى دافع سياسى من أى نوع ، ولا غرض للدفاع أو الهجوم على أى قائد سياسى أو عسكرى لعب دورا فى هذه الحرب . وكان الهدف الوحيد هو اعادة تركيب الصورة التاريخية لحرب أكتوبر ، بعيدا عن كل المحاولات التى جرت لتزييف هذه الحرب ، واتخاذها مطية لتحقيق الاغراض والمصالح السياسية .

وأملى أن اكون قد وفقت فى خدمة تاريخ أمتنا العربية القومى وخدمة تاريخ مصر الوطنى بهذه الدراسة ، وأزلت ما يكون قد علق بهذه الحرب الهامة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى من شوائب الانحياز والتزييف . والله الموفق .

مصر الجديدة فى ١٥ يناير ١٩٨٤

د . عبد العظيم رمضان
أستاذ التاريخ المعاصر وعميد كلية التربية بجامعة المنوفية

هزيمة يونية وسقوط النظام القديم !

ربما كان السؤال الذى تطرحه محاولة التأريخ لحرب أكتوبر ١٩٧٣ بعد عشر سنوات فقط من وقوعها هو: هل يمكن كتابة التاريخ المعاصر؟ . وللرد على هذا السؤال نقول ان الحدث التاريخى أشبه بلوحه فنية ، تتمزق وتذروها الرياح ، ومهمة المؤرخ أن يستعيد أجزاء هذه اللوحة من كل ركن استقرت فيه ، واعادة تركيبها من جديد ، لتعود كما كانت ، أو قريبا مما كانت ، بالاستعانة بمنهج البحث العلمى التاريخى .

وبالتالى ، فان النظرية التى تقول بعدم امكان كتابة الحدث التاريخى قبل مرور خمسين عاما على وقوعه ــ أو أية فترة زمنية محددة أخرى ــ هى نظرية بالية . لأنه اذا أمكن استعادة أجزاء الحدث التاريخى ، حتى ولو بعد عام واحد من وقوعه ، فانه يمكن اعادة تركيبه . واذا تعذر ذلك ، استحال استرداده من الماضى حتى ولو بعد الف عام ! . فالعبرة هنا ليست بالمدة الزمنية التى تمر على الحدث التاريخى ، وانما بامكانية تجميع اجزائه ، التى تعرف عادة فى الأعمال العلمية باسم « الوثائق » .

وفى عالمنا المعاصر ، مع تقدم وسائل الاعلام والاتصال ، أصبحت امكانية تجميع أجزاء الصورة التاريخية للحدث التاريخى فى مدة وجيزة ، أفضل بكثير مما كان عليه الحال فى الماضى . فلا يكاد يقع حدث ما ، حتى تسارع

وسائل الاعلام بتغطيته للكشف عن خباياه وأسراره ، ثم لا تكاد تمضى أعوام قليلة حتى تصدر المذكرات السياسية لكثيرين ممن لعبوا دورا فى الحدث التاريخى . وفي الوقت تلعب البيانات والتصريحات والشهادات التاريخية التى يرويها السياسيون والعسكريون دورا لا يستهان به فى اضاءة جوانب الحدث التاريخى ، وهكذا يكشف تدريجيا من أجزاء الحدث التاريخى فى مدة وجيزة ما كان يتكشف عادة فى خمسين عاما فى الماضى ! .

وحرب أكتوبر ليست استثناء من هذه القاعدة . فقد صدر عنها فى خلال الأعوام العشرة الأخيرة من الوثائق — والوثيقة هى كل أصل — ما يسمح الآن بمحاولة اعادة تركيب صورة هذا الحدث التاريخى الهام فى تاريخ الأمة العربية وقد تحتاج هذه الصورة الى تصويبات وتعديلات فى المستقبل فى ضوء ما قد يجد من وثائق ، ولكن يبقى أن الصورة التى يمكن اعادة تركيبها لحرب أكتوبر فى ضوء الوثائق المتوفرة الحالية هى أفضل مما يمكن لمؤرخ حدث من أحداث القرن التاسع عشر اعادة تركيبه من جديد .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : ما هى نقطة البداية فى حرب أكتوبر ؟ . لقد جرى التقليد العلمى فى الدراسة التاريخية على العودة بالحدث التاريخى الى أصوله التاريخية . وبالنسبة لحرب أكتوبر فان البعض قد يظن أن أصلها التاريخى هو المشكلة الفلسطينية بما تمخضت عنه من قيام دولة اسرائيل . ولكن الحقيقة أن حرب أكتوبر لم تقم لحل المشكلة الفلسطينية ، وانما قامت « لازالة آثار العدوان » ! — وهو المصطلح الذى أطلقه عبد الناصر على الأراضى العربية التى احتلتها اسرائيل فى عدوان يونية ١٩٦٧ . وبالتالى فحرب يونية هى المدخل لحرب أكتوبر . وهذا يحل مشكلة موقع حرب الاستنزاف ، هل تنتمى لحرب يونية أم تنتمى لحرب أكتوبر ؟ . فطالما أن أصل حرب أكتوبر هو حرب

يونيـة ، فـان حرب الاستنزاف تقع فى الطريق الى حرب أكتوبر، وليست فى بداية الطريق .

وليـس معنى ذلك أن ندخل فى تفصيلات حرب يونية ، وانما معناه أن نرسـم مـعالم هـذه المأسـاة الحزينة فى تاريخ الأمة العربية فى خطوط سريعة وموثقة ودقيقة ، لنرى كيف تمهد الطريق الى حرب أكتوبر، ولأن هذا العرض ضرورى وهام فى مـساعدتنا على تقيم حرب أكتوبر.

ومـن المعروف أن حرب يونية بدأت بالضربة الجوية الاسرائيلية على المطارات المصرية فى السـاعة الثامنة والنصف من صباح يوم الاثنين ٥ يونية . وقبـل ذلك كانت أوضاع الصراع العربى الاسرائيلى هى الاوضاع التى رسمتها تسـوية فبـراير ١٩٥٧ فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر، وهى أوضاع لم تعرف عنها الجماهير المصرية شيئا فى حينها . وبمقتضى هذه التسـوية حصلت اسرائيـل عـلى أعظم كسـب حصلت عليه منذ بناء دولتها ، وهو انهاء الحصار المصرى عليهـا فـى البـحر الأحمر، والسماح بمرور الملاحة الاسرائيلية والتجارة الاسرائيليـة فى مضايـق تيـران . وكـانت هذه التسـوية هى المحرك الرئيسـى للأحداث فى حرب يونية ١٩٦٧ .

فقـد كـان من أثر تـزايد استفادة اسرائيل من مرورها فى خليج العقبة ومضـايـق تـيران ، أن أصبح من الأسباب الواردة فى نظرية الأمن الاسرائيلى ، التـى تـقضى بشن حرب وقائية على مصر، اغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية . وفى الوقت نفسه ، وبالنسـبة لمصر، فان مرور الملاحة الاسرائيلية فى مضيـق تيران فى ظل الوجود الدولى فى شرم الشيخ ، كان نقطة سوداء فى حق النظام الناصرى ، ظلت تدفعه باستمرار الى محاولة ممارسة حق مصر القانونى فى

سحب القوات الدولية واغلاق خليج العقبة والبحر الأحمر مرة أخرى فى وجه الملاحة والتجارة الاسرائيلية . وهكذا كانت الأحداث منذ تسوية فبراير ١٩٥٧ تتجه بمصر واسرائيل نحو صدام محتوم .

وقد سنحت الفرصة لعبد الناصر بتجربة قدرة مصر على سحب قوات الطوارىء الدولية من مواقعها ، واغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية فى مايو ١٩٦٧ ، حين أخذ الوضع يتدهور على الجبهة السورية بعد معركة جوية وقعت يوم ٧ ابريل ١٩٦٧ فوق الاراضى السورية كانت حصيلتها سقوط ست طائرات ميج سورية اسقطها العدو خلال ساعة واحدة . وفى يوم ١٣ مايو أبلغ وزير الدفاع السورى حافظ الأسد ، المشير عبد الحكيم عامر ، نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية ، عن حشود عسكرية اسرائيلية كثيفة على الحدود السورية على جبهتين فى الشمال والجنوب من بحيرة طبرية .

وكان رد الفعل المصرى أن أصدر المشير عامر أمره برفع حالة الطوارىء فى الاراضى المصرية الى الدرجة القصوى ، اعتبارا من الساعة الرابعة عشرة والنصف من يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ ، وذلك تطبيقا لميثاق الدفاع المعقود بين مصر بسوريا . وفى نفس اليوم أعلن عبد الناصر أنه أصدر أوامره بارسال القوات المصرية الى سيناء لتخفيف الضغط الاسرائيلى عن السوريين . وفى أثناء تقدم القوات المصرية فى سيناء يوم ١٦ مايو ، طلب رئيس أركان حرب القوات المصرية ، الفريق محمد فوزى ، من الجنرال الهندى ريكى ، سحب القوات الدولية من خط الهدنة على الحدود الشرقية . ولكن يوثانت ، سكرتير عام الأمم المتحدة فى ذلك الحين ، أصر على أن أى طلب لابعاد القوات الدولية من الحدود الدولية ابعادا مؤقتا ، يقتضى طلب اخلاء كامل لجميع القوات الدولية من غزة

ومن سيناء ، فردت مصر بطلب سحب القوات الدولية كلها يوم ١٨ مايو. وفى اليوم التالى وافق يوثانت على الانسحاب ، وفى يوم ٢٠ مايو تم سحب هذه القوات من جميع مواقعها فى قطاع غزة وسيناء . وفى اليوم التالى ٢١ مايو كانت القوات المصرية تحتل مواقعها فى شرم الشيخ . وفى يوم ٢٢ مايو أعلن عبد الناصر قراره التاريخى باغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية . وبذلك أصبحت الحرب أمرا محتوما .

ومن المعروف الآن فى ضوء الوثائق التاريخية أن قصة الحشود الاسرائيلية على حدود سوريا ، التى كانت بداية الأحداث ، والتى كان مصدرها السوفييت ، هى قصة زائفة ، افتعلها السوفييت لأنهم خشوا قيام اسرائيل بعمليات انتقامية ضد سوريا انتقاما للاستفزازات السورية على الحدود ، قد تطيح بحكومة دمشق ، فرأوا فى اشراك مصر فى الموقف نوعا من الردع لاسرائيل .

ومن الثابت كذلك أن القيادة المصرية قد عرفت فى الوقت المناسب بعدم وجود حشود اسرائيلية على الحدود السورية ، وعدم اهتمام سوريا بالموقف ، وان السوفييت يحذرون من تصعيد الموقف ، ومع ذلك فقد استمرت فى حشد القوات المصرية فى سيناء ، رغبة فى الاستفادة من موقف يتورط فيه السوفييت والسوريين معا ، لاستعادة حق مصر الضائع فى السيطرة على مضيق تيران وحرمان اسرائيل من الملاحة فى خليج العقبة والبحر الأحمر.

وكانت الأحداث ــ على كل حال ــ قد دفعت الى هذه النتيجة بطريقة التداعى ، فان انهاء وجود قوة الطوارىء الدولية فى شرم الشيخ قد طرح قضية الوجود المصرى فى شرم الشيخ ، ووجود القوات المصرية طرح بدوره قضيه اغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية ! .

ومن الثابت أن رأى العسكريين المصريين في البداية ، استقر على عدم ضرورة ارسال قوات مصرية الى شرم الشيخ، تفاديا لاتخاذ قرار باغلاق خليج العقبة يجعل الحرب بين مصر واسرائيل أمرا محتوما ولكن بعد يومين كانت القيادة العليا تتجاهل هذا القرار وتصدر أوامرها بارسال القوات المصرية الى شرم الشيخ ، وقد برر المشير عامر هذا الاجراء بأنه « عملية تأمينية ، ولا ثبات وجودنا في المنطقة ، وأننا لن نتخذ أى قرار بغلق خليج العقبة » . على أن عبد الناصر كان يبيت النية على استرداد حق مصر في غلق الخليج ، فاستصدر لذلك قرارا من اعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى في جلسة خاصة ، واختار لذلك يوم ٢٣ مايو لغلق الخليج حتى يضع يوثانت ، الذى كان قادما للقائه ، أمام الأمر الواقع . ومن ثم ، فان عبد الناصر يتحمل مسئولية تصعيد الموقف الى درجة الحرب .

وقد ظهر على أثر ذلك في القيادة العسكرية المصرية الرأى بتوجيه ضربة جوية لاسرائيل لانتزاع السيطرة منها . ولكن عبد الناصر عارض هذا الرأى على أساس أنه يعرض مصر لمواجهة مع الولايات المتحدة . وفي الوقت نفسه طلب الى قيادته العسكرية الاستعداد لتلقى ضربة جو اسرائيلية .

وكان هذا هو الخطأ الثانى ، لأن عبد الناصر كان يعلم علم اليقين أن اسرائيل تستعد للهجوم ، وكانت نسبة هذا الاحتمال تتصاعد لديه مع تطور الأحداث ، فقد كانت تبلغ نسبة ٥٠٪ عند بحث موضوع غلق خليج العقبة يوم ٢٢ مايو، فتصاعدت الى ٨٠٪ في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا ، ثم تصاعدت الى ١٠٠٪ عندما أعلن غلق خليج العقبة . وفي اجتماع يوم ٢ يونية حذر عبد الناصر قيادته من أن الضربة الجوية الاسرائيلية لن تتأخر عن ٤٨ ــ ٧٢ ساعة !

على أن المشكلة هي أن أوضاع القوات المسلحة المصرية في ذلك الحين، بعتادها وتدريبها وقيادتها العسكرية لم تكن في حالة تسمح لها بالتورط في الحرب، لا مع اسرائيل وحدها، ولا مع اسرائيل تساعدها الولايات المتحدة باعتراف كبار قادة حرب يونية أنفسهم! . ومن ثم كان التصرف السليم يقضي بتفادي المواجهة مع اسرائيل عن طريق تراجع تكتيكي بتأجيل اغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية، أو البدء بالضربة الأولى مهما كانت المخاطرة لانتزاع السيطرة الجوية أو الامساك بزمام المبادرة. ولكن عبد الناصر لم يتبع أحدى هاتين الوسيلتين، وأكثر من ذلك أنه أعطى الوعد للقوتين العظميين بعدم البدء بالضربة الأولى، فأعطى اسرائيل الفرصة لتقوم بهذه المبادرة وهي مطمئنة الى أن المبادرة ستكون في يدها! .

في ذلك الحين ــ وكما ذكرنا ــ كانت القيادة العليا للقوات المسلحة المصرية تقع من الناحية الفعلية في يد المشير عبد الحكيم عامر، الذي برز دوره بصفة خاصة بعد حرب السويس في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ . فقد استطاع أن يؤسس لنفسه مركزا وشعبية في القوات المسلحة باستغلال أبواق النصر التي ظلت ترددها وسائل الاعلام الناصرية، وبفضل الخدمات التي راح يسبغها على ضباط الجيش، فضلا عن اطمئنان عبد الناصر اليه على رأس القوات المسلحة، ضد أية انقلابات عسكرية قد تقوم في البلاد. وبذلك تحول الى قوة تناطح قوة عبد الناصر، وتفرض نفسها في نظام الحكم.

وقد ارتكب المشير عامر من الأخطاء في حرب السويس ١٩٥٦ ما استحق عليه لوم عبد الناصر، الذي عاب عليه وعلى كبار قواده العسكريين روح الاستسلام والشلل الذي أصابهم بعد دخول الانجليز والفرنسيين المعركة. وحين أراد عبد الناصر أن ينقل صدقي محمود رئيس هيئة أركان حرب القوات

الجوية ، و يعزل قادة القوات البرية والبحرية والجوية ، رفض المشير عامر ذلك ، وهدد بالاستقالة ، وفي الوقت نفسه ضغط بشعبيته لدى ضباط الجيش على عبد الناصر، وانتهى الأمر ببقاء قادة القوات الثلاثة رغم اخطائهم في حرب السويس ! .

وقد عاود عبد الناصر محاولة عزل الفريق صدقي محمود بعد مأساة الانفصال السوري عن مصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، ولكن المشير عامر رفض أيضا ، و بقي صدقي محمود رغم أنف عبد الناصر ! .

وكانت المحاولة الأخيرة في العام التالي ١٩٦٢ ، حين أراد عبد الناصر مواجهة تسلط المشير عامر على الجيش والحكم « بمجلس رئاسة » أراد به سلب اختصاصات المشير وابعاده عن الجيش . ولكن المشير عامر واجه هذه المحاولة بطريقته الخاصة ، وهي الاستقالة التي قدمها في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢ ، وتضامن معه في هذه الاستقالة قادة القوات البرية والبحرية والجوية و بعض كبار القادة الآخرين . ولم يملك عبد الناصر ازاء هذا الانقلاب الصامت الا الاذعان ، وعاد المشير عامر ليصبح الحاكم الثاني في مصر — او الحاكم الأول مكرر كما قيل في ذلك الحين ! . ثم جاء التدخل المصري في اليمن ليضيف الى قوة المشير عامر ، وفقد عبد الناصر تماما سلطة الاشراف على الجيش . وفي ٢٥ مارس ١٩٦٤ اعترف عبد الناصر بسلطة المشير رسميا ، فعينه نائبا أول لرئيس الجمهورية .

وفي الفترة التالية حتى نشوب حرب يونية ١٩٦٧ ، كان المشير عامر وصنائعه في القوات المسلحة قد استولوا على خيوط السلطة في البلاد ، خصوصا بعد أن أصبح الجيش هو المصدر الرئيسي لتعيين الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الادارات ووكلاء الوزارات والسفراء ، وأصبحت مناصب السلطة العليا

.تشغل بضباط المخابرات العامة أو الحربية ، وتحولت الدولة الى دولة بوليسية ، للمباحث الجنائية العسكرية فيها اليد العليا ، وقد لعبت هذه دورا رئيسيا فى اعتقالات الاخوان المسلمين وحادث كمشيش وغيرهما .

على هذا النحو كانت أوضاع السلطة فى البلاد والجيش فى مصر عشية حرب يونية . ويتضح منها أن القيادة العسكرية المصرية ، بحكم النظام الشمولى ، وبحكم الأخطاء التى ارتكبتها فى حرب السويس ، والدور الذى لعبته فى الانفصال السورى ــ لم تكن مهيأة لقيادة القوات المسلحة المصرية فى حرب مع اسرائيل تتفق مع أصول العلم العسكرى . ولذلك ، وعلى الرغم من أنها كانت تعلم جيدا أن اسرائيل تعد لضربة جوية وشيكة ، الا أن الضربة الجوية الاسرائيلية وقعت بينما كانت هيئة القيادة العامة فى الجو فى الطريق الى مطار بيرتمادا للقاء قادة مسرح العمليات ، والانتقال منه الى قاعدة مليس الجوية ! ، مما ساعد على عدم اعتراض وسائل الدفاع الجوى المصرى للطائرات الاسرائيلية بفاعلية ، فتمكنت من تدمير ٨٥ ــ ٩٥ فى المائة من الطائرات المقاتلة القاذفة المصرية على الارض ، فضلا عن تخريب معظم المطارات المصرية ! .

وفى الفترة التالية دبت الفوضى فى القيادة العامة فى مدينة نصر ، لتدفع بالامور الى الانهيار ، وتكمل الهزيمة . وانعكست طريقة ادارة الحكم فى البلاد على طريقة ادارة المعركة ، وكما أن طريقة ادارة الحكم كانت هى الطريقة الدكتاتورية وحكم الفرد ، فكذلك كانت ادارة المعركة ! .

وتمثل ذلك فى القرار التاريخى بالانسحاب من كامل سيناء ، الذى اتخذ فى مساء اليوم التالى ٦ يونية . ففى ذلك الحين لم تكن الأمور تدعو الى اليأس فى أعقاب الضربة الجوية الاسرائيلية ، لأن الطيارين المصريين لم تكن

قد نزلت بهم خسارة تذكر، وكان في الامكان احضار طائرات من الدول العربية والاجنبية الصديقة ، كما كان في الامكان اعادة تنظيم القوات الجوية لو ابتعدت القوات البرية عن العمليات المتحركة ، والتزمت بمبادىء الدفاع ، وصمدت في سيناء لفترة كافية . ولكن المشير عامر لم ينتظر طويلا ، فقد أصدر أمره في اليوم التالي مباشرة بالانسحاب من كامل سيناء ، وهو الأمر الذى هيأ للعدو الاسرائيلي ما لم يكن يحلم به أو يقع في مخططه الذى كان يقضي بالوصول فقط الى المضايق ! .

وقد اتخذ هذا القرار دون أخذ رأى هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية ، التي كانت تجلس في مبنى القيادة العامة دون عمل أو فاعلية . وقد استطاع المشير عامر الحصول على موافقة عبد الناصر على قرار الانسحاب ، بعد أن أقنعه بأن هناك مساعدات أمريكية وانجليزية جوية تدفقت على اسرائيل ، وأن القوات المصرية لو استمرت في مواقعها فسيقضى عليها . وعلى ذلك اضطر عبد الناصر الى الموافقة على الانسحاب مساء يوم ٦ يونية .

على أن قرار الانسحاب لم يكن له ما يبرره من أوضاع القوات البرية في سيناء ، اذ كانت هذه القوات ، فيما عدا الفرقة السابعة مشاة ، متماسكة حتى ذلك الوقت ، ولم يكن هناك ما يستدعي التفكير في انسحابها . وقد صدرت أوامر الانسحاب لهذه القوات من خلال اتصالات المشير التليفونية المباشرة بقادة القوات في سيناء ، و بواسطة ضباط مكتب المشير، وأجهزة الشرطة العسكرية والمخابرات الحربية ، و بدون اخطار قيادة جبهة سيناء ، حتى أنها لم تعلم بالانسحاب الا بعد وقوعه ، و بعد أن أصبحت منعزلة في قلب سيناء ! .

وهكذا أخذت تتدفق القوات المرتدة الى غرب القناة في ليلة ٦ / ٧

يونيو، مستخدمة الطرق الثلاثة في سيناء، باستثناء الطريق الشمالي الذى امتلك العدو زمامه . ونظرا للسرعة التى نفذ بها الانسحاب، وعدم التخطيط السليم، وعدم اتخاذ الاجراءات اللازمة للسيطرة على القوات المرتدة، وعدم حماية المضايق والمعابر ضد الهجوم الجوى ــ فقد ازدحمت الطرق ازدحاما كبيرا بالمعدات والعتاد، مما أتاح للطيران الاسرائيلى الفرصة للفتك بهذه القوات فتكا ذريعا وتكبيدها خسائر فادحة جدا، حتى بلغت خسائر هذه القوات ــ وفقا للمصادر العسكرية المصرية المسئولة ــ نحو ٩٠ فى المائة من معداتها وأسلحتها ! .

وفى الوقت نفسه تعرضت الفرقة الرابعة المدرعة لكارثة مريعة، فبعد انسحابها ووصول وحداتها الى غرب القناة فى صباح يوم ٧ يونيو ــ رغم الاوامر التى كانت تقضى ببقائها فى المضايق حتى منتصف يوم ٧ يونيو لحماية القوات المنسحبة ! ــ اعيد دفعها مرة ثانية الى سيناء الخالية من السواتر، ودون وجود مظلة جوية تحميها ــ الأمر الذى عرضها الخسائر فادحة جدا فى الدبابات والمعدات، واضطرت بقاياها الى الارتداد غربا فى اتجاه القناة . ولم تملك القيادة العسكرية الا ان تصدر قرار الانسحاب الثانى من سيناء فى الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ٨ يونيو ! .

فى ذلك الحين كانت الأوضاع على الجبهة الشرقية لا تقل سوءا . فقد كان بسبب تقاعس النظام الحاكم فى سوريا عن اعتراض الطائرات الاسرائيلية أثناء عودتها من غاراتها على مصر واسقاطها بعد أن فرغت خزاناتها، أن أفلتت فرصة اعادة التوازن الذى اختل بضرب الطيران المصرى . وفى الوقت نفسه اتخذ النظام موقفا متخاذلا من الحرب، فلم ينخرط فى المعركة بقوته، وانما التزم جانب الحذر، والتعويض عنه بالبلاغات العسكرية الحماسية الكاذبة ! . ومنذ ليلة ٥ يونيو، ألغت الحكومة السورية « عملية ناصر » التى كان عليها بمقتضاها

مشاركة مصر فى شن هجوم شامل ، واستبدلت بها « عملية جهاد » الدفاعية . وظل النظام السورى طوال أيام ٥ و٦ و٧ و٨ يتخذ وضع الدفاع دون أن يقدم شيئا ذا أهمية للمعركة ، ثم كانت خطيئته الكبرى حين تهرب من مساعدة الجبهة الأردنية بلواء المشاة المدرع ١٧ ، فلم يصل مساء يوم ٧ يونية ، وظل يتهرب من الدخول فى المعركة حتى انتهت الحرب ، فانسحب يوم ٩ يونية الى سوريا دون أن يشترك بأية عملية ! .

وفى يوم ٩ يونيو حانت ساعة الحساب على الجبهة السورية ، حين بدأت اسرائيل هجومها العام على كافة المحاور السورية . وفى خلال سبع ساعات كانت المقاومة قد انتهت فى جميع المواقع عدا موقع واحد . ولم تلبث القيادة فى دمشق أن سبقت قواتها فى الجبهة الى اتخاذ قرار الانسحاب من خط مرتفعات الجولان ، الذى كانت تحصيناته تعد أمنع تحصينات عربية فى القرن العشرين ! ، وتركيز جميع القوات للدفاع عن دمشق « لحماية الثورة » ! ، بل أعلنت عن سقوط مدينة « القنيطرة » دون أن تكون القوات الاسرائيلية قد احتلتها بالفعل ! . وعلى هذا النحو كان النظام السورى يحارب الجيش السورى بكفاءة تفوق كفاءة العدو ! .

وقد ترتب على تقاعس النظام السورى عن مساعدة الجبهة الأردنية سقوط هذه الجبهة بعد أن تكبدت تضحيات جسيمة ، لأن الخطة التى رسمها الفريق عبد المنعم رياض وقادة أركان حربه كانت تقوم على اشتراك المدرعات السورية فى القتال اشتراكا أساسيا ، وكان مفروضا أن تحل قوات مدرعة سورية محل اللواء ٤٠ فى مواقعه فى جنين لحماية الجبهة الشمالية . على أن هذه المدرعات السورية لم تصل أبدا ، واستغل العدو فرصة المناورات والتنقلات وخلو المواقع لينفذ من الثغرات و يضرب ضربته . فقد شن هجومه فى جنين ، الذى

تـمـكـن بـه من الالتفاف من الشمال واجتياح وادى الأردن وعزل ضفتى النهر، وفى القـدس شـنـت المدرعات الاسرائيلية هجومها من الغرب ، وتابعت تقدمها ليـلا لـتـطـبـق على المدينة من الشـمـال ، بينا كان لواء مظلات يشن هجومه ليلا للسيطرة على مرتفعات جبل سكوبس وجبل الزيتون . ومنذ اليوم التالى للحرب كـانـت الجبهة الأردنية قد وصلت الى وضع يائس ، وأرسل الملك حسين الى عبد الـنـاصـر بـالـصـورة الـكـامـلة للموقف . ووصله الرد يقول : « العدو كـسحنا بكل بـسـاطة » ، وان « أفضل قرار يمكن اتخاذه الآن هو الانسحاب من الضفة الغربية للأردن ، مع الأمل فى أن يأمر مجلس الأمن بوقف اطلاق النار» . ولكن الملك حـسـين استقر رأيه على المقاومة ، وفى ظهر يوم الاربعاء ٧ يونية سقطت القدس ، كما سـقـطـت نـابـلـس ، وبعدها تمكن الاسرائيليون من اجتياح أريحا والخليل . وعـنـدئـذ أصـدر الملك حسين أوامره بالانسحاب الكامل من الضفة الغربية لتبدأ أكبر عملية معاناة شهدها الشعب الفلسطينى ! .

فى ذلك الحين كـانـت القوات المصرية قد انسحبت الى غرب القناة ، ولـكـن المـشـكـلة تمثلت فى منع العدو من التقدم نحو القاهرة ذاتها ، لأن القوات المصرية التى انسحبت الى غرب القناة كانت فى حالة من الانهاك والتفكك وعدم التـنـظيم بحيث تـعـذر تكوين جيش منها يستطيع الدفاع عن غرب القناة بكفاءة . ولذلك ارسلت منذ فجر يوم ٨ يونية كتيبة الحرس الجمهورى من القاهرة الى الاسـمـاعـيـلـيـة . ولكن ظروف الصراع الذى نشب فى ذلك الحين بين عبد الناصر والمشير عامر نقلت مركز الاحداث من الضفة الغربية للقناة الى القاهرة ، ولـذلـك اعـيـدت هـذه الـكـتيبة الى القاهرة فى يوم ١١ يونية بناء على أوامر عبد الناصر .

وهكذا لم يكد يصل الجيش المصرى الى الضفة الغربية للقناة حتى كان

يتحى الحرب ، و ينسى كارثة الهزيمة ، و يشتبك فى صراع على السلطة بين المشير عامر والرئيس عبد الناصر، تاركا العدو الاسرائيلى رابضا على الضفة الشرقية للقناة . وقد انتهى الصراع بين الرجلين ، اللذين تنازعا السلطة فى مصر طوال اثنى عشر عاما ، باغتيال المشير عبد الحكيم عامر يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، و بذلك سقط النظام الذى كان يتميز بثنائية السلطة ، وانفرد عبد الناصر بالحكم لا شريك له فيه ، واصبح مسئولا مسئولية كاملة عن البلاد منذ ذلك الحين ، وهدفه الأسمى هو ازالة آثار الهزيمة المخزية التى لحقت بمصر فى حرب يونية ١٩٦٧ .

اعادة بناء الجيش المصري .. واستنزافه !

واضح من العرض السابق لحرب يونية ١٩٦٧ أننا هزمنا أنفسنا بأكثر مما كان يطمح فيه أكبر الحالمين في اسرائيل . وقد أُعلن عبد الناصر مسئوليته عن الهزيمة وتنحيه ، ولكن الجماهير المصرية كانت لها حسابات أخرى ، فأصرت على بقائه بمظاهرات ٩ و١٠ يونية المعروفة . وقد بقي عبد الناصر وفي يقينه أن سياسة عدم الانحياز التي انتهجتها مصر ، وكان هو أحد مؤسسيها ، قد خلقت موقفا غير متكافيء بين مصر واسرائيل ، أدى لحد كبير الى الهزيمة . ففي حين أدى انحياز اسرائيل الى الولايات المتحدة الى الحصول على دعمها وتأييدها الكاملين في المجالين العسكري والسياسي ، فان عدم انحياز مصر الى الاتحاد السوفيتي قد أدى الى وقوفه موقف المتفرج في حرب يونية ، نظرا لعدم وجود اتفاقيات بينه وبين مصر تبيح له التدخل . وبالتالي ، فقد قرر عبد الناصر أن سياسة عدم الانحياز لم تعد تكفي لازالة آثار العدوان ، وأنه لم يبق مفر من الانحياز الكامل للاتحاد السوفيتي في السلم والحرب ، بغرض توريطه توريطا تاما في الصراع العربي الاسرائيلي .

وقد كانت تلك هي بداية مرحلة الاستقطاب السوفيتي في علاقات مصر الخارجية . فصحيح أن الاتحاد السوفيتي أبدى حرصه على بقاء مصر في معسكر عدم الانحياز ، ولكنه قرر منحها جميع المزايا التي تتمتع بها الدول المنحازة للاتحاد السوفيتي ، وأخذ — بالتالي — في تعويض مصر عن الأسلحة التي

كانت مصر قد فقدتها فى الحرب ، كما أرسل خبراءه العسكريين اللازمين للتدريب ، وفى خلال اربعين يوما من انتهاء الحرب كانت مصر قد أصبحت تملك تسعمائة دبابة ، وثلثمائة طائرة ، فضلا عن كميات ضخمة من الأسلحة الأخرى . ووصف الفريق أول محمد فوزى حالة القوات المسلحة المصرية فى اجتماع مجلس الوزراء فى فبراير ١٩٦٨ بأنها بلغت الآن نسبة ٧٠٪ من حجمها الذى كانت عليه قبل معركة ٥ يونيو.

وفى الوقت نفسه أخذ عبد الناصر يعيد بناء القيادة العليا للقوات المسلحة ، لينقل الى يده السيطرة التى كانت فى يد المشير عامر ، فأصدر فى يناير ١٩٦٨ القانون الذى يحمل عنوان « القيادة والسيطرة على شئون الدفاع فى الدولة والقوات المسلحة » وبمقتضاه أصبح وزير الحربية مرؤوسا مباشرة لرئيس الجمهورية واصبح رئيس الاركان هو النائب الأول لوزير الحربية . وشملت اعادة تنظيم القوات المسلحة تقسيم القوات المسلحة المصرية الى مجموعات جيوش ، وأصبح عبد الناصر ، لأول مرة منذ ثورة ٢٣ يوليو ، القائد الأعلى للقوات المسلحة من الناحيتين النظرية والفعلية ، بعد أن كان المشير عامر هو القائد الأعلى الفعلى ، الذى يسيطر من خلال مجموعات أنصاره على الجيش . وفى المؤتمر الصحفى الذى عقد يوم ١٦ فبراير ١٩٦٨ اعلن عبد الناصر « سقوط طبقة عسكرية كانت تعتقد أنها الوريث الشرعى لحكم هذا الوطن والتصرف فى مقدراته » ! .

كان عبد الناصر قد حدد الهدف السياسى والعسكرى لمصر فى ذلك الحين بما أطلق عليه اسم « ازالة آثار العدوان » ، وخلاصته تحرير الأرض المحتلة فى سيناء بالقوة ، والوصول الى خط الحدود المصرية الفلسطينية . وحدد عبد الناصر زمن تحقيق هذا الهدف بثلاث سنوات .

على أن الأوضاع الداخلية فى مصر لم تلبث أن تغيرت سريعا لتفرض ما عرف باسم « حرب الاستنزاف » . ذلك أن الجماهير المصرية التى تظاهرت فى ٩ و ١٠ يونية مطالبة عبد الناصر بالبقاء ، عادت الى التظاهر من جديد فى فبراير ١٩٦٨ ، ولكن ضد عبد الناصر ! . فقد أفاقت على حجم الهزيمة ، وفى الوقت استفزت الاحكام التى صدرت فى حق قادة الطيران شعورها ، اذ كانت لا تتناسب مع تدمير معظم الطائرات الحربية المصرية وهى على الأرض ، وأدركت أن الأوضاع التى أدت الى الهزيمة والنكسة ما زالت باقية ، فهبت فى مظاهرات صاخبة ، تطالب بالتغير وتطبيق الديموقراطية ، واطلاق حرية الصحافة ، وأصدار قانون الحريات ، واجراء انتخابات نيابية سليمة ، واقصاء بعض الشخصيات التى سيطرت على الحكم .

وقد حاول عبد الناصر فى ذلك الحين امتصاص غضب الجماهير عن طريق ما عرف باسم « بيان ٣٠ مارس » ، ولكنه أدرك أن الجماهير لن تبقى ساكنة طوال السنوات الثلاثة اللازمة لحرب التحرير ، وأنها لن تكف عن اثارة المتاعب فى وجه النظام مطالبة بالتغير . وكان مقتنعا فى الوقت نفسه بأن الأمريكيين سوف ينتهزون فرصة هذا المناخ لتشجيع الجبهة الداخلية على الثورة والتمرد . وهو ما حدث تماما ، فقد تجددت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ فى نهاية العام وبدأت فى مدينة المنصورة ، وكانت فى هذه المرة أكثر عنفا وشمولا ، فقد امتدت الى مدينة الاسكندرية ، فالقاهرة وهددت بأن تشمل كل جامعات مصر تقريبا .

وهكذا بدا أن حرب الاستنزاف هى العلاج الوحيد لأمراض الجبهة الداخلية . ولا يعلم هل كانت الخطة العامة لتحرير الأرض ، وهى التى أطلق عليها اسم « الخطة ٢٠٠ » تتضمن فى الأصل شن حرب الاستنزاف ، أم أن

حرب الاستنزاف أقحمت على الخطة. فكلام الفريق محمد فوزى فى هذا الصدد مائع، فهو لا يذكر تاريخا معينا قدم فيه الخطة لعبد الناصر للتصديق، وان كان يفهم من كلامه أن ذلك كان قبل يناير ١٩٦٨، ولكنه يروى أنه فى أثناء وضع الخطة ورسم البرامج، برز اعتبار أن العدو سوف يتدخل لاحباط عمل القيادات والتشكيلات، وأن اعادة البناء سوف يلزمها مواجهة مع العدو، ومن هنا رأى الفريق فوزى أن الخطة يجب أن تشتمل على عدة مراحل، المرحلة الأولى هى «الدفاع الخالص»، الذى استخدم له كلمة «الصمود»، ثم يتطور الى «دفاع ايجابى»، «فدفاع ايجابى نشط»، ثم مواجهة «بحيث تنتقل الجبهة الى جانب العدو، وتستطيع قواتنا أن تكون صاحبة المبادرة فى أعمالها ضد العدو، حتى تصل الى قدرة تحقق لنا بداية معركة التحرير».

وقد أثبتت هذه الخطة، التى دارت فى اطارها حرب الاستنزاف، فشلها الذريع، لسبب بسيط هو أنها قامت على افتراض خاطىء، بأن العدو سوف يتحرك فى اطار ردود الفعل!، ولن تكون له مبادراته الخاصة التى يواجه بها الفعل المصرى وتحويله الى رد فعل أيضا. وعندما بدأ العدو مبادراته بالفعل، لم تجد القيادة العسكرية مبادرات أخرى تواجهه بها، فظلت فى اطار ردود الفعل، حتى اضطر عبد الناصر الى أن يطلب الى السوفييت التدخل الفعلى للدفاع عن عمق مصر وتشغيل وحدات الصواريخ، فانتقلت المواجهة المصرية الاسرائيلية الى من حرب محلية الى مواجهة دولية بين القوى الأعظم.

وفى الحقيقة أنه اذا كانت القيادة المصرية قد أدركت أن العدو الاسرائيلى يمكن أن يهدد عملية اعادة بناء القوات المسلحة بالفعل بالتدخل، فان الخطة المثلى كانت تقضى بعدم اعطائه الذريعة للتدخل، حتى يتم البناء الفعلى للجيش، ويقوم بعملية التحرير وفقا للمراحل التى حددتها الخطة الاستراتيجية.

ولكن القيادة العامة فعلت العكس تماما بخطة الانتقال من الدفاع السلبي الى الدفاع الايجابي الى الدفاع النشط . فكل هذه المراحل كانت دعوة صريحة للعدو للتدخل واجهاض عملية اعادة بناء الجيش أولا بأول . وهو ما حدث تماما ، وكان له تأثيره الفادح على عملية التحرير، سواء من ناحية التوقيت أو من ناحية الأهداف ! .

وقد بدأت حرب الاستنزاف فى ٨ سبتمبر١٩٦٨ بما عرف باسم « معركة المدافع » التى استمرت خمس ساعات ونصف الساعة ، وتلا ذلك بيان من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أعلنت فيه انها سوف تباشر ما أسمته بسياسة « الدفاع الوقائى » « ابتداء من اليوم » . وفى يوم ٢٣ أكتوبر١٩٦٨ عادت المدفعية المصرية الثقيلة الى قصف وتدمير الصواريخ الاسرائيلية فى معركة اعتبرت تطبيقا عمليا لسياسة « الدفاع الوقائى » ، وأعلن الفريق أول محمد فوزى فى مجلس الوزراء يوم ٣١ أكتوبر أن مائة صاروخ اسرائيلى عيار ٢٤٠ ملم قد دمرت فى قواعدها داخل سيناء .

كانت هذه هى المرحلة الأولى من حرب الاستنزاف ، وكان على القيادة الاسرائيلية مواجهتها بطريقتها الخاصة فبدأت طائرات الهليوكوبتر الاسرائيلية وقوات الكوماندوز المحمولة جوا فى القيام بسلسلة من الغارات الجوية فى عمق الاراضى المصرية ، استهدفت الأهداف المدنية بوادى النيل ، فقامت بقصف قناطر وكوبرى نجع حمادى وقناطر اسنا ، ومعسكرات اسيوط . ثم نزلت قوات الكوماندوز الاسرائيلية ودمرت محطة محولات الضغط العالى بنجع حمادى . وقد تمت جميع هذه الاغارات فى الليالى القمرية ، وتنوعت فى أسلوب الهجوم ما بين زرع الالغام والعبوات الناسفة ، أو القصف بالهاونات والصواريخ أرض / أرض . وهكذا انقلبت الغاية التى أرادتها القيادة المصرية ، فبدلا من أن تؤدى تلك

المرحلة من مراحل حرب الاستنزاف الى ارتفاع الروح المعنوية ، أصيبت الجماهير بخيبة أمل ! . واشتدت في تلك الظروف الدعوة لانشاء « الجيش الشعبي » لحماية الخطوط الخلفية ومواقع الانتاج وخطوط المواصلات وغيرها .

وقد أقنعت الغارات الاسرائيلية القيادة المصرية في ذلك الحين بتأجيل حرب الاستنزاف أربعة أشهر كاملة لحماية الأهداف الحيوية ، التي ذكرعبد الناصر أنها تبلغ حوالي الف هدف في ذلك الحين . ولكنها كانت أشهر فاصلة ، لأن القيادة الاسرائيلية قررت في أثنائها بناء خط بارليف ، وانتقلت بذلك من فكرة الدفاع المتحرك الى فكرة الدفاع الثابت . وقد ساعد هدوء الجبهة في تلك الأشهر الأربعة على بناء هذا الخط دون خسائر تذكر للاسرائيليين .

على ان اتخاذ القيادة الاسرائيلية خطة الدفاع الثابت و بناء خط بارليف ، كان لابد ان يشجع القيادة المصرية على استئناف حرب الاستنزاف ، لالحاق اكبر خسارة بالاسرائيلين ، وهو ما هبت لتنفيذه بعد استكمال حماية الاهداف الحيوية ، اذ استأنفت حرب المدفعية من جديد ابتداء من يوم ٨ مارس ١٩٦٩ . وقد فاجأ هذا التصعيد العدو الاسرائيلي ، الذي لم يكن قد اتم بعد تشييد خط بارليف ، فسارع الى مضاعفة جهوده لاتمام البناء ، مستخدما جناح الليل في اخفاء تحركاته ، بينما كانت المعركة تتصاعد وتستنزفه بقذائف المدفعية المصرية ونيران القناصة وتوغل القوات المصرية الخاصة في سيناء لصيد الرؤوس الاسرائيلية ، و بلغت ذروة المعارك في أيام ١١ و ١٣ و١٨ من نفس الشهر .

وقد واجهت القيادة الاسرائيلية هذه المرحلة الجديدة من مراحل الاستنزاف بالاغارة على موقعي الرادارين المصريين بالأردن في يوم ٢٢ ابريل ١٩٦٩ ، وهما الموقعان اللذان تم انشاؤهما عقب النكسة لتحقيق انذار مبكر بأي هجوم

اسرائيلي مفاجىء على مصر ، وكان هذا الهجوم أول عملية جوية مباشرة بعد عمليات ١٩٦٧ ضد القوات المصرية ، اذ كانت العمليات السابقة فى العمق المصرى ضد أهداف مدنية . وفى الوقت نفسه ، ومنذ شهر يونيو ١٩٦٩ فتحت ميدانا جديدا للصراع هو الحرب الالكترونيه ، و بدأت اعمال الاعاقة الالكترونية والشوشرة ضد بعض محطات الرادار المصرية ومحطات توجيه الصواريخ . وفى يوم ١٣ يوليو ١٩٦٩ حصل موشيه ديان على موافقة للجنة الوزارية الاسرائيلية للدفاع على دخول سلاح الطيران الاسرائيلى المعركة كمدفعية طائرة ، وبهذا الاجراء انتقلت المبادرة فى حرب الاستنزاف من يد مصر الى يد العدو الاسرائيلى ، و بدأت مرحلة جديدة في هذه الحرب ، هى التى عرفت باسم « الاستنزاف المضاد » .

وقد بدأ نزول الطيران الاسرائيلى المعركة فى يوم ٢٠ يوليو ١٩٦٩ عندما أخذت الطائرات الاسرائيلية الامريكية الصنع من طراز سكاى هوك فى قصف القطاع الشمال من قناة السويس ، من القنطرة جنوبا الى بور سعيد شمالا ، وهو القطاع الذى كانت القيادة الاسرائيلية تعتقد أن القوات المصرية سوف تعبر منه القناة الى سيناء ، ولم يكن به الا مركز واحد للصواريخ وعدد أقل من المدافع المضادة للطائرات . واستمر هذا الدور من أدوار الغارات الاسرائيلية لمدة ثمانية أيام متواصلة ، ليبدأ من جديد فى ١٢ أغسطس حتى ١٩ أغسطس ، وليمتد لشمل منطقة خليج السويس ، فضلا عن القطاع الأوسط للقناة : وتركز الضرب فى هذين الدورين على مواقع صواريخ سام / ٢ و بطاريات المدافع ، وقواعد الكوماندوز ، ومحطات الرادار وغيرها .

ومنذ يوم سبتمبر بدأ دور جديد فى هذه المرحلة وسعت فيه القيادة الاسرائيلية نطاق غاراتها ليمتد على طول الجبهة من قناة السويس الى خليج

السويس ، وكان الهدف منه القضاء على نظام الدفاع الجوى المصرى من جهة ، واحراز السيادة الجوية الاسرائيلية من جهة أخرى ، واجبار مصر على انهاء حرب الاستنزاف . لهذا السبب يعد هذا الدور أطول وأعنف أدوار القصف الجوى الاسرائيلى ، خصوصا بعد ١٥ أكتوبر حتى ٢٥ ديسمبر .

ولم تقتصر القيادة الاسرائيلية على ذلك ، بل استخدمت قوات الكوماندوز المحمولة جوا فى عمليات اغارة على طول خليج السويس ، لتدمير مراكز المراقبة والحراسة ومعسكرات الجيش ومواقع الرادار ، وقد أعطت لمعظم هذه العمليات طابعا دعائيا للتأثير على الروح المعنوية للبلاد . وقد بدأ هذا النوع من الغارات يوم ١٩ يوليو ، بالغارة الاسرائيلية على الجزيرة الخضراء . وفى ليلة ٢٧ / ٢٨ اغسطس اغارت قوات الكوماندوز على المعسكر الحربى الرئيسى قرب قرية منفباد فى أسيوط ، كما وجهت غارة اخرى يوم ٨/٧ سبتمبر على قاعدة بحرية قرب مدينة السويس . وفى خلال شهر أكتوبر قامت قوات الكوماندوز الاسرائيلية بثلاث غارات على خليج السويس وعلى الصعيد . واستأنفت غاراتها فى النصف الثانى من شهر ديسمبر بغارات على الصالحية وعلى القاعدة البحرية المصرية فى ميناء سفاجة فى البحر الاحمر . وكان ابرز هذه الغارات تلك التى وقعت على « الزعفرانه » يوم ٩ سبتمبر ١٩٦٩ ، وكان الهدف منها تدمير الاتفاق الذى تم بين دول المواجهة العربية فى المؤتمر الرباعى للجبهة الشرقية . وكانت خطوره هذه الغارة أنها كشفت أوجه العجز فى الدفاع المصرى ، وأعفى اللواء أحمد اسماعيل بسببها من مسئولياته ، وترتب عليها اصابة عبد الناصر بأزمة قلبية فى اليوم التالى من فرط الغضب والانفعال .

وقد فشل هذا الدور من أدوار الاستنزاف الاسرائيلى المضاد فى حمل مصر على الركوع ، وفى الوقت نفسه واجهت القيادة العسكرية المصرية العدو

بنفس أسلوبه ، أى عن طريق الطيران وقوات الكوماندوز المحمولة جوا . فقد هاجمت هذه القوات مواقع العدو شرقى الدفرسوار ومنطقة كبريت ، كما اشتركت البحرية المصرية ، لأول مصر منذ حرب يونية فى المعركة ، وقامت بقصف الساحل المحتل من سيناء ، واغارت الضفادع البشرية المصرية على بعض القطع البحرية للعدو داخل ميناء ايلات ، وتوغلت قوات أخرى لضرب قيادة العدو العسكرية فى العريش ، وحققت القوات المصرية بطولات كثيرة فى مجال الدفاع .

على أنه كان واضحا أن ميزان القوى فى تلك الحرب القائمة على الطيران بالدرجة الاولى ، كان فى صالح اسرائيل . وفى الحقيقة أنه لم تكد تنتهى سنة ١٩٦٩ ، حتى كان الدفاع الجوى المصرى قد انهار تماما ، باعتراف المصادر المصرية والاسرائيلية ، وأصبحت سماء مصر مفتوحة أمام الطائرات الاسرائيلية « تمرح فيها كيف تشاء وحيث تشاء » ، حسب قول أحد المصادر العسكرية المصرية المسئولة ! .

وقد كان هذا الفوز الساحق للطيران الاسرائيلى مما شجع القيادة الاسرائيلية على الانتقال الى المرحلة الثانية من مراحل الاستنزاف المضاد ، وهو ضرب مصر فى العمق . ذلك أن فشل هذا الفوز الساحق فى اجبار الزعامة المصرية على الركوع وانهاء حرب الاستنزاف ، قد أقنع القيادة الاسرائيلية بضرورة اسقاط هذه الزعامة عن طريق ثورة شعبية . ولما كانت الحرب لم تمس حتى ذلك الحين المدنيين مساسا مباشرا ، اذ جرت حرب يونية فى سيناء ، وجرت حرب الاستنزاف على الضفة الغربية للقناة وخليج السويس ، فقد رأت القيادة الاسرائيلية أنه اذا شعر المصريون وقد انتقلت اليهم والى مساكنهم ومصانعهم ، فسوف يتحركون لاسقاط عبد الناصر .

وعلى هذا النحو فنذ يوم ٧ يناير ١٩٧٠ بدأت غارات العمق الاسرائيلية على الاراضي المصرية ، واستهدفت مناطق التل الكبير وانشاص ودهشور والخانكة وهاكستيب ووادي حوف ، وامتدت ضد الاهداف العسكرية والمدنية في مناطق مختلفة من وادي النيل وشمال الدلتا . وقد اعتمدت اسرائيل في هذه الغارات بصورة مطلقة على طائرات الفانتوم الامريكية ، التي بدأ وصولها الى اسرائيل منذ سبتمبر ١٩٦٩ . وتركزت في خلال شهري يناير وفبراير على مشارف المدن المصرية الكبرى ، القاهرة ، والاسماعيلية ، وانشاص ، وحلوان . وفي شهري مارس وابريل تركزت على دلتا النيل . وفي هذه المرحلة ضرب مصنع أبو زعبل يوم ١٢ فبراير ، كما ضربت مدرسة بحر البقر يوم ٨ ابريل .

وقد دفع هذا التصعيد من جانب العدو الاسرائيلي بالموقف الى ذراه ، ففي يوم ٢٢ يناير قرر عبد الناصر التحرك بسرعة لانقاذ الموقف قبل أن ينهار ، فزار موسكو زيارة سرية أسفرت عن اتفاق خطير يقضي بتزويد مصر بصواريخ سام / ٣ وتزويدها أيضا بالفنيين السوفييت اللازمين لتشغيل هذه الصواريخ ، فكانت تلك أول مرة يوافق فيها السوفييت على ارسال قواتهم خارج اراضيهم منذ الحرب العالمية الثانية . ومنذ يوم ٢٥ فبراير بدأ وصول الصواريخ والأطقم اللازمة لها الى مصر ، وبذلك أصبح الوجود السوفيتي في مصر حقيقة واقعة .

وفي الفترة التالية جرت على أرض مصر معركة تاريخية كبرى هي التي عرفت باسم معركة بناء حائط الصواريخ . فقد كان على القيادة العسكرية المصرية انشاء التحصينات والمواقع اللازمة للصواريخ ، والتقدم بها في جبهة قناة السويس ، ولكن العدو تمكن من رصد عملية بناء التحصينات ، وأخذ منذ أول مارس ١٩٧٠ في قصفها ، مما كلف مصر حياة نحو اربعة الاف من بنيها ممن اشتركوا في عملية البناء ، وفي يومي ١٤ و١٥ ابريل فقط وصل قذف العدو على منطقة غرب القناة الى معدل تأثير قنبلة ذرية زنة ٢٠ الف طن ! .

وقد قامت خطة قيادة الدفاع الجوى المصرى على الزحف البطىء نحو القناة ، فيتم انشاء حزام من التحصينات يجرى احتلاله بالصواريخ ، ثم يتم انشاء حزام ثان متقدم تحت حماية صواريخ الحزام الأول ، ويجرى احتلاله ، ليبدأ انشاء حزام ثالث ، وهكذا . حتى اذا كان آخر ابريل كان قد تمركز غرب القناة أكبر تجمع للصواريخ شهدته حرب الاستنزاف ، وبدأت بعد ذلك مرحلة نقل هذا الحائط داخل منطقة القناة والوصول به الى خط المياه ، وهو ما استمر تحت أصعب الظروف طوال شهرى مايو ويونية ، وفى نهاية شهر يونية دخلت أولى وحدات الصواريخ خلال ليلة ٢٩ / ٣٠ يونية وبذلك بدأ أسبوع تساقط طائرات الفانتوم المشهور ، وفى الفترة التالية صرخ ابا ايبان ، وزير خارجيه اسرائيل ، فى الكنيست قائلا : « لقد أخذ الطيران الاسرائيلى يتآكل » .

ومنذ ٣٠ يونية حتى نهاية حرب الاستنزاف فى يوم ٨ أغسطس ، تميزت حرب الاستنزاف بالصراع بين الطائرة والصاروخ ، أو بين المحاولات المصرية للاقتراب بشبكة الصواريخ من خط مياه القناة ، وجهود اسرائيل لسد الطريق فى وجه هذه المحاولات . ولم تستطع مصر استكمال حائط الصواريخ على الصورة النهائية ، والامتداد به على كل منطقة القناة ، وفرض سيطرته عليها ، الا فى الساعات القليلة التى سبقت تنفيذ وقف اطلاق النار مع الدقيقة الاولى من يوم ٨ أغسطس ١٩٧٠ . وكان هذا الغرض أحد الاسباب الرئيسية لقبول عبد الناصر مبادرة روجرز وقبول وقف اطلاق النار . وبتحقيقه انتهت حرب الاستنزاف من الناحية الفعلية ، اذ لم تستأنف مصر القتال الا فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

والسؤال الآن : الى أى حد كانت حرب الاستنزاف التى شنتها القيادة المصرية استنزافا لاسرائيل ، والى أى حد كانت استنزافا لمصر ؟ . يتضح من الدراسات التى أجريت للاجابة على هذا السؤال ، أن حرب الاستنزاف كانت

استنزافا لمصر بأكثر مما كانت استنزافا لاسرائيل . فلم تستطع هذه الحرب أن تمس المنشآت الانتاجية فى اسرائيل بسبب افتقار الطيران المصرى الى قوة الردع الكافية لهذه المهمة ، بينما كان العدو يمتلك هذه القوة ممثلة فى طائرات الفانتوم وسكاى هوك . وفى الوقت نفسه لم يسفر عن هذه الحرب تحول جزء كبير من قوة العمل الانتاجية الاسرائيلية الى ساحة القتال ، لأن اسرائيل عمدت الى استخدام سلاح طيرانها كقوة اساسية . وأما بخصوص الاستنزاف العسكرى ، أى تدمير آلة الحرب الاسرائيلية ، فان هذا الاستنزاف كان ضئيلا . يضاف الى ذلك أن جبهة الاستنزاف كانت محدودة بالجبهة المصرية ، فلم تتسع لتشمل جميع الجبهات العربية ، ففيما عدا حركة المقاومة الفلسطينية فى فلسطين المحتلة والاردن والجولان ، لم يقم أى من الجيوش النظامية ، سواء فى سوريا أو الأردن أو لبنان ، بممارسة أو اعلان عملية استنزاف ضد اسرائيل طوال السنوات الثلاث . ومع ذلك فان أشد نتائج حرب الاستنزاف خطورة على اسرائيل تلك التى تمثلت فى الخسائر البشرية ، وان كانت ضمن طاقة اسرائيل على التحمل .

أما بالنسبة للجانب المصرى ، فان نتائج الاستنزاف كانت باهظة على جميع المستويات البشرية والاقتصادية والمعنوية ، فقد سبق أن أوردنا جانبا مما تحملته مصر من خسائر بشرية فى بناء حائط الصواريخ ، وكانت الخسائر فى الجانب الاقتصادى أفدح ، وربما كان أهمها تدمير مدن القناة ومنشآتها الاقتصادية وتعطيل دورة الحياة الاقتصادية فيها ، مما سبب خسائر فادحة للاقتصاد القومى . أما المجهود الحربى ، فقد قدرته بعض المصادر خلال السنوات الخمس من ١٩٦٨ ــ ١٩٧٣ بما يتراوح بين ثمانية آلاف وتسعة آلاف مليون دولار ، مما ترك تأثيره على المرافق العامة والطرق والمواصلات وغيرها مما لم يتيسر تعويضه . فاذا أضفنا الى تكاليف حرب الاستنزاف تكاليف حرب يونية ١٩٦٧ ، فان هذا يفسر لحد بعيد كثيرا من مواقف مصر السياسية فى الفترات اللاحقة .

فشل محاولات تحويل الجيش المصرى الدفاعى الى هجومى وطرد الخبراء السوفييت

انتهت معركة بناء حائط الصواريخ المصرى بتحييد التفوق الجوى الاسرائيلى على جبهة القناة ، ولكن هذا التفوق ظل قائما على ما بقى من أنحاء سيناء . وهذا ما اعترف به قائد الدفاع الجوى المصرى فى اليوم التالى لانتهاء حرب الاستنزاف ، أى فى ٩ أغسطس ١٩٧٠ ، لقادة التشكيلات وهيئة الأركان . فقد قال بصراحة : « ان التفوق الجوى الاسرائيلى حقيقة يجب أن نعترف بها » . كما اعترف عبد الناصر بذلك ايضا لياسر عرفات فى لقائه به بعد قبوله مبادرة روجرز ، فقد واجهه بقوله : « ان المضى فى حرب الاستنزاف بينما اسرائيل تتمتع بتفوق جوى كامل ، معناه ببساطة أننا نستنزف أنفسنا » ! .

ومعنى ذلك فى وضوح أن حرب الاستنزاف قد تركت الجيش المصرى فى وضع دفاعى ، وتركت الجيش الاسرائيلى فى وضع هجومى ! . ولعلنا نلاحظ أن هذه الأوضاع هى نفسها أوضاع ما بعد حرب يونيه ١٩٦٧ ، ولكن مع فارق كبير ، هو أن الجيش فى أعقاب حرب يونية كان جيشا بلا قيادة و بلا سلاح ، ولكن الجيش المصرى فى اعقاب حرب الاستنزاف كان جيشا له قيادة ومسلحا بأحدث ما فى ترسانة المعسكر الشرقى من سلاح . ولكن الجيش ، مع ذلك كان عاجزا عن شن حرب تحرير هجومية وفقا للخطة العامة لتحرير الارض ، التى أطلق عليها اسم الخطة ٢٠٠ .

وهذا ما اعترف به الفريق عبد السلام الشاذلى ، الذى تولى رياسة أركان حرب القوات المسلحة المصرية فى ١٦ مايو ١٩٧١ فى عبارات صريحة . فقد اعترف بأن « قواتنا الجوية ضعيفة جدا ، اذا ما قورنت بقوات العدو الجوية انها لا تستطيع أن تقدم أى غطاء جوى لقواتنا البرية اذا ما قامت هذه القوات بالهجوم عبر أرض سيناء المكشوفة ، كما أنها لا تستطيع أن توجه ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف الهامة فى عمق العدو . أما عن الدفاع الجوى فقد وصفه بأن « دفاع جوى لا بأس به ، يعتمد اساسا على الصواريخ المضادة للطائرات سام » ، ولكن « للأسف الشديد » ــ حسب قوله ــ فان هذه الصواريخ دفاعية وليست هجومية ، انها جزء من خطة الدفاع الجوى عن الجمهورية ، وهى لذلك ذات حجم كبير ووزن ثقيل وتفتقر الى حرية الحركة ، وبالتالى فانها لا تستطيع أن تقدم غطاء جويا لأية قوات برية متقدمة عبر سيناء ، واذا خرجت من الملاجىء الخرسانية لترافق القوات البرية المهاجمة ، فانها تصبح فريسة سهلة لقوات العدو الجوية وقوات مدفعيته .

أما القوات البرية ، فكانت متعادلة تقريبا مع قوات العدو . وكان هناك بعض التفوق فى المدفعية ، ولكن كان يعادله احتماء العدو وراء خط بارليف المنيع ، القادرة مواقعه على تحمل قذائف المدفعية الثقيلة دون تأثر .

أما القوات البحرية ، فعلى الرغم من أنها كانت أقوى من بحرية اسرائيل ، وتتفوق عليها فى العدد والنوع ، الا أن ضعف القوات الجوية المصرية أحال هذا التفوق الى عجز وعدم قدرة على التحرك بحرا ، اذ كان فى قدرة الطيران الاسرائيلى اغراق اية قطعة بحرية مصرية تتصدى لقطعه البحرية . وفى هذا الظرف استطاع العدو أن يحصل على السيطرة البحرية فى خليج السويس والجزء الشمالى من البحر الأحمر بواسطة قواته الجوية .

وقد خلص الشاذلى الى هذه النتيجة الخطيرة ، وهى أنه « ليس من الممكن القيام بهجوم واسع النطاق يهدف الى تدمير قوات العدو وارغامه على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة » .

هذا باختصار ما أورده الفريق الشاذلى عن أوضاع القوات المسلحة المصرية التى اسفرت عنها حرب الاستنزاف . واذا نحن تذكرنا أن الخطة العامة لتحرير الارض ، أو الخطة ٢٠٠ ، التى وضعت فى أعقاب حرب يونية ، كانت تقضى بتنفيذ حرب التحرير بعد ثلاث سنوات ، فان معنى ذلك فى وضوح أن حرب الاستنزاف قد عطلت حرب التحرير وأكثر من ذلك جعلت هذه الحرب متعذرة وصعبة التنفيذ ! ، لأن الأوضاع التى تحدث عنها الفريق الشاذلى كانت بعد اربع سنوات من بدء عملية بناء الجيش المصرى ، وقد احتاج الأمر عامين آخرين قبل أن يتمكن الجيش المصرى من خوض معركة العبور ، وهى معركة تختلف عن معركة التحرير ! .

على كل حال ، فان هذه الاوضاع الدفاعية للجيش المصرى قد فرضت ضرورة تغييرها الى اوضاع هجومية . وقد بدا ذلك فى الحقيقة منذ وقت مبكر — أى منذ بداية اعادة بناء الجيش . ففى لقاء عبد الناصر بالرئيس السوفيتى بودجورنى فى القاهرة فى أعقاب النكسة ، أعرب عبد الناصر عن حاجة مصر « لنوع من الطائرات القاذفة البعيدة المدى ، والا ستبقى اسرائيل متفوقة ، وقادرة على ضربنا ، بينما نحن لا نستطيع الرد » ! . وقد رد بودجورنى متسائلا : « هل تطلبون المزيد من الطائرات بهدف القضاء نهائيا على اسرائيل ؟ » . وقد رد عبد الناصر بقوله : « عندما تبدأ الحرب ، ليس هناك ما يسمى بأسلحة الهجوم وأسلحة للدفاع ، المهم بالنسبة لنا أن نكون قادرين على ضرب جميع مطارات اسرائيل عند بدء العمليات الحربية » .

ولم تتمكن مصر من تحقيق هذا الهدف ابدا ! ، لأن السياسة السوفيتية في تسليح مصر قامت على أساس دفاعي لا هجومي . وقد بذل عبد الناصر جهودا مستميتة لتغيير ذلك ، حتى نجح في زيارته لموسكو في ٢٩ يونية ١٩٧٠ ، في الحصول على موافقة القادة السوفييت على تزويد مصر بلواء جوى قاذف ثقيل مكون من ١٠ طائرات من طراز « تي يو ١٦ س » الصاروخية التي يمكنها اصابة الهدف من بعد مائة وخمسين كيلومترا ، وتم تجهيز مطارى اسوان ووادى سيدنا في السودان لاستقبال هذه الطائرات الهامة ، ووصلت بالفعل الاجهزة الالكترونية الخاصة بهذه الطائرات ، كما وصلت رؤس الصواريخ ، ولكن القيادة السوفيتية رأت تأجيل ارسال هذه الطائرات ، خشية أن تثير ردود فعل تصاعدية في الولايات المتحدة ، ورأوا ابقاءها في الاتحاد السوفيتي تحت طلب مصر . وظل الأمر كذلك حتى وفاة عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

وقد كان معنى عدم تحول الجيش المصرى الدفاعي الى جيش هجومي ، هو أنه سوف يصبح على الدوام عاجزا عن اجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها في حرب يونية ١٩٦٧ ، وعاجزا عن القيام بحرب تحرير اصلا ! ، وفي الوقت نفسه ، و بالنسبة للحل السلمي ، فان هذا الحل سوف يصبح متعذرا بشكل يحقق ازالة آثار العدوان ، لأن أي حل سياسي انما يستند بالضرورة الى موازين القوى بين الطرفين المتحاربين ، وطالما أن هذه الموازين في صالح اسرائيل ، فان أي حل سياسي سيكون لصالح اسرائيل ! . يضاف الى ذلك أن اية خطة حربية انما تبنى عادة على الامكانيات العسكرية للدولة المحاربة ، فاذا كانت هذه الامكانيات تدور فقط في اطار الدفاع ، فلا بد أن تتمشى الخطة الحربية مع هذه الامكانيات ، والا تعذر تنفيذها وتعرضت البلاد للهزيمة .

لهذه الاسباب مجتمعة كانت هذه القضية هي محور اهتمام القيادة

السياسية التى تولت أمور مصر بعد وفاة عبد الناصر . فقد زار الرئيس السادات موسكو أربع مرات منذ توليه الحكم : الأولى فى أول مارس ١٩٧٠ ، والثانية فى ١١ اكتوبر ١٩٧١ ، والثالثة فى ٢ فبراير ١٩٧٢ ، والرابعة فى ٢٧ ابريل ١٩٧٢ ، وكان الغرض الأول من هذه الزيارات ــ كما يقول هيكل ــ هو امدادات السلاح .

ومن سوء الحظ أن علاقة السادات بالسوفييت كانت قد تأثرت فى أعقاب اقصاء مجموعة على صبرى فى حركة ١٥ مايو ١٩٧١ ، وهى مجموعة كان القادة السوفييت يرون أنها أقرب الى التعاون معهم من مجموعة السادات التى يرون أنها تميل الى الغرب ، ولذلك فقد شعروا بأن عليهم أن يترووا فى اجابة طلبات مصر من الاسلحة ، حتى يتحققوا من ولاء السادات للعلاقات المصرية السوفيتية ، ولم يفلح فى تخفيف ذلك موافقة السادات على ابرام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى اثناء زيارة الرئيس بود جورنى لمصر خلال الفترة من ٢٥ الى ٢٨ مايو ١٩٧١ . ومن سوء الحظ ايضا أن عبد الناصر كان قد فتح باب الحوار مع الامريكيين بندائه المشهور الى الرئيس نيكسون فى أول مايو ١٩٧٠ وقبوله مبادرة روجرز ، وكان على السادات المضى فى هذا الحوار ، مما أحاط اتجاهاته الخارجية بهالة من الشكوك لدى السوفييت .

وقد ترتب على ذلك أن عمد السوفييت الى المراوغة والتأخير فى تسليم السلاح وتنفيذ الاتفاقات المعقودة بينهم و بين مصر ، مما كان من شأنه تعذر تنفيذ خطة الهجوم . وقد أثيرت هذه القضية فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة برياسة السادات فى ٢ يناير ١٩٧٢ ، وفيه شكا السادات من أن « الاتحاد السوفيتى لم يمدنا بما وعدنى به فى أكتوبر الماضى . ان الاتفاقية التى وقع عليها اللواء عبد القادر حسن مؤخرا فى موسكو لم تشمل الأصناف كلها التى وعدنى

بها القادة السوفييت » . وشكا اللواء محمد على فهمى ، قائد الدفاع الجوى من أن مشكلته هى أنه « مطلوب منى أن أقاتل فى معركة هجومية بأسلحة دفاعية » ! . وأوضح اللواء على عبد الخبير ، قائد المنطقة المركزية ان هناك نواقص كثيرة فى القوات المسلحة بالنسبة للمعركة الهجومية ، أهمها ضعف الطيران . وأعلن اللواء بغدادى ، قائد القوات الجوية حاجته الى « طائرات ردع تستطيع أن تصل الى عمق اسرائيل ! » . وطالب اللواء محمود فهمى ، قائد القوات البحرية بغلق الموانى المصرية فى وجه الأسطول السوفيتى تدريجيا ، كوسيلة من وسائل الضغط على الاتحاد السوفيتى ! .

وقد سافر الفريق عبد القادر حسن بعد ذلك الى موسكو وعاد فى مارس ١٩٧٢ دون أن يوقع على الاتفاقية الجديدة لأن السوفييت طلبوا دفع ثمن الطائرات « تى يو ٢٢ » والدبابات « تى ٦٢ » ، والذخيرة ، بالعملة الصعبة ، وبالثمن الكامل ! . وكانوا منذ أيام عبد الناصر يبيعون لمصر الاسلحة بنصف ثمنها ، وبالجنيه المصرى وبالتقسيط وبسعر فائدة زهيد لا يتجاوز ٢٪ ، ويتنازلون عن النصف الثانى .

وقد تكشفت أبعاد الازمة فى اجتماع مصغر للمجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ٦ يونيو ١٩٧٢ ، أشير فيه الى تقرير أعده اللواء (الفريق فيما بعد) أحمد اسماعيل ، مدير المخابرات الحربية فى ذلك الحين ، وفيه أكد أن القوات المسلحة المصرية ليست فى وضع يسمح لها بالقيام بعملية هجومية . وقد علق السادات على ذلك بانه « يجب ألا نعمل الا بعد تكوين قوة الردع ، أى أن يكون عندنا طيران يستطيع أن يضرب عمق العدو » . وقد اعترض الشاذلى بأن الفجوة التى بين القوات الجوية الاسرائيلية والقوات الجوية المصرية تميل الى الاتساع لا الضيق ، وأننا لم نحصل بعد على طائرة ردع يمكن مقارنتها بطائرات

الفانتوم التي يملكها العدو ، وحتى لو حصلنا الآن على طائرة مماثلة ، فان قدرتنا على استيعاب هذه الطائرة ستحتاج الى فترة طويلة ، تكون اسرائيل قد حصلت خلالها على طائرة أكثر تقدما . وهكذا فاني لا أرى أملا في اغلاق أو تضييق الفجوة التي بيننا وبين اسرائيل في القوات الجوية في المستقبل القريب ! .

كانت الحجة التي تذرع بها بريجينيف في تفسير عدم اعطاء مصر أسلحة هجومية ــ كما عبر عنها للفريق محمد صادق في زيارته لموسكو في الفترة من ٨ــ ١٣ يونية ١٩٧٢ ، هي أن تحرير الأرض يتطلب أولا بناء الجيش الدفاعي ، لمنع العدو من توسيع رقعة الارض التي يحتلها ، وبعد ذلك يجرى بناء الجيش الهجومي الذي يقوم بتحرير الارض التي يحتلها . لكنه قبل بناء الجيش الهجومي يجب التأكد مما اذا كان الجيش سيحارب أم لا ، اذ قد لا يحارب الجيش بعد كل هذا ! » .

وكان السوفييت يقيمون تقديرهم هذا عن عدم محاربة الجيش المصرى ، على مظاهر الحياة الطبيعية التي يحياها الشعب المصرى ، وانعدام حالة الحرب في انحاء البلاد ! . وأكثر من ذلك كانوا يعتقدون أن الموقف الداخلي غير مستقر ، وأن مصر تتجه نحو اليمين ، وتتطلع الى الغرب .

وفي الوقت نفسه كانوا يشككون في ارادة القتال لدى الرئيس السادات ، ويعتقدون بعدم اخلاصه في صيحات الحرب التي كان يطلقها . ففي زيارة السادات لموسكو في شهر ابريل ١٩٧٢ ، وكانت بدعوة من القيادة السوفييتية صارحه المارشال جريتشكو قائلا ان المتطلبات الثلاثة الاساسية لحرب ناجحة هي : السلاح ، والتدريب ، وارادة القتال . وقال : « ان المطلبين الاولين متوفرين لديكم ، أما المطلب الثالث ، فلكم أن تستشيروا ضميركم بشأنه » !

ومن الغريب أن ارادة القتال كانت في ذلك الحين بالذات تفرض نفسها على السادات شيئا فشيئا ، ولا تدع له منها فكاكا . ففي تلك الأثناء كان الحوار بين السادات والامريكيين ، وهو الذى بدأ فى نهاية حياة عبد الناصر ، يصل الى طريق مسدود ، وفشلت محاولات تحييد الولايات المتحدة فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وهو التحييد الذى دعت اليه بعض الأقلام فى مصر ، وعلى رأسها الكاتب محمد حسنين هيكل .

وكان السادات قد قدم ، قبل انتهاء وقف اطلاق النار وفقا لمبادرة روجرز فى ٤ فبراير ١٩٧١ ، مبادرة جديدة تقوم على مد فترة وقف اطلاق النار لمدة شهر ، على أن يبدأ العمل فى تطهير قناة السويس ، وتنسحب اسرائيل انسحابا جزئيا من سيناء ، فى اطار جدول زمنى للانسحاب الكامل الى حدود مصر الدولية . وكان يأمل فى أن تلقى مبادرته رد فعل ايجابى من الأمريكان ، ولكنه تلقى رسالة من الادارة الامريكية تخطره فيها بأنه اذا كان يظن أن تحديد موعد أخير لانهاء وقف اطلاق النار يمكن أن يكون عامل ضغط على الولايات المتحدة ، فهو مخطىء ، لأن الحاجة تدعو الى مزيد من الوقت ! .

وقد حاول السادات بعد ذلك تشجيع الادارة الامريكية على لعب دور فعال فى ايجاد الحل السلمى الشامل ، حين أدرك أن سلبية الادارة الأمريكية ترجع الى استيائها من الوجود السوفيتى فى مصر ، فقد أبدى استعداده لانهاء هذا الوجود ، اذا تمت المرحلة الاولى من مراحل الانسحاب الاسرائيلى فى اطار خطة الانسحاب الكامل (حيث تكون الحاجة لهذا الوجود قد انتهت) . ولكن الخارجية الامريكية كانت ترى تعذر تنفيذ فكرة الاتفاق الشامل فى ذلك الحين ، وتركز على فكرة الاتفاق المؤقت ــ أى مد وقف اطلاق النار الى أجل غير مسمى ، واعادة فتح قناة السويس ، فى مقابل انسحاب اسرائيلى محدود يرتبط بمدى ضمانات السلام التى تقدمها مصر لاسرائيل .

وفى ٣ مايو ١٩٧١ أعلن روجرز لمحمود رياض أن حكومته « غير قادرة على الضغط على اسرائيل » . كما كرر هذا المعنى فى سبتمبر ١٩٧١ ، حين ذكر لمحمود رياض أنه « اذا كانت مصر تصر على أن توافق اسرائيل على الانسحاب التام من جميع الاراضى التى احتلتها ، فانه مضطر الى ان يقول بكل صراحة ان الولايات المتحدة لا تملك وسائل اقناع الاسرائيليين بضرورة الموافقة على ذلك ، أو فرض مثل هذا الالتزام عليهم ! . وانه اذا تمسكت مصر بالحصول على كل شىء أولا شىء ، فان النتيجة ستنتهى الى حصولها على لا شىء ! » .

ولما كانت شروط اسرائيل لابرام مثل هذا الاتفاق المؤقت تقوم فى ذلك الحين على الانسحاب لمسافة لا تتجاوز ٥ ـ ١٠ كيلومترات ، وابقاء خط بارليف سليما يتولى ادارته مدنيون اسرائيليون تحت اشراف الأمم المتحدة ، بحيث تعود اليه القوات الاسرائيلية اذا ساءت الأمور ! ـ فقد كان معنى ذلك فى وضوح تام ، انه لا يوجد بديل أمام مصر سوى الحرب ! .

وفى الحق أن الأوضاع الداخلية فى مصر فى ذلك الحين كانت تضغط ضغطا شديدا فى هذا الاتجاه . ففى خلال عام ١٩٧١ كان الرئيس السادات يرفع شعار أن سنة ١٩٧١ هى سنة الحسم ! ، وذلك لكى يحمل المجتمع الدولى على التحرك من أجل فرض الحل السياسى العادل الشامل . ففى خطابه فى القوات البحرية فى ٢٢ يونية ١٩٧١ اعلن أن سنة ١٩٧١ « هى سنة حاسمة ، ولا يمكن أن يطول انتظارنا الى الأبد » . وفى افتتاح الدورة الاولى للمؤتمر القومى الثانى للاتحاد الاشتراكى فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ ، صرح قائلا : « اننا مقبلون على مرحلة حاسمة فى تاريخ الامة العربية ، وهى سنة ١٩٧١ » ثم عاد الى ترديد ذلك يوم ٢٦ يوليو فى ختام الدورة بقوله : « قلت أمامكم ، والتزمت أمام شعبنا ، وأسمعت العالم كله أن هذه السنة ، سنة ١٩٧١ ، سوف تكون

حاسمة في أزمة الشرق الأوسط » ! ! وظل يردد هذا القول على طول العام ! .

على أن عام الحسم مر دون حسم ! واضطر السادات الى التذرع باندلاع الحرب الهندية الباكستانية في ٣ ديسمبر ١٩٧١ مختلقا قصة الضباب المشهورة . ولكن القصة أثارت غضب الشعب ، وانفجرت الاضطرابات بين الطلاب ، الذين مزقهم الشعور باليأس في يناير ١٩٧٢ ، فاعتصموا بالجامعة مطالبين ببدء المعركة . وأخذت الأقلام تندد بحالة اللاسلم واللاحرب ، حتى أن مجلة الطليعة اليسارية كتبت في مارس ١٩٧٢ تسأل الاتحاد السوفيتي في صراحة : « هل يتفق مع مصلحة الاتحاد السوفيتي استمرار حالة اللاحرب واللاسلم في منطقة الشرق الأوسط » ؟ . وردت على هذا السؤال قائلة : « ان استمرار هذه الحالة معناه استمرار هزيمة ١٩٦٧ ! » . ثم جاء اقتراب موعد الذكرى الخامسة لحرب يونية ليزيد من عوامل التوتر ، فقد شعرت الجماهير أن سنة جديدة سوف تبدأ دون أي عمل لازالة آثار العدوان . وأحس السادات بأن شعبيته قد تأثرت ، وسمعته أخذت تتقوض . وقد حاول بث الطمأنينة في قلب الجماهير عن طريق القول بأن « المعركة قرارها خلاص ، حتى ماعدش فيه مناقشة » ، وأنه « أبلغ القرار للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في أكتوبر الماضي ، ومافيش فيه تغيير» ، وأن « المعركة حتمية ، ولابد منها ، وماعدش ممكن نحرر أرضنا بدون معركة » (خطابه في احدى القواعد الجوية في ٣٠ مارس ١٩٧٢)ـــ ولكن هذا الكلام كان بمثابة طوق لم يكن في وسعه الفكاك منه دون ان يعرض مركزه للخطر ! .

فى ذلك الحين كانت السياسة السوفيتية تقوم على معارضة فكرة الحرب معارضة تامة ، وانعكس ذلك في سياسة الامتناع عن تزويد مصر بالأسلحة الهجومية . ففى خلال عام ١٩٧١ ، وكما كتب الفريق الشاذلي ، « كان

واضحا أن السوفييت لا يشجعوننا على القيام بالهجوم قبل نهاية عام ١٩٧١ كما كان السادات يعلن دائما » . وفي يوم ٢٤ يناير ١٩٧٢ هاجم الفريق محمد صادق الاتحاد السوفيتي هجوما عنيفا في اجتماع عقد في المنطقة المركزية حضره عدة آلاف من الضباط ، وأعلن أن الروس لم يقوموا بتوريد الأسلحة المطلوبة ، وأنهم بذلك هم الذين يحولون دون تحقيق رغبتنا في الهجوم » .

ولما كان الحل السياسي هو البديل الوحيد للحل العسكري ، فقد كان السادات يأمل في أن يمارس القادة السوفييت ضغطا فعالا على الولايات المتحدة ، لتضغط بدورها على اسرائيل لتقبل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، وكتب رسالة الى بريجينيف في ٧ مايو ١٩٧٢ يقول فيها انه « لا يمكن الوصول الى حل سياسي الا اذا استمر الضغط على الولايات المتحدة واسرائيل ، والا اذا أجبرت اسرائيل على أن تفهم أن ميزان القوى العسكرية ليس في صالحها » . على أن مؤتمر القمة السوفيتي الامريكي الذى انعقد في موسكو في المدة من ٢٢ مايو الى ٣٠ مايو ١٩٧٢ كان بمثابة صدمة للسادات وللشعب المصرى ، لأنه أكد الظن الذى كان يساور الجميع بأن الدولتين العظميين قد اتفقتا على استمرار حالة اللاسلم واللاحرب ، باعتبارها الحالة المناسبة لتجنب حدوث مواجهة بينهما . وقد عاد الفريق صادق من موسكو في يونيو يحمل نفس الانطباع بأن السوفييت يرون تهدئة الموقف .

وهنا فقد الوجود السوفيتي في مصر مبرر بقائه . وأكثر من ذلك أن هذا الوجود أصبح ضد المصالح المصرية من جانبين :

الجانب الأول ، أنه يحول دون قيام مصر بحرب تحرير ضد القوات الاسرائيلية في سيناء ، لسبب بسيط هو أن نشوب مثل هذه الحرب اثناء التواجد

السوفيتى من شأنه أن يؤدى الى مواجهة بينه و بين الولايات المتحدة بالضرورة . ولم يكن فى وسع الاتحاد السوفيتى القبول بهذه المخاطرة ، خصوصا بعد ابرام المعاهدة السوفيتية الامريكية للحد من الأسلحة الاستراتيجية التى أبرمت فى ٢٦ مايو ١٩٧٢ أثناء انعقاد مؤتمر القمة السالف الذكر .

ولم يكن فى وسع مصر خوض حرب ضد اسرائيل أثناء الوجود السوفيتى فى مصر دون اخطاره واستئذانه ، لسبب بسيط هو أن الحرب سوف تجره جرا اليها ، ولأنه وجود عسكرى بالدرجة الاولى . هذا فضلا عن أن المعاهدة المصرية السوفيتية المبرمة فى ٢٧ مايو ١٩٧١ كانت تنص فى المادة السادسة على أنه « فى حالة نشوء أوضاع تشكل حسب رأى كلا الطرفين تهديدا للسلام أو خرقا للسلام ، فانهما سيتصلان ببعضهما على الفور ، بقصد تنسيق موقفيهما من أجل ازالة التهديد الناشيء أو اعادة السلام » .

ومن الامور ذات المغزى ، والتى تشير الى تدهور الثقة فى السوفييت فى حالة القيام بهجوم مصرى ، هو أن القيادة المصرية كانت تخفى عن السوفييت خطة « المآذن العالية » المحدودة (خطة العبور) ولم تظهر لهم سوى خطة « العملية ٤١ » التى تستهدف الوصول الى المضايق ! ، والتى قامت بتحضيرها بالتعاون مع المستشارين السوفييت ، « لاطلاعهم على ما يجب أن يكون لدينا من سلاح وقوات » - حسب تعبير الفريق الشاذلى . أما خطة « المآذن العالية » فكنا نقوم بتحضيرها فى سرية تامة ، ولم يكن يعلم بها أحد من المستشارين السوفييت ، كما أن عدد القادة المصريين الذين سمح لهم بالاشتراك فى مناقشتها كان محدودا للغاية » . ورغم معرفة السوفييت باحتياجات مصر لتنفيذ « الخطة ٤١ » ، الا أنهم لم يقدموا لمصر ما يكفى لتغطية الأسلحة اللازمة لتنفيذها ، كوسيلة لشل يدها عن تنفيذها ! .

أما الجانب الثاني ، فهو أن الوجود السوفيتي في مصر في حالة هجوم مصرى لعبور قناة السويس ، سوف يدفع الولايات المتحدة بالضرورة الى النزول بكل ثقلها في المعركة لموازنة الوجود السوفيتي ، ولكن هجوما مصريا بحتا قد يدفع الولايات المتحدة الى الوقوف موقف الحياد ! . وسنرى أن الولايات المتحدة قد وقفت هذا الموقف بالفعل عند نشوب الحرب فى ٦ اكتوبر ، فلم تبدأ فى مد جسرها الجوى الى اسرائيل الا بعد أن مدت روسيا جسرها الجوى الى مصر ! . و باختصار شديد ، فطالما أن الوجود السوفيتي فى مصر لا يريد الحرب ، فقد كان من صالح مصر أن تكون المعركة محلية بينها و بين اسرائيل ، عن طريق انهاء الوجود السوفيتى . وفى هذا الضوء يمكن فهم ما كتبه السادات فى مذكراته عن اسباب انهاء خدمة الخبراء السوفييت ، فقد قال انه « من بين هذه الاسباب طبعا موقف الاتحاد السوفيتي منا ، ولكن كان هناك سبب آخر مهم ، وهو أنى قد بنيت استراتيجيتى على اساس الا أبدا المعركة وعلى ارض مصر خبراء سوفييت » .

وعلى كل حال ، فهنا وجه من نقد الى قرار انهاء خدمة الخبراء السوفييت فى مصر ، فان معركة اكتوبر ١٩٧٣ ، قد أثبتت أنه قرار صحيح . فلو كان الوجود السوفيتي فى مصر ما يزال قائما عند قيام المعركة ، لنسب اليه فضل العبور ، ولما صدق العالم أن الجيش المصرى الذى هزم هزيمة مخزية فى حرب يونية ١٩٦٧ ، يمكن أن يحقق بمفرده ما اصطلح على تسميته « بمعجزة العبور » ! .

خطة الهجوم: تحرير أم تحريك؟

في الوقت الذى كانت جميع محاولات تحويل الجيش المصرى من جيش دفاعى الى جيش هجومى قد منيت بالفشل، بسبب السياسة السوفيتية التى تعارض الحرب الهجومية للاسباب التى ذكرناها ـ كانت جميع عناصر الموقف المحلى والدولى تضغط بشدة من أجل شن هذه الحرب. وكان من الطبيعى أن تؤثر الامكانات الدفاعية للقوات المسلحة المصرية على خطة حرب التحرير، وتؤدى الى صراعات عسكرية وسياسية.

وهناك مرحلتان فى تقرير الخطة يجدر تسجيلها:

الاولى، قبل ١٥ مايو ١٩٧١، وكانت هناك الخطة العامة لتحرير الأرض، (أو الخطة ٢٠٠)، التى أطلق على المرحلة الاولى منها الاسم الكودى «جرانيت»، وتستهدف عبور قناة السويس والوصول الى المضايق تمهيدا لاستكمال المرحلة الثانية، التى تستهدف الوصول الى حدود مصر الشرقية. وقد صدق عبد الناصر على هذه الخطة «تصديقا شفويا» ـ وفقا لكلام الفريق محمد فوزى، وطلب منه تنفيذها بعد انقضاء فترة وقف اطلاق النار فى ٧ نوفبر ١٩٧٠ حسب مبادرة روجرز.

على أن عبد الناصر توفى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، وعرضت مسألة تجديد وقف اطلاق النار على أعضاء مجلس الامن القومى فى يوم ٣٠ سبتمبر، ولكن

الاعضاء اختلفوا ولم يصلوا الى قرار. وفي اجتماع رئيس الوزراء السوفيتي اليكسي كوسيجن بمجموعة مشتركة محدودة من اعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء، حذر كوسيجن من اندفاع القيادة السياسية الجديدة، تحت ضغوط الرغبة في اثبات الذات، الى مغامرات غير محسوبة. وبناء على ذلك، وافق السادات على مد العمل بوقف اطلاق النار ثلاثة اشهر اخرى. وقبلت مصر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في هذا الشأن. وفي يوم ٤ فبراير ١٩٧١ قدم السادات مبادرته السالفة الذكر، التي وافق بمقتضاها على مد وقف اطلاق النار شهرا آخر.

على أنه في ذلك الحين كانت الضغوط من مجموعة على صبري والفريق محمد فوزي تتركز على ضرورة كسر وقف اطلاق النار، وبدء العمليات العسكرية. وفي ٧ مارس أعلن السادات في خطابه أن مصر غير ملتزمة بوقف اطلاق النار، وأن مبادرة روجرز قد انتهت. ووافق السادات بالفعل تحت ضغوط مجموعة على صبري على تحديد موعد لاستئناف العمليات العسكرية.

وقد اختلفت المصادر في تحديد هذا اليوم، كما اختلفت في تحديد المقصود باستئناف العمليات العسكرية، وهل المقصود منها استئناف حرب الاستنزاف، أم المقصود تنفيذ الخطة جرانيت؟.

فقد أورد هيكل أن اليوم الذي تحدد فيه استئناف العمليات العسكرية كان يوم ٢٦ ابريل. كما أورد ما يفهم منه أن العمليات العسكرية كان مقصودا بها الحرب وتنفيذ الخطة جرانيت. وهذا ما دعاه — وكان معارضا للحرب — الى كتابة مقاله المشهور: « تحية للرجال »، الذي قصد به — حسب قوله — « التنبيه الى حجم المخاطرة » !.

اما الرئيس السادات ، فقد حرص في مذكراته المنشورة تحت عنوان : « البحث عن الذات » ، على اظهار أن المقصود باستئناف العمليات العسكرية هو « حرب الاستنزاف » ! . فقد أورد أن مراكز القوة كان من رأيها « أن نستأنف حرب الاستنزاف مع اسرائيل ، في الوقت الذى كان نصف الوطن ، وهو الصعيد ، معرضا لاغارات اسرائيل ، ورغم أن الاتحاد السوفيتي كان يماطل في ارسال الصواريخ اللازمة لمواجهة هذه الاغارات . فانتهيت من الاجتماع بأن قلت لهم انني لن ادخل حرب استنزاف أخرى حتى تصلني بطاريات الصواريخ وأؤمن المنشآت في الصعيد . وفي ٧ مارس أعلنت في خطابي أننا غير ملتزمين بوقف اطلاق النار ، كما أعلنت انتهاء مبادرة روجرز . وكان المفروض أن أبدا بعد هذا مباشرة حرب الاستنزاف ، ولكن عدم وفاء السوفييت بوعودهم جعلني غير قادر على الحركة في ذلك الوقت » .

على أن الفريق محمد فوزى حدد صراحة أن المقصود باستئناف العمليات العسكرية لم يكن حرب الاستنزاف وانما تنفيذ المرحلة الاولى من خطة تحرير سيناء ، وهي الخطة جرانيت . فقد ذكر أن الرئيس السادات « وافق أمام جميع قادة القوات المسلحة ـــ وكان الفريق صادق حاضرا ـــ على تنفيذ خطط واسلوب وتوقيتات معركة تحرير الارض ، كما سبق التخطيط لها تماما . وأصدر لي الرئيس السادات يومي ٢٩ ابريل و٩ مايو ١٩٧١ وفي منزله بالجيزة التوجيهات النهائية لعمليات تحرير سيناء ، كما حدد اليوم الذى تبدأ فيه المعركة . وقد قمت مع الفريق صادق بكتابة وثيقة قرار معركة تحرير الارض لتوقيعها من الرئيس السادات تنفيذا لتعليماته يوم ٩ مايو ١٩٧١ » .

ومعنى هذا الكلام أن موعد استئناف القتال لم يكن يوم ٢٦ ابريل ، كما قال هيكل ، وأن المقصود باستئناف العمليات العسكرية لم يكن حرب

الاستنزاف ، كما قال السادات ، وانما تنفيذ الخطة جرانيت . وهو أمر معقول جدا ، لأن حرب الاستنزاف كانت قد استنفدت اغراضها في مجرى الاحداث السريع ، وتحولت الى تاريخ ! .

على كل حال ، فلم يوقع السادات قرار المعركة في ذلك الحين ، بسبب تفاقم الصراع على السلطة بينه و بين مجموعة على صبرى . وكان الفريق محمد فوزى ضمن هذه المجموعة بحكم صلة القرابة التى تربطه بسامي شرف ، الذى كان ابن خالته . ولذلك حين عرض على الرئيس السادات فى يوم ١١ مايو قرار معركة تحرير الارض ، رفض التوقيع ، كما رفض التوقيع ايضا حين الح عليه في ذلك الفريق فوزى في اليوم التالى . و يقول الفريق محمد فوزى أنه بسبب هذا الموقف قدم استقالته من منصبه .

ومن الثابت الآن ، أنه كان من حسن حظ مصر أن السادات لم يوقع هذا القرار ، وأن أحداث حركة ١٥ مايو ١٩٧١ دهمت مجموعة على صبرى فلم تدخل مصر معركة أثبتت الوقائع والوثائق أنها لم تكن مستعدة لها ، ولم تكن تملك امكاناتها ، وان الدخول فيها كان يؤدي الى كارثة قومية .

ففي يوم ١٦ مايو عين اللواء عبد السلام الشاذلي رئيسا لأركان حرب الجيش ، ليكتشف بعد شهرين من دراسة أوضاع القوات المسلحة المصرية انها لا تسمح لها بهجوم واسع النطاق يهدف الى تدمير قوات العدو وارغامه على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة ، وأن « امكانياتنا الفعلية قد تمكننا ــ اذا أحسنا تجهيزها وتنظيمها ــ من أن تقوم بعملية هجومية محدودة ، تهدف الى عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف واحتلاله ، واتخاذ أوضاع دفاعية بمسافة تتراوح بين ١٠ ــ ١٢ كيلومترا شرق القناة » . و بعد اتمام هذه المرحلة يمكننا التحضير

للمرحلة التالية ، التى تهدف الى احتلال المضايق ، حيث أن المرحلة الثانية سوف تحتاج الى انواع أخرى من السلاح ، والى اسلوب آخر فى تدريب قواتنا » . ولم يذكر الشاذلى شيئا عن الوصول الى الحدود الشرقية ! ، الأمر الذى يوضح ضعف امكانات القوات المسلحة فى ذلك الحين .

وفى الفترة التالية دار الصراع داخل المجلس الاعلى للقوات المسلحة بين ثلاث نظريات للتحرير . ففى مواجهة نظرية اللواء عبد السلام الشاذلى ، قامت نظرية الفريق محمد صادق ، الذى خلف الفريق محمد فوزى ، كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة . وكانت تقوم على ضرورة تدمير جميع قوات العدو فى سيناء ، والتقدم السريع لتحريرها ، هى وقطاع غزة ، فى عملية واحدة مستمرة . وكان الفريق صادق متأثرا بالخطة ٢٠٠ ، التى وضعت فى عهد الفريق محمد فوزى ، خاصة وكان الفريق صادق يشغل وقتها منصب رئيس الأركان العامة ، وكان بالتالى احد المسئولين عن تلك الخطة .

على أن حقائق أوضاع وامكانات القوات المسلحة ، كما عرضها اللواء الشاذلى ، اقنعته بتعديل وجهة نظره بعض الشىء ، لأنه علق امكانية تنفيذ نظريته فى خطة الهجوم الواسع النطاق على تزويد السوفييت لمصر بالاسلحة التى تطلبها ، وحدد المدة التى يمكن تنفيذ عملية الهجوم فيها بأنها « فى خلال عام أو أقل » . وسنرى أنه سوف يعدل نظريته الى النقيض بعد عام واحد !.

أما النظرية الثالثة ، فكانت نظرية اللواء (الفريق فيما بعد) احمد اسماعيل ، الذى كان يشغل فى ذلك الحين منصب مدير المخابرات العامة ، وقد ضمنها فى تقرير عرض على المجلس الاعلى للقوات المسلحة فى يوم ٦ يونيو ١٩٧٢ ، وتقوم على أن القوات المسلحة ليست فى وضع يسمح لها بالقيام بعملية

هجومية ، وأن هذه العملية الهجومية يجب أن ترتبط باعداد القوات الجوية المصرية ، وبالتالي فان توقيت المعركة يجب أن يرتبط باغلاق الفجوة بين القوات الجوية المصرية وقوات اسرائيل الجوية .

وقد كان موقف السادات من هذه النظريات موقف المتردد . فقد كان تصوره الأول للمعركة يدور فى اطار الخطة ٢٠٠ ، أى التحرير الشامل لسيناء . ولكنه فى اجتماع ٦ يونيو ١٩٧٢ انقلب الى النقيض تحت تأثير تقرير اللواء أحمد اسماعيل من جهة ، وتحت تأثير الفريق محمد صادق ، الذى انقلب على نظريته الاولى كما ذكرنا . فقد اعلن السادات أنه « والفريق صادق يشاركني الرأى » ! « يجب ألا نعمل الا بعد تكوين قوة ردع ، أى أن يكون عندنا طيران يستطيع ان يضرب عمق العدو » ! . ولكنه طلب التفكير فيما يجب عمله « اذا اضطرنا الموقف السياسى الى بدء المعركة قبل الانتهاء من بناء قوة الردع » .

وقد وقف اللواء الشاذلى من هذا الرأى موقف المعارضة الشديدة ، فقد اوضح أن ربط المعركة باعداد القوات الجوية المصرية ، يعنى تأجيل المعركة سنوات اخرى لا يعلم أحد مداها ، لأن الفجوة التى بين القوات الجوية الاسرائيلية والقوات الجوية المصرية تميل الى الاتساع لا الضيق ، ولا يوجود أمل فى اغلاق أو تضييق هذه الفجوة فى المستقبل القريب . وقال انه يجب لذلك التخطيط لمعركة هجومية محدودة فى ظل تفوق جوى معاد ، ويمكننا أن نعتمد فى تحدينا للتفوق الجوى خلال تلك المعركة على الصواريخ المضادة للطائرات سام .

وقد سر السادات بهذا الراى الذى يقدم له حلا وسطا بين الامتناع عن خوض معركة هجومية قبل تكوين قوة الردع ، وبين الدخول فى معركة تحرير

واسعة النطاق لا تملك مصر امكاناتها . ولذلك حين أبدى اللواء المسيرى ، الذى حضر عن القوات الجوية بدلا من الفريق حسنى مبارك ، موافقته التامة على كل ما قاله الشاذلى ، رد السادات مازحا : « والله يامسيرى اذا ما كنتم تحاربوا كويس ، لاربطك فى شجرة فى الجنينة دى ، وأشنقك كمان » ! .

و بوصول السادات الى امكانية شن حرب هجومية محدودة ، وتحدى التفوق الجوى الاسرائيلى بشبكة الصواريخ المصرية ، وصل فى نفس الوقت الى قرار الاستغناء عن « الوحدات الصديقة » ـــ أى انهاء خدمة الخبراء السوفيت ! . اذ كان من العسير شن هذه الحرب الهجومية المحدودة فى ظل الوجود السوفيتى فى مصر ، للأسباب التى أوضحنا سابقا ، وهو ما عبر عنه السادات بأنه بنى استراتيجيته على أساس ألا يبدأ المعركة وعلى أرض مصر خبراء سوفييت .

على أن السادات لم يعلن قراره الا بعد شهر كامل من هذا الاجتماع ، و بعد أن ارسل الفريق صادق فى رحلة استطلاعية الى موسكو ، ليعود بانطباع ان السوفييت يريدون تهدئة الموقف فى المنطقة الى أن ينجح نيكسون فى الانتخابات فى نوفمبر القادم ! .

وعلى كل حال ، فان قرار انهاء خدمة الخبراء السوفييت لم يكن الا أحد النتائج الخطيرة التى ترتبت على تبنى السادات فكرة الحرب الهجومية المحدودة ، فقد ترتب على تبنى هذه الفكرة صدام خطير بينه و بين اعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وصل الى حد تدبير انقلاب عسكرى ضده ! .

ففى ذلك الحين ، وكما ذكرنا ، كان الفريق محمد صادق قد اقتنع بعدم امكانية تنفيذ أية خطة هجومية ضد اسرائيل ، سواء أكانت خطة محدودة أو غير

محدودة ، الا بعد تكوين قوة الردع . وقد أقنع السادات بذلك قبل لقاء ٦ يونيو ١٩٧٢ . فلما اقتنع السادات بنظرية الشاذلى فى الحرب الهجومية المحدودة ، أراد الفريق صادق تكوين قوة ضغط من أعضاء المجلس الاعلى للقوات المسلحة لاجبار السادات على التخلى عن رأيه . ولما كان السادات قد دعا الى اجتماع لاعضاء المجلس فى بيته بالجيزة فى مساء يوم ٢٤ أكتوبر ، فقد دعا الفريق محمد صادق الى اجتماع مبكر بمكتبه لأعضاء المجلس الاعلى فى الساعة الثانية عشرة ظهرا من نفس اليوم ، حيث أوعز الى الأعضاء صراحة بأن يطرحوا على السادات المتاعب والمشكلات التى تواجههم فى قواتهم ، « لأن الرئيس يعتقد اننى أبالغ فى ذكر المشكلات » ! .

وفى الساعة التاسعة من مساء نفس اليوم اجتمع بمنزل السادات خمسة عشر لواء وفريقا ، وأخذ السادات يدافع عن فكرة الحرب الهجومية المحدودة قائلا انه اذا نجح فى كسب عشرة ملليمترات من الارض على الضفة الشرقية لقناة السويس ، فان هذا سيعزز موقفه الى أبعد حد فى مفاوضاته السياسية والدبلوماسية اللاحقة . وقال أنه أخبر الفريق صادق منذ الصيف بأنه « يجب أن نتحرك عسكريا » ، و« هذا يعتبر قرارا أبلغكم به ، وليس لأخذ رأيكم ، حيث أن هذا الموقف يعتبر اختبارا للقوات المسلحة . واذا لم نقم بعمل عسكرى قبل نهاية هذا العام ، فان القضية سوف تنتهى ، و يفقد المصريون والعرب ثقتهم بأنفسهم » .

وهنا عارض الفريق صادق فكرة الحرب على أساس أن الأسلحة والمعدات اللازمة لمثل هذه العملية غير متوفرة لديه . وكانت فكرة الفريق صادق التى أوضحها فى الاجتماع ، وأيده فيها كل من مساعده الفريق عبد القادر حسن واللواء على عبد الخبير قائد المنطقة العسكرية المركزية ، وكانوا يروجون

لها فى القوات المسلحة ، هى أن « هناك قوى سياسية خفية تريد أن تدفع القوات المسلحة المصرية الى الحرب قبل أن تستكمل استعداداتها ، بهدف تدميرها فاذا دمرت القوات المسلحة ، فسوف يسقط النظام الحاكم ، وتعم البلاد الفوضى . وبذلك يصبح الجو ملائما لانتشار الشيوعية فى مصر ، ومنها الى العالم العربى » . وحذر الفريق محمد صادق فى الاجتماع من أنه « يجب أن نأخذ فى حسابنا امكانية العد والضرب فى العمق ، وأنه من المحتمل جدا أن تقوم اسرائيل ، بتشجيع الولايات المتحدة وآخرين بهجوم مفاجىء على مصر . انهم جميعا يتآمرون على مصر بهدف تدمير قواتها المسلحة التى تشكل تهديدا خطيرا لاسرائيل » .

كما حذر اللواء على عبد الخبير من أن القوات المسلحة لم يتم تدعيمها بأية أسلحة جديدة تزيد من قدراتها الهجومية ، بل العكس هو الصحيح ، « لأن الاستهلاك العادى فى أسلحتنا يجعل قوتنا فى تناقص وليس فى تزايد . كما أن ضعف قواتنا الجوية مازال كما هو . فألا تكفى هذه العوامل كلها لكى نفكر جيدا قبل أن نقرر الدخول فى حرب نتحمل فيها خسائر جسيمة ؟ » .

وقد رد السادات بأنه لو أجرى حساباته على هذا الأساس ، « لما اتخذت قرارى بطرد الروس فى ٨ يوليو » ! . ثم قال أنه « يجب ألا نلقى باللوم كله على الروس ، فقد قاموا بامدادنا بأسلحة مكنتنا من تسليح جيشين ميدانيين بصرف النظر عن أنهم هم الذين كانو يختارون السلاح » .

وهنا حذر الفريق عبد القادر حسن من أن فكرة الحرب المحدودة « قد تتطور الى حرب شاملة . وقد ننجح فى المراحل الأولى من المعركة ، ولكننا سوف نتحول فى النهاية الى موقف دفاعى ، وستبقى اسرائيل فى شرم الشيخ وفى

معظم سيناء ، وستكون في موقف أفضل من موقفها الحالي . يجب أن نضع في حسابنا قدرة العدو على ضرب العمق في بلدنا وفي سوريا ، ولا يصح ان ندفع أنفسنا الى وضع قد يضطرنا الى أن نصرخ طالبين النجدة من الاتحاد السوفيتي مرة أخرى »

على أن السادات وقف بصلابة في وجه هذا التيار الانهزامي ، وأعلن أنه « هو المسئول عن استقلال البلد ، وأنه يعرف ما يفعل » ، وطالب القادة بالتخطيط الجيد ، والتغلب على نواحي النقص الموجودة في القوات المسلحة .

وبعد يومين من هذا الاجتماع الغاضب ، كان السادات قد اتخذ قرارا باقالة الفريق محمد صادق وكل من الفريق عبد القادر حسن واللواء على عبد الخبير واللواء محمود فهمي قائد البحرية واللواء محرز مدير المخابرات الحربية ، وقام بتعيين اللواء أحمد اسماعيل وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة .

وقد تلى ذلك محاولة انقلاب فاشلة بقيادة اللواء على عبد الخبير ، وقعت بعد الاجتماع بثلاثة اسابيع ، اشترك فيها بعض كبار الضباط وبعض ضباط المخابرات الحربية من المعروفين بولائهم للفريق محمد صادق . ولكن تم القبض على المتآمرين ، كما قبض على اللواء على عبد الخبير في ليلة ١٥ / ١٦ نوفمبر ، واعترف بالمؤامرة التي كانت تقضي بالتنفيذ في ليلة عقد قران ابنة الفريق الشاذلي ، حيث تهاجم وحدة مكان عقد القران ، فتعتقل الموجودين كلهم ، الذين لابد أن يكون من بينهم رئيس الجمهورية ! .

على كل حال ، فان هذا يوضح أن الصراع على خطة الهجوم ظل دائرا طوال عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ ، وأن ما رواه الفريق الشاذلي من أنه تم استكمال

خطتى « المآذن العالية » (المحدودة) و « الخطة ٤١ » (التى تستهدف الاستيلاء على المضايق) فى خلال يوليو واغسطس ١٩٧١ ، كان مبالغا فيه ، اذ لا يتفق مع ما قاله فى اجتماع ٦ يونيو ١٩٧٢ من أنه « يجب علينا أن نخطط لمعركة هجومية محدودة فى ظل تفوق جوى معاد » الى آخره ، اذ لو كان الرأى قد استقر بالفعل على هذه الخطة المحدودة ، لما كان ثمة معنى لطرح المسألة من جديد فى ذلك الاجتماع ، ولما كان ثمة معنى لتبنى السادات هذه الخطة فى ذلك اليوم ، بكل ما ترتب على ذلك من أحداث هائلة تمثلت فى انهاء خدمة الخبراء السوفييت ، واعتراضات من قبل الفريق محمد صادق ومجموعته فى اجتماع ٢٤ اكتوبر ١٩٧٢ ، واقالته وانصاره ، ثم محاولة الانقلاب الفاشلة فى نوفمبر التالى . وأغلب الظن أن خطة « المآذن العالية » و« الخطة ٤١ » كانت فى ذلك الحين فى دور المشروعات ، وقد اعترف الفريق الشاذلى باستمرار هذه المشاريع خلال عامى ١٩٧١ و٧٢ . « أما المشروع الذى كان مقررا عقده عام ١٩٧٣ ، فلم يكن الا خطة حرب اكتوبر الحقيقية التى قمنا بتنفيذها فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ » .

على كل حال ، فمن الغريب أن اللواء أحمد اسماعيل ، الذى خلف الفريق محمد صادق ، كان يعتنق نفس النظرية التى أقيل بسببها الفريق صادق من منصبه ! . فقد اشرنا الى تقريره الذى قدمه حين كان رئيسا للمخابرات العامة وحذر فيه من القيام بعملية هجومية على أساس أن القوات المسلحة ليست فى وضع يسمح لها بالقيام بذلك . وقد قرىء هذا التقرير فى اجتماع ٦ يونية كما مر بنا . وفيما يبدو أن السادات كان يعتمد على ولاء اللواء أحمد اسماعيل المطلق ، واستعداده لاطاعة أوامره . و يقول الفريق الشاذلى أنه ناقش اللواء أحمد اسماعيل فى الموقف العسكرى عقب توليه منصبه الجديد ، وذكره بتقريره السابق ، ثم عرض عليه خطة « المآذن العالية » و« الخطة جرانيت ٢ » . وقد اقتنع الفريق أحمد اسماعيل بامكانية تنفيذ خطة « المآذن العالية » ، وتحدد ربيع ١٩٧٣ كميعاد محتمل للهجوم .

على أن الفريق أحمد اسماعيل لم يلبث أن ، مع اقتراب المعركة ، أن انتقل الى النقيض ، أى الى نظرية الوصول الى المضايق بعملية واحدة مستمرة ! . أى تنفيذ خطة المآذن العالية وخطة جرانيت ٢ فى مرحلة واحدة . ففى خلال ابريل ١٩٧٣ أبدى رغبته للفريق الشاذلى فى تطوير الهجوم فى الخطة لكى يشمل الاستيلاء على المضايق . وكان رأيه أنه لو علم السوريون بأن الخطة تقتصر على احتلال ١٠ ــ ١٥ كيلو شرق القناة ، فانهم لن يوافقوا على الاشتراك فى الحرب ، وفى الوقت نفسه اذا تلقى العدو خسارة جسيمة فى قواته الجوية ، وهى عنصر التهديد الأساسى ، وقرر أن يسحب قواته من سيناء ، « فهل تتوقف القوات المصرية على مسافة ١٠ ــ ١٥ كيلو مترا شرق القناة ، لأنه ليس لديها خطة لمواجهة مثل ذلك الموقف ؟ » .

وقد أجريت ــ بناء على ذلك ــ تعديلات طفيفة على الخطة جرانيت ٢ ، وأدمجت فى خطة المآذن العالية فى خطة واحدة واصبحت يطلق على خطة العبور اسم « المرحلة الاولى » وعلى خطة تطوير الهجوم اسم « المرحلة الثانية » ، على أن تفصل بين المرحلتين ما اصطلح على تسميته ب « وقفة تعبوية » ــ أى توقف الى أن تتغير الظروف التى أدت الى هذا التوقف ، والذى قد يستمر لعدة اسابيع أو لعدة أشهر ! . و يقول الشاذلى ان العادة جرت على مناقشة خطة العبور (المآذن العالية) بالتفصيل الدقيق ، « ثم نمر مرورا سريعا على المرحلة الثانية ! . لم أتوقع قط أن يطلب الينا تنفيذ هذه المرحلة ، وكان يشاركنى هذا الشعور قادة الجيوش ، و يتظاهر بذلك ــ على الاقل ــ وزير الحربية » ! .

يتضح من الحقائق التاريخية السالفة الذكر أن خطة حرب اكتوبر لم تستهدف تحرير سيناء بالقوة المسلحة ولم تستهدف حتى الاستيلاء على المضايق ! ، بل استهدفت فقط عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف واحتلاله ،

واتخاذ أوضاع دفاعية بمسافة تتراوح بين ١٠ ــ ١٢ كيلومترا شرق القناة ، يتم فى خلالها تحريك الموقف الدولى سياسيا لحمل اسرائيل على الانسحاب من بقية سيناء ، وتسوية مشكلة ازالة آثار العدوان . فهى فى هذا الضوء تعد خطة تحريك لا تحرير ! . وقد استقر رأى رئيس الدولة على الأخذ بهذه الخطة فى مؤتمر القناطر يوم ٦ يونيو ١٩٧٢ ، وصدر الأمر بتنفيذها مباشرة بعد قرار اخراج الخبراء السوفييت من مصر ، فقد توجه السادات الى الاسكندرية ، واستدعى اليه وزير الحربية الفريق محمد صادق ، وأصدر اليه أمره بأن تكون القوات المسلحة جاهزة للقتال ابتداء من يوم ١٥ نوفمبر . ولكن الخلاف حول هذا القرار بين السادات والفريق محمد صادق عطل تنفيذه ، حتى طرد الأخير من الجيش ومعه مجموعة من القادة العسكريين ، وعين اللواء أحمد اسماعيل وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢ ، فدخل القرار لأول مرة فى مرحلة التنفيذ ، وبدأ وضع اللمسات النهائية فى خطة « المآذن العالية » . وفى سبتمبر ١٩٧٣ تحدد يوم الهجوم ليكون ٦ اكتوبر الموافق ١٠ رمضان ، فتغير اسم الخطة من « المآذن العالية » الى « بدر » ، وكانت تلك هى الصورة النهائية لخطة حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

الطريق الى الحرب!

تمثلت المهام التي واجهت القيادة العسكرية المصرية بعد أن تلقت الأوامر بالاستعداد لتنفيذ خطة الهجوم في اربعة مهام رئيسية :

الأولى ، استكمال تسليح القوات المصرية ، خصوصا بعد سحب الخبراء السوفييت والوحدات السوفييتة من مصر . وكانت هذه الوحدات تنقسم الى مجموعتين : مجموعة تقوم بتشغيل معدات تملكها مصر ، ومجموعة تقوم بتشغيل معدات يملكها الاتحاد السوفيتي . وكان القرار يقضي بتسليم المجموعة الأولى ما لديها من أسلحة ومعدات الى مصر في خلال اسبوع . أما المجموعة الثانية ، فنظرا لأنه لم يكن يوجد لدى مصر افراد قادرون على تشغيل اسلحتها ومعداتها ، فقد رؤى بقاء هذه الوحدات في مصر ، شريطة أن تكون تحت القيادة المباشرة للقيادة المصرية ! . ولكن الاتحاد السوفيتي رفض هذا العرض ، وأصر على سحب جميع الأفراد والاسلحة والمعدات . وتم بالفعل سحب طائرات الميج من طراز ٢٥ ، وسرب استطلاع واعاقة الكتروني ، ووحدة الكترونية لاعاقة جهاز التوجيه في الصواريخ « هوك » ، ووحدة الكترونية أخرى لاعاقة اجهزة التوجيه في الطائرات المعادية .

وقد اعتقد كثيرون من كبار ضباط القيادة العليا للقوات المسلحة في ذلك الحين ، ومنهم الفريق الشاذلي ، أن هذا القرار « سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على قدراتنا القتالية ، لأن الروس يسهمون اسهاما فعالا في مسئولية الدفاع

الحربى ، فلديهم لواءين جو يين ، وفرقة صوار يخ ارض / جو ، وعديد من وحدات الحرب الالكترونية » . وقد وافقه على هذا الرأى الفريق محمد صادق ، وزير الحربية والقائد العام . على أن هذا الاعتقاد ـ كما هو واضح ـ مبنى على افتراض خاطىء بأن هذه الوحدات السوفيتية سوف تشترك مع مصر فى الحرب الهجومية ، مع أن الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت كان يعارض هذه الحرب ، و يعمل على تهدئة الموقف فى الشرق الأوسط ، وكان من شأن وجود هذه الوحدات فى مصر على هذا النحو أن يعرقل قرار الحرب ، بعد أن أصبحت هى الحل الباقى الوحيد .

ومع ذلك فقد ثبت أن السادات ، وهو يتخذ قرار انهاء الوجود السوفيتى فى مصر ، كان يمارس بالفعل أشد وسائل الضغط عليهم ! ، لأن موقفهم من شحن الأسلحة تحسن بعد القرار ! ، وذلك بسبب رغبتهم فى استعادة الأرض التى فقدوها . وفى ذلك يقول هيكل : « لقد أثبتت التطورات أن مناورات السياسة لها حسابات اعقد مما يبدو على السطح . والذى حدث فعلا هو أن الاتحاد السوفيتى قدم لمصر من السلاح بعد طرد خبرائه منها ، امدادات أكبر وأهم مما كان يقدمه قبل القرار » . وقد وصلوا فى ذلك الى حد دعا السادات الى أن يقول له فى احد الأيام : « انهم يغرقوننى بالأسلحة الجديدة » .

وفى الحقيقة أن مصر تلقت فى الفترة ما بين ديسمبر ١٩٧٢ و يونيو ١٩٧٣ كميات من السلاح السوفيتى يفوق ما تلقته فى السنتين السابقتين . و يذكر الفريق الشاذلى أن الرئيس السادات أرسل رئيس الوزراء المصرى عزيز صدقى الى موسكو فى أكتوبر ١٩٧٢ ، « وقد نجحت رحلة الدكتور عزيز صدقى نجاحا كبيرا ، ووعده القادة السوفييت بامداد مصر بأسلحة متقدمه لم يسبق امدادنا بها قبل ذلك ! » . وفى ٥ فبراير ١٩٧٣ وصل الى مصر وفد عسكرى

سوفيتي لدراسة احتياجات مصر من الأسلحة ، وسافر بعده اللواء أحمد اسماعيل ، وزير الحربية ، الى موسكو في مارس ١٩٧٣ ، حيث وقع على اتفاقية جديدة اشتملت على ثلاثة اسلحة جديدة لم يسبق أدخالها في مصر ، وهي : سرب ميج ٢٣ ، ولواء صواريخ « آر ١٧ أى » R-17 E وعربة القتال المدربة « بى ام بى » BMP كما وعد القادة السوفييت باعادة تمركز طائرات الميج ٢٥ الأربع ، وسرب الاستطلاع والاعاقة الألكتروني في مصر . وقد اشتركت الأسلحة الجديدة في حرب اكتوبر بالفعل ، فيا عدا سرب الميج ٢٣ ، لأن الطيارين المصريين لم يكونوا قد أنهوا تدريبهم عليه في الاتحاد السوفيتي .

أما بالنسبة لطائرات الردع ، فان مصر كانت قد حصلت بالفعل في شهر نوفمبر ١٩٧١ على الطائرات العشر من طراز « تي يو ١٦ س » الصاروخية ، التي تعاقد عليها عبد الناصر ، والتي تستطيع اصابة الهدف من بعد ١٥٠ كيلو مترا ، ومعها أطقم تدريب الطيارين والملاحين المصريين ، ولكن عند زيارة السادات لاسوان للتفتيش على وسائل الدفاع عن السد العالي قبل سفره الى موسكو في ٢ فبراير ١٩٧٢ ، تلقى شكاوى حقيقية من الضباط الشبان من هذه الطائرات ، وكان تقديرهم أنها اذا استخدمت في العمليات الحربية ، « فلن يقدر لأكثر من عشرين في المائة منها العودة من مهمتها الأولى » وعندما طلب السادات التعاقد على القاذفة « تي يو ٢٢ » ، طلب السوفييت دفع الثمن بالعملة الصعبة وبالثمن الكامل — كما ذكرنا — ورفض السادات على أساس أن هذه الطائرات قاذفة فقط ، وتحتاج الى حماية .

وعلى كل حال ، فعند قيام الحرب كان لدى القوات المسلحة المصرية من القوات الجوية ٣٠٥ طائرة قتال ، و٧٠ طائرة نقل ، و١٤٠ طائرة هيلوكوبتر ، ونحو مائة طائرة تدريب . كما كان لديها من قوات الدفاع الجوى ١٥٠ كتيبة

صواريخ سام ، و٢٥٠٠ مدفع مضاد للطائرات من عيار ٢٠ ملليمتر فما فوق . أما القوات البرية فكان بها عشرة ألوية مدرعة ، وثمانية ألوية مشاه ميكانيكية (عربات جنزير) ، و١٩ لواء مشاه راكب (عربات ذات عجل) ، وثلاثة ألوية جنود الجو، ولواء واحد برمائي ، ولواء واحد صواريخ أرض / أرض (آر١٧ إى) . وكان مع هذه القوات حوالى ١٧٠٠ دبابة ، و٢٠٠٠ عربة مدرعة ، و٢٥٠٠ مدفع وهاون ، و٧٠٠ قاذف صاروخى موجه ، و١٩٠٠ مدفع مضاد للدبابات ، و٥٠٠٠ آر بى جى ، وعدة آلاف من القنابل اليدوية المضادة للدبابات آر بى جى ٤٣ .

ومعنى هذا الكلام ، وفقا لتقدير الفريق الشاذلى ، أن حجم السلاح الذى كان فى يد القوات المصرية كان يفوق ما لدى الكثير من دول حلف الأطلنطى وحلف وارسو! . بل كانت القوات البرية المصرية تتفوق على ما لدى بريطانيا أو فرنسا . ولكن نقطة التهديد الوحيدة تمثلت فى القوات الجوية الاسرائيلية ، التى كانت متفوقة على القوات الجوية فى كل من مصر وسوريا مجتمعة ! .

كانت المهمة الثانية التى واجهت القيادة العسكرية المصرية هى اعداد القوات المصرية لتنفيذ خطة الهجوم . وكانت هذه الخطة تشتمل على ثلاث مراحل كبرى : المرحلة الأولى ، عبور قناة السويس ، والثانية الاستيلاء على خط بارليف ، والثالثة ، اتخاذ أوضاع دفاعية شرق القناة بمسافة ١٠ــ ١٥ كيلو مترا ، فيما عرف باسم « الوقفة التعبوية » .

وبالنسبة لعبور قناة السويس ، فان الرأى كان قد استقر فى التفكير العسكرى المصرى منذ عام ١٩٦٨ على العبور على طول قناة السويس ، بما يرغم

العدو على توزيع ضرباته الجوية وأضعاف تأثيرها ، وتشتيت هجماته المضادة على طول الجبهة . وفضلا عن ذلك فانه يتيح لكل فرقة مشاة تقوم بالدفاع غرب القناة أن تعبر من مواقعها الدفاعية الى القطاعات التى تواجهها ، و بذلك لا تكون ثمة حاجة لاجراء تحركات كبيرة للجيوش قبل الهجوم ، كما يوفر للقوات المهاجمة الاختفاء والوقاية فى مواقعها قبل أن تبدأ بالهجوم ، و يوفر عنصر المفاجأة الضرورى .

ولتدريب القوات المصرية على العبور ، أنشىء مجرى مائى مصغر لقناة السويس وشبيه به و بطول عدة كيلومترات ، ومزود بحواجز ترابية على الجانبين لها نفس سمك وارتفاع الحواجز الترابية الموجودة على الضفة الشرقية المحتلة . وكانت الخطة تتلخص فى عبور أفراد المشاة فى قوارب مطاطية ، حاملين معهم أسلحتهم الخفيفة ، على أن تبدأ المعديات فى العمل بعد خمس ـ سبع ساعات من الهجوم ، وتكون الكبارى جاهزة بعد سبع ـ تسع ساعات . وبحساب قدرة جميع المعديات والكبارى المنصوبة ، فان الدبابات والاسلحة الثقيلة تحتاج الى ثلاث ساعات على الأقل للعبور والانضمام للمشاة ، و بذلك تكتمل الامكانيات الدفاعية للقوات العابرة بعد اثنتى عشرة ساعة من بدء الهجوم . ومن ثم فقد تطلبت الخطة ضرورة ز يادة عدد الصواريخ المضادة للدبابات التى يحملها المشاة معهم أثناء العبور لمواجهة احتمال هجوم العدو المضاد قبل وصول الدبابات والأسلحة الثقيلة . كما تطلب ضرورة عدم تجاوز وحدات المشاة خمسة كيلومترات شرق القناة ، لتتمتع بالعمل تحت مظلة الدفاع الجوى الصاروخية .

وقد أجرى سلاح المهندسين تجارب على مد الجسور ، تمكن بها من تخفيض المدة اللازمة لاقامتها من اربع ساعات الى ساعة ونصف ! . وتم تدريب معظم ألوية الجيش على عملية العبور ، كما تم تكوين لواء برمائى على غرار

الوحدات الخاصة ، وزود بـ ٢٠ دبابة برمائية و٨٠ مركبة برمائية ، لنقل المشاة الميكانيكية ، ودرب على عبور مسطح مائى لمسافة ٣٠ كيلومترا ، وذلك لعبور البحيرات المرة .

وكان العدو وقد أُعد خزانات كبيرة مدفونة تحت سطح الأرض ، متصلة بمواسير تحتية ، تندفع منها السوائل الملتهبة الى سطح القناة . وقد أُجريت تجارب على عملية اطفاء هذه النيران ، ولكن استقر الرأى على تدريب قوات خاصة على التسلل عبر القناة واغلاق هذه المواسير بالأسمنت ، وتكليف قوات من الصاعقة فى الوقت نفسه بالاستيلاء بسرعة على هذه المستودعات ، لمنع استخدامها فى حالة فشل اغلاق المواسير المتصلة بالمياه .

اما بالنسبة لخط بارليف ، الذى كان يتكون من ٣٥ موقعا حصينا مدفونا فى الأرض ، فان المشكلة الرئيسية كانت تتمثل فى فتح الثغرات فى السد الترابى الذى كان يرتفع فى اجزائه المهمة الى ٢٠ مترا ، ويميل على حافة القناة بما يتراوح بين ٤٥ ــ ٦٥ درجة ، وذلك ليتسنى عبور الدبابات والأسلحة الثقيلة من المعديات والكبارى من خلال هذه الثغرات الى داخل سيناء . وكان المفروض أن يتم فتح الثغرات فى السد الترابى بواسطة التفجير ، ولكن صعوبة هذه الوسيلة وتكاليفها الباهظة فى الوقت نفسه ، ألهم أحد ضباط المهندسين فكرة استخدام مضخات المياه ، التى كان يمارسها عندما كان يعمل فى السد العالى ، وبعد عدة تجارب ، ومنذ يوليو ١٩٧١ تقرر أن يكون أسلوب فتح الثغرات بالساتر الترابى هو التجريف بواسطة مضخات مياه قوتها ١٥٠٠ حصان .

ولما كانت مهام جنود المشاة تقضى بتأمين رؤس الجسور والصمود امام الهجمات المضادة للعدو فى الضفة الشرقية ، لمدة تتراوح بين ١٢ و٢٤ ساعة ، الى

ان يكتمل عبور الدبابات والاسلحة الثقيلة ، فقد تطلب ذلك زيادة كمية الذخيرة التي يحملها الجندى ، اذ كان عليه أن يحمل عددا من الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات . وقد تراوح مجموع ما كان على الجندى أن يحمله بين ٢٣ و٣٠ كيلو جراما . ولما كانت هذه الذخيرة يمكن استهلاكها في ساعة قتال واحدة ، وكان من الضرورى تزويد الجنود بمعدات أخرى مثل الألغام وكاشفات الالغام ، فقد ابتدعت القريحة المصرية فكرة عربة الجر اليدوى ، التي يجرها فردان ، وتحمل ١٥٠ كجم من الذخائر والمعدات العسكرية . كما جهز جنود المشاة بسلالم من الحبال لمساعدتهم على تسلق الساتر الترابى وجر أسلحتهم وذخائرهم المحملة في عربات الجر .

وقد جرى تدريب سلاح المهندسين على فتح ٧٠ ثغرة في الساتر الترابى ، وانشاء ١٠ جسور ثقيلة لعبور الدبابات والمدافع والعربات الثقيلة ، وانشاء جسور خفيفة لاجتذاب نيران العدو ، وبناء ١٠ جسور اقتحام لعبور المشاة ، وفوق ذلك انشاء شبكة طرق في الضفة الشرقية للقناة بعد العبور .

ونظرا لأن نجاح العدو في تدمير الجسور والمعابر التي تقام على القناة ، كان معناه فشل العملية كلها ، فقد وضعت قيادة الدفاع الجوى خطة منفصلة خاصة ، اشتملت على كافة التفصيلات لحماية الكبارى والمعابر على القناة . وكان قرار سحب القوات السوفييتية التي كانت تقوم بواجب الدفاع الجوى قد أثر في البداية على قدرات قوات الدفاع الجوى ، ولكن وحدات الصواريخ سام استطاعت بحلول نهاية عام ١٩٧٢ أن تعد الأفراد المدربين لتشغيل الصواريخ التي كان يقوم بتشغيلها الروس ، فاستعادت مصر قدرتها الدفاعية الجوية . وقبل بدء القتال ، كان قد أمكن تنظيم التعاون بين قوات الدفاع الجوى وسلاح الطيران المصرى ، بما يكفل تأمين المقاتلات المصرية اثناء اعتراضها للطائرات المعادية .

فى أثناء هذا الاعداد الهائل للقوات المسلحة المصرية لخوض حرب اكتوبر، كانت القيادة العسكرية المصرية تسعى للحصول على مساعدات عسكرية من الدول العربية ، لصبغ المعركة بصبغة قومية . وتشير الوثائق الى أن الرئيس السادات لم يكن لديه أمل كبير فى تحقيق نتائج مؤثرة فى هذا الصدد . لقد كان يثق فى استعداد المملكة العربية السعودية وليبيا لتقديم العون العسكرى ، فكلتاهما ، بالاضافة الى الكويت ، كانت تقدم لمصر دعما ماليا قدره ٩٥ مليون جنيه استرلينى ، وللأردن ٤٠ مليونا سنويا . أما الدول العربية الأخرى ، وهى الجزائر والمغرب والعراق ، فكان يرى أنها تزايد فقط ولن تعطى شيئا . ولذلك يمكن القول ان عبء الاتصالات بهذه الدول للحصول على معونتها العسكرية ، وقع على عاتق القيادة العسكرية المصرية بالذات .

ففى ذلك الحين كان هناك لجنة استشارية عسكرية منبثقة من الجامعة العربية تدعى « اللجنة الاستشارية العسكرية للجامعة العربية » وتتكون من رؤساء أركان حرب القوات المسلحة فى الدول العربية ، وهى تقدم النصيحة لمجلس يدعى مجلس الدفاع العربى المشترك ، و يتكون من وزراء الخارجية والدفاع العرب . وعلى الرغم من أن قرارات هذا المجلس كانت ملزمة من الناحية النظرية ، الا أنها من الناحية الفعلية لم تكن ذات فاعلية ! .

وكانت العلاقات بين مصر و بين كل من الجزائر والعراق والأردن يسودها التوتر لأسباب متناقضة ، فقد كان الرئيس السادات يهاجم الملك حسين هجوما عنيفا ، و يصفه بأنه « غير مخلص ، ولا أمل يرجى منه ، وأنه باع نفسه للأمريكان والاستعمار الغربى » ! . كما كان يهاجم الرئيس الجزائرى هوارى بومدين لنفس السبب ، و يصفه بأنه « باع نفسه للأمريكيين ، لا سياسيا فحسب ، بل واقتصاديا ايضا . لقد وقع مع الشركات الأمريكية عقدا يضمن

امداد امريكا بالبترول والغاز السائل لعشرات السنين ، و بذلك سوف يصبح اقتصاد بلاده معتمدا اعتمادا كليا على أمريكا» ! . كما كان يرى أن النظام العراقى يزايد ، وأنه لن يعطى شيئا للمعركة بسبب انشغاله بالتهديد الايرانى على حدوده الشرقية ، و بالتهديد الكردى فى شمالى العراق . وفى المقابل كانت النظم الثلاثة تبادل الرئيس السادات الشكوك والاتهامات ! .

على أنه تنفيذا لتوصيات مجلس الدفاع العربي المشترك بدعم دول المواجهة العسكرية ، قام الفريق الشاذلى ، بموافقة السادات ، بزيارة كل من الجزائر والعراق والمغرب لبحث تنفيذ توصيات المجلس . وقد صح ما توقعه الرئيس السادات ، فقد ابدى الرئيس هوارى بوميدين شكوكه فى جديه الرغبة فى القتال لدى السادات ، وأبدى استعداده لتقديم المساعدة العسكرية المطلوبة ، ولكن فى حالة نشوب القتال بالفعل ، وليس قبله ! . وقد رد الشاذلى قائلا : « اننى أفهم شكوكك بأنه ليست هناك جدية للقيام بالحرب ، ففى مصر أيضا هناك الكثيرون ممن يعتقدون بأنه لن تكون هناك حرب أخرى وأن الكلام عن الحرب هو للاستهلاك المحلى ، ولكن عندما تقع الحرب ، فلن يكون هناك وقت لارسال القوات الجزائرية الى الجبهة والاستعانة بها فى المعركة . و بالاضافة الى ذلك فانه لا يمكن ادخال القوات الجزائرية فى الخطة الهجومية ، مالم تكن هذه القوات موجودة بالفعل فى الجبهة » . على أن الرئيس الجزائرى رد بأننا « نحن الجزائريين دماؤنا ساخنة . اذا كانت هناك حرب فاننا نقاتل » . ومع أن الشاذلى زار الجزائر مرة اخرى فى ١٦ سبتمبر ١٩٧٣ ، ليخطر الرئيس الجزائرى بقرار دخول الحرب ، الا ان المساعدات الجزائرية لم تصل الى مصر الا بعد قيام الحرب .

وقد كان موقف العراق مماثلا لموقف الجزائر فى البداية ، فقد زار الشاذلى العراق فى ٢٦ مايو ١٩٧٢ ، وتقابل مع الرئيس حسن البكر، وقد

أوضح له الجانب العراقى أنه مرغم على الاحتفاظ بقواته بسبب نزاعه مع ايران حول الحدود وشط العرب ، وثورة الاكراد فى الشمال ، وأنه ــ لهذه الأسباب ــ «عندما تبدأ المعركة ، ستقوم العراق بارسال جزء من قواتها المسلحة الى الجبهة الشرقية ، بحيث لا يؤثر على موقفها فى الجبهة الايرانية والجبهة الكردية . ولكن العراق مع ذلك ارسل الى مصر سر يا من طائرات « هوكر هنتر » تم تجديده ، و بقى بها حتى قيام الحرب ، واشترك فيها .

كذلك زار الشاذلى المغرب فى فبراير ١٩٧٢ ، واتفق مع الملك الحسن على ارسال سرب « أف ٥ » ، ولواء دبابات . ولكن معظم طيارى السرب اشتركوا فى انقلاب فاشل ضد الملك ! . ق[illegible] قبض عليهم أو منعوا من الطيران ، كما أرسل لواء الدبابات الوحيد لدى المغرب الى الجبهة السور ية . ولذلك عندما زار الشاذلى الملك الحسن فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٣ ليطلعه على قرار الحرب ، أبدى الملك استعداده لارسال لواء مشاة الى الجبهة المصر ية . ولكن هذا اللواء لم يصل الا بعد اندلاع الحرب .

أما فى ليبيا فكانت قواتها المسلحة محدودة . وعندما زارها الشاذلى فى فبراير ١٩٧٢ كان بها سر بان من طراز ميراج ٣ الفرنسية ، أحدهما يقوده طيارون ليبيون مازالوا قيد التدر يب ، والسرب الآخر يقوده طيارون مصر يون ، وكان متمركزا فى ليبيا استعدادا للتحرك الى مصر .

على أنه فى خلال العام التالى كانت العلاقات بين القذافى والسادات قد تأثرت بسبب عدم استجابة السادات لضغوط الوحدة التى كان يفرضها القذافى ، والتى وصلت فى خلال شهر يوليو ١٩٧٣ الى حد تنظيم مسيرة شعبية بين طرابلس والقاهرة . وكان القذافى يرى أن السادات ليس ثور يا بما فيه

الكفاية ! ، بينما كان السادات يرى فى القذافى شابا تنقصه التجارب ، وربما الاتزان ! .

وعندما أسقطت المقاتلات الاسرائيلية احدى الطائرات الليبية المدنية فوق سيناء فى بداية عام ١٩٧٣ ، ترك ذلك أثرا سيئا فى العلاقات المصرية الليبية . فقد أثير فى ذلك الحين أنه كان فى وسع سلاح الجو المصرى انقاذ الطائرة ولكنه لم يفعل . وقد وزعت فى تلك الاثناء منشورات فى طرابلس تتهم المصريين بالجبن . وساعد ذلك على ترسيخ اعتقاد القذافى بأن مصر لن تحارب .

وقد وصلت العلاقات المصرية الليبية قمة تأزمها عندما قرر السادات أنه لا يستطيع أن يذيع للقذافى سر قرار بدء الهجوم ، ليس فقط لأنه يعرف أن القذافى لن يوافق على فكرة الحرب الهجومية المحدودة كما تم الاستقرار عليها وانما لانه كان يخشى ان يتسرب عن طريق القذافى بعض المعلومات عنها ! . لذلك جاءت حرب أكتوبر مفاجأة تامة للرئيس القذافى ، كان لها أثرها السلبى فى موقفه من الحرب . فقد اعتبر عدم اشراكه فى اتخاذ القرار ، رغم أنه عضو فى اتحاد الجمهوريات العربية الذى يضم كلا من مصر وسوريا ــ محاولة لتخطيه فى أهم القرارات المصرية . لذلك لم يتردد فى مهاجمة الخطة فى اليوم التالى للحرب واعلان عدم موافقته عليها أو على الهدف منها ! . وقال أنه مع ذلك لا يملك الا خيارا واحدا وهو « أن نتحمل واجبنا فى المعركة التى وقعت ، ونتحمل نتائج موقفنا منها » .

لهذه الأسباب ، لا نرى ما يدعونا الى تصديق ما أورده الفريق الشاذلى فى مذكراته من أنه « عند قيام حرب أكتوبر ، كانت القوات الليبية المتمركزة فى مصر عبارة عن سربى ميراج ، أحدهما يقوده طيارون ليبيون ، والآخر يقوده

مصريون ، ولواء مدرع » !ـ لسبب بسيط ، هو أن القذافي لم يكن يعلم بقرار المعركة حتى يرسل أسرابه الى مصر ! . ولذلك حين تردد أثناء الحرب أنباء عن اشتراك سرب ليبي في المعارك على الجبهة المصرية ، نفى مصدر ليبي في باريس في يوم ١٥ أكتوبر أن تكون ليبيا قد ارسلت أيا من طائراتها الى الجبهة المصرية أو السورية ! .

وفي الحقيقة أنه لا يوجد مصدر آخر تحدث عن هذين السربين الليبيين في مصر سوى مذكرات الشاذلي ! . وتحمل تصريحات القذافي نفسه أثناء الحرب الدليل الدامغ على عدم صحة هذا الكلام ، فقد وصف في مقابلة صحفية مع جريدة « اللوموند » الفرنسية حرب أكتوبر بأنها « حرب تمثيلية » ، وقال : « لن أشترك في اية حرب مالم يكن هدفها طرد المغتصبين واعادة اليهود الذين جاءوا الى فلسطين بعد عام ١٩٤٨ الى أوطانهم في أوروبا » ! .

ومع ذلك يضع الشاذلي ليبيا في المركز الثالث بين تسع دول عربية ، في تقييمه لحجم الدعم العسكري الذى قدمته لدولتي المواجهة وقوة تأثيره ! .

المأزق السورى في المآذن العالية!

كان من المهام التى واجهت القيادة السياسية والعسكرية فى مصر بعد اتخاذ قرار الحرب، هى بحث امكانيات التنسيق مع الجبهة السورية. لقد رأينا كيف استقر رأى الرئيس السادات على الأخذ بخطة الهجوم المحدود فى مؤتمر القناطر يوم ٦ يونيو ١٩٧٢، مما أثار معارضة القيادة العسكرية للقوات المسلحة المصرية فى ذلك الحين، ممثلة فى الفريق محمد صادق ومجموعته العسكرية، واضطر الرئيس السادات الى التخلص من هذه القيادة، التى حاولت القيام بانقلاب عسكرى ضده فى نوفمبر ١٩٧٢، وعين السادات الفريق أحمد اسماعيل وزيرا للحربية وقائدا عاما للجيش المصرى فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢، فدخل القرار لأول مرة فى مرحلة التنفيذ.

وقد تمت الخطوة الاولى للتنسيق مع الجبهة السورية بعد تعيين الفريق أحمد اسماعيل بشهرين ونصف تقريبا، حين قرر مجلس رئاسة الجمهوريات العربية فى يوم ١٠ يناير ١٩٧٣، تعيينه قائد عاما للقوات المسلحة الاتحادية. وقد أصدر فى ذلك الحين أوامره لهيئة عمليات القيادة العامة الاتحادية بدراسة الموقف العسكرى على الجبهتين السورية والمصرية. وهو ما قامت به بالفعل قرب نهاية الشهر، وأتمت حصر قوات الدعم الضرورى من دول الخط الثانى لخدمة المعركة.

وقد فشلت محاولة الحصول على هذا الدعم المطلوب من دول الخط

الثانى للأسباب التى أوضحناها فى مقالنا السابق . فلم يصل من قوات الدعم هذه سوى سرب عراقى من طائرات « هوكر هنتر » . وكان الاتفاق قد تم بين القيادة السياسية المصرية والقيادة السياسية السعودية على الاستعانة بسرب « ليتنج » ، كبديل للقاذفة السوفيتية « تى يو ٢٢ » ، وتم ارسال ٧ طيارين و٢٣ ميكانيكيا مصريا للتدريب عليها ، ولكن درجة صلاحية هذه الطائرات ، وعدم توفر المدربين اللازمين ، أعاق وصول هذه الطائرات الى مصر قبل الحرب . على، أن السعودية أرسلت بعض أعتدة الحرب الأخرى وقطع الغيار قبل المعركة . وعندما سحبت ليبيا طائرتى « سى ١٣٠ » ، كانت قد أرسلتها الى مصر فى أوائل ١٩٧٣ للتمركز فيها ، بعد تصاعد الخلافات بين الرئيسين السادات والقذافى أرسلت السعودية طائرتين سعوديتين أخريين من نفس الطراز لتحلا محل الطائرتين الليبيتين . وقد استخدمت هاتان الطائرتان فى نقل الذخائر والأسلحة السالفة الذكر . أما السودان ، فقد كان في مصر لواء مشاة سودانى متمركز فيها ، ولكن الخلافات السياسية بين البلدين دفعت القيادة السودانية الى سحبه ، وظل في السودان حتى نشوب الحرب .

فى ذلك الحين كان التنسيق بين القيادتين العسكريتين المصرية والسورية يصطدم بخطة المعركة الهجومية المحدودة التى وضعتها القيادة المصرية وتبناها السادات (المآذن العالية) ، فقد كانت تلائم الجبهة المصرية ولا تلائم الجبهة السورية ! .

وبالنسبة للجبهة المصرية ، فقد كانت مصلحتها تقوم على تقييد حركة القوات البرية المصرية شرق القناة ، وربطها بقدرة حائط الصواريخ المصرى على تقديم الحماية لهذه القوات . وكانت امكانيات حائط الصواريخ المصرى قادرة على تحقيق دفاع جوى مؤثر شرق القناة بمسافة تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ كم . وأى هجوم برى يتجاوز هذه المسافة قد يقود الى عواقب وخيمة .

أما بالنسبة للجبهة السورية فكان الأمر على النقيض . لقد كان على القوات البرية السورية استرداد أرض الجولان ، ومعنى ذلك التقدم الى الأمام بقدر ما يمكن أن تحملها عجلات مدرعاتها وآلياتها ، وأن تتجاوز حدود حماية المظلة الصاروخية السورية ، التى لم تكن بقدر كثافة المظلة المصرية أو تمتد على كامل ساحة الجبهة السورية بكفاءة متساوية .

وبمعنى آخر أن الظروف العسكرية والجغرافية قد فرضت أن تكون الحرب على الجبهة السورية « حرب تحرير » ، وأن تكون على الجبهة المصرية « حرب تحريك » ! . فلم تكن ثمة مساحات مائية أو صحراوية تحجز بين القوات السورية والقوات الاسرائيلية ، وأكثر من ذلك أن صغر عمق الجولان (٢٠ كيلومترا) بالنسبة لعمق سيناء (٢٠٠ كيلو مترا) لم يكن يترك أى مجال للمناورة أو التوقف ، واذا تمكن السوريون من استرداد الجولان والوصول الى منحدراته ، أمكن للمدفعية السورية ضرب المطلة وصفد وطبرية ومشروع تحويل نهر الأردن ومشروع روتنبرج الهيدو ــ كهربائى الهام .

وكان الاسرائيليون قد أقاموا خطا دفاعيا وحاجزا صناعيا يمتد من شمال الى جنوب هضبة الجولان ، أطلقت عليه اسم « خط آلون » ، و يقع على بعد ميل أو ميلين من خط وقف اطلاق النار ، وكان يتكون من خندق مضاد للدبابات طوله ١٥ كم وعرضه ٤ أمتار وعمقه ٣ أمتار ، ومسور بجدار من التراب معزز بنقط اسناد منيعة على التلال المرتفعة خلف الخندق المذكور ، الذى زرعت جوانبه بحقول الغام للدبابات والمدرعات .

وفى المقابل أقامت سوريا تحصينات فى التلال الواقعة فى الداخل بمسافة ٣ ــ ٥ كم ، لحماية الممرات التى يمكن أن يدخل منها العدو ، خاصة

القطاع الأوسط الذى يتقدم جبهة دمشق . وتمركزت وراء الخط الدفاعى مجموعات الدبابات والمدفعية الثقيلة والمضادة للدبابات ، فى خنادق محفورة فى الأرض . ومنذ شهر أبريل ١٩٧٣ ، وجه السوريون اهتمامهم الأكبر الى انشاء مظلة صواريخ سام فى محور الجولان ــ دمشق بالدرجة الأولى ، واحتفظوا بانشاء هذه المظلة طى الكتمان الى ما قبل نشوب العمليات .

ومعنى ذلك أنه فى الوقت الذى كانت شبكة الصواريخ على الجبهة المصرية هى التى تحدد مدى تقدم القوات البرية فى سيناء ، لم تكن شبكة الصواريخ السورية تحظى بهذا الوضع . وفى الوقت الذى كانت القيادة العسكرية المصرية تستطيع الاعتماد على شبكة الصواريخ فى المجابهة مع قوات العدو الجوية ، وتقصر استخدام القوات الجوية المصرية على توجيه الضربات المفاجئة للعدو فى الأوقات والأماكن التى تستبعد منها تدخل طيران العدو ــ كانت القيادة السورية ترى نفسها مجبرة على اشراك الطيران السورى فى القتال بكل قوته ، لتعويض النقص فى شبكة الصواريخ من جهة ، ولحماية تقدم القوات السورية التى تخرج عن حماية الصواريخ من جهة أخرى . وهذا ما حدث تماما عند نشوب حرب أكتوبر ، حيث ظل سلاح الجو المصرى ، بعد تنفيذ الضربة الجوية الأولى ، فى معظمه فى حالة تأهب ، بينما استخدم السوريون كل ما كان لديهم من طائرات سوخوى وأسراب طائرات الميج ، لدعم قواتهم البرية ! .

يضاف الى ذلك أنه كان معروفا منذ البداية أن العدو الاسرائيلى سوف يحشد غالبا الجزء الاكبر من قواته ضد الجبهة السورية ، للأسباب التى ذكرناها . وقد اشير الى هذه الحقيقة فى وقت مبكر فى اجتماعات الهيئة الاستشارية العسكرية العربية ، وكذلك فى اجتماعات مجلس الدفاع المشترك فى دورته

الثانية عشرة فى نوفبر ١٩٧١ فقد أوضح الفريق الشاذلى بصراحة أن الجبهة المصرية لا تستطيع أن تمنع اسرائيل عند قيام الحرب من حسم المعركة مع سوريا فى خلال أسبوع واحد من بدء الحرب » ! .

ومعنى ذلك أن مصلحة الجبهة السورية كانت لا توافقها خطة الهجوم المحدود ، لأنه يوقف القوات المصرية على بعد ١٥ كم من قناة السويس اختياريا ، فى الوقت الذى تتعرض فيه الجبهة السورية لضغوط اسرائيلية هائلة ، ويمكن القوات الاسرائيلية من احتواء الجبهة المصرية بالقليل من القوات ، و يركز معظم قواته لتصفيه الجبهة السورية ! .

ولا يعلم متى عرف السوريون بالضبط بخطة الهجوم المحدود . لقد أورد الشاذلى ما يفيد أن السوريين حتى شهر ابريل ١٩٧٣ — على الأقل — لم يكونوا قد علموا بأن الهجوم المصرى كان محدودا !! . فقد ذكر — كما أوردنا — أن الفريق أحمد اسماعيل ، وزير الحربية ، أخبره فى هذا الشهر أنه « لو علم السوريون بأن خطتنا هى احتلال ١٠ — ١٥ كم شرق القناة ، فانهم لن يوافقوا على دخول الحرب معنا » . وطلب اليه تطوير الهجوم المصرى فى الخطة لكى يشمل الاستيلاء على المضائق .

ونعتقد أن التاريخ الذى أورده الشاذلى تاريخ متأخر ، لأن الخطوات التى كانت القيادتان المصرية والسورية قد قطعتاها حتى ذلك الحين فى التنسيق بين الجيشين لا يمكن أن تقوم على جهل القيادة السورية بالخطة المصرية . ففى ١٠ مارس ١٩٧٣ ، ووفقا لكتاب « حرب رمضان » الذى أعده اللواء حسن البدرى واللواء طه المجذوب والعميد ضياء الدين زهدى — وهو كتاب شبه رسمى — فان الفريق أحمد اسماعيل كان قد أتم دراسة التخطيط

للضربة الجوية المشتركة . كما قام فى ٢١ مارس مع هيئة عملياته بمناقشة الاطار العام لتنظيم التعاون الاستراتيجى بين الجبهات العربية القائمة بالهجوم ، واحتمالات رد فعل العدو . وفى أول ابريل كان قد تم تنظيم التعاون على الجبهة السورية ، واعتمد الفريق احمد اسماعيل اسلوب القيادة والسيطرة على الجبهتين ، كما درس الطرق المحتملة لسحب احتياطيات العدو الاستراتيجية من جبهة الى أخرى ، لحرمانه من العمل ضد كل من الجبهتين واحدة وراء أخرى . كما ذكر « هيكل » أن « الخطة فى مجموعها كان قد اتفق عليها منذ ابريل مع السوريين » .

ومعنى ذلك أن القيادة السورية فى ذلك الحين كانت تعلم بأن خطة الهجوم المصرى هى خطة محدودة . ولا يتصور غير ذلك فى الواقع ، لأنه لا يمكن قيام مثل هذه الدراسات على غير أساس ، والأساس هنا هو خطة الهجوم ، التى بناء عليها تتوفر الامكانيات و يتم اعداد القوات ، ويجرى التعاون والتنسيق بين الجيوش .

وعلى كل حال ، فحتى اذا سلمنا بقصة عدم علم السوريين بخطة الهجوم المحدود حتى ابريل ١٩٧٣ ، فان الخطة الجديدة التى وضعها الشاذلى بناء على طلب الفريق أحمد اسماعيل فى هذه المقابلة ، والتى تشتمل على تطوير الهجوم بعد العبور للاستيلاء على المضايق ــ كانت هى نفسها خطة العبور (المآذن العالية) دون تغيير ، بعد أن أدمجت فى الخطة « جرانيت ٢ » (الوصول الى المضايق) التى أجرى عليها « بعض التعديلات الطفيفة » ــ حسب قول الشاذلى . وقد أطلق على خطة العبور أسم « المرحلة الاولى » وعلى خطة تطوير الهجوم للاستيلاء على المضايق اسم « المرحلة الثانية » . ولتعميق الفاصل بين المرحلتين ، اخترع التعبير العسكرى « وقفة تعبوية » ، الذى يعنى ــ كما يقول

الشاذلي ــ « التوقف الى أن تتغير الظروف التي أدت الى هذا التوقف . وقد تكون الوقفة التعبوية عدة اسابيع وقد تكون بضعة أشهر أو أكثر » ! .

وهذه الخطة الجديدة هي التي ذكر الفريق أحمد اسماعيل أنها « سوف تعرض على السوريين لاقناعهم بدخول الحرب ، ولكنها لن تنفذ الا في ظل ظروف مناسبة » . وقد استدل الفريق الشاذلي بهذا الكلام على ما أسماه « اسلوب الخداع » الذي يتعامل به السياسيون المصريون مع اخواننا السوريين » ! ــ وهو استدلال ضعيف املته عليه خصومته للواء احمد اسماعيل والرئيس السادات ، لأن الخطة الجديدة ، التي عرضت على السوريين لتشجيعهم على الاشتراك في الحرب مع مصر ، تقضي بتطوير الهجوم بعد « وقفة تعبوية » ! ــ وفقا للمعلومات التي قدمها لنا الفريق الشاذلي بنفسه . وانتهاء هذه « الوقفة التعبوية » مرتبط بتغير الظروف التي أدت اليها . وبالتالي فاذا قال الفريق أحمد اسماعيل ان الخطة « لن تنفذ الا في ظل ظروف مناسبة » ، فانه لا يخرج عما تتضمنه الخطة الجديدة نفسها ، ولا خداع في ذلك ! . ومن المعروف أن الظروف التي أدت الى « الوقفة التعبوية » هي ظروف التفوق الجوي الاسرائيلي فيما وراء مظلة الحماية التي توفرها شبكة الصواريخ ، فاذا تغيرت هذه الظروف عن طريق توفير امكانيات للتغلب على هذا التفوق ، يجري تطوير الهجوم وتنفيذ الخطة « جرانيت ٢ » المعدلة ، التي أصبح يطلق عليها اسم « المرحلة الثانية » .

وعلى ذلك فما ردده الفريق الرئيس حافظ الأسد لمحمود رياض من أن « الاتفاق بيني وبين الرئيس السادات كان يقتضي قيام مصر باحتلال المضايق ، الا أن القوات المصرية توقفت بعد عشر كيلومترات من شرق القناة » ــ لا تناقض فيه ! . لأن الخطة الجديدة التي عرضت على السوريين كانت تتضمن احتلال المضايق ، ولكن بعد « وقفة تعبوية » ! . ومن المعقول أنه

لم يتم اتفاق بين الطرفين على مدة الوقفة التعبوية ، لأنها كانت مرتبطة « بتغير الظروف » ! ، وهو مالم تستطع القيادة المصرية في ذلك الحين تحديد توقيت حدوثه ، فقد قال الفريق الشاذلي ان هذه الوقفة التعبوية قد تكون لعدة اسابيع وقد تكون لعدة شهور أو أكثر » ! . فالخلاف الذى حدث بين السوريين والمصريين — اذن — كان حول « الظروف » ، وبالتالي حول « مدة الوقفة » ! .

يتضح من ذلك أن القيادة السورية كانت تعلم — على وجه التحقيق — بالخطة المصرية ، بمرحلتيها : « المآذن العالية » و « جرانيت ٢ » ، التى تفصل بينهما « وقفة تعبوية » لم تحدد مدتها لأنها مرتبطة بتغير الظروف التى أدت الى هذه الوقفة . ولكن القيادة السورية كانت تعلق آمالا كبيرة على تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة ، بينما كانت القيادة المصرية تستبعد ، الى حد كبير ، تنفيذ هذه المرحلة ! — أو على حد قول الفريق الشاذلي : « لم أتوقع قط أن يطلب الينا تنفيذ هذه المرحلة » ! ، ومن هنا — وكما قال — « كنا نشرح ونناقش خطة العبور بالتفصيل الدقيق ، ثم نمر مرورا سريعا على المرحلة الثانية » ! .

ولذلك نلاحظ أن القيادة العسكرية المصرية لم تكن تعول كثيرا على دخول سوريا الحرب الى جانب مصر ! ، لأن خطة « المآذن العالية » — أو « المرحلة الأولى » من الخطة ، كما أطلق عليها بعد التطوير — كان يمكن تنفيذها بالامكانيات العسكرية المصرية البحتة ! فالخطة كما رأينا كانت تستهدف « التحريك » لا « التحرير » ، أى عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف واحتلال الضفة الشرقية للقناة بعمق محدود لا يتجاوز ١٥ كم ، ثم الصمود فى المواقع الجديدة تحت حماية المظلة الصاروخية فى وجه الهجمات الاسرائيلية المضادة ، واستنزاف الجيش والطيران الاسرائيلى وتكبيدهما أكبر قدر ممكن من

الخسائر، باستخدام الصواريخ المتطورة: «سام ٢ للارتفاعات العالية، و«سام ٣» للارتفاعات المتوسطة، و«سام ٦» للارتفاعات المنخفضة، و«سام ٧» لاستخدام جنود المشاة، فضلا عن الأسلحة التقليدية الأخرى، وارغام اسرائيل على القتال في ظروف غير مواتية لها، لأن اسرائيل ذات الثلاثة ملايين نسمة تعبيء وقت الحرب حوالى عشرين فى المائة من قوتها البشرية للانضمام الى القوات المسلحة وقوات الدفاع الاقليمى، وهى نسبة عالية جدا لم تستطع أية دولة فى العالم أن تصل اليها، ولا تستطيع اسرائيل تحملها لمدة طويلة، لأنها ترهق اقتصادها القومي، وتصيب خدمتها وجميع انشطتها الاخرى بالشلل. و يستمر ذلك حتى تشعر اسرائيل بأنها لا تستطيع اطالة مدة الحرب اكثر من ذلك، فتطالب بوقف اطلاق النار اوتدخل القوى الدولية في الموقف بما يؤدى الى ازالة اثار العدوان.

مثل هذه الخطة ــ خطة الحرب الهجومية المحدودة ــ هى مزيج من الحرب الشاملة وحرب الاستنزاف!. فهى تبدأ بحرب شاملة، وتنتهى بحرب استنزاف!. وهى حرب تستطيع مصر أن تقوم بها بامكانياتها العسكرية الذاتية، وليست فى حاجة الى اشتراك سوريا معها فى القتال!. ولذلك حين سأل الشاذلي السادات في اجتماع ٢٤ أكتوبر التاريخى السالف الذكر، عما اذا كان سيقوم بتحرك عربى لتعبئة القوى العربية، أم أن المعركة ستكون قاصرة على دول الاتحاد؟ ــ أجاب السادات قائلا:

ــ ستكون المعركة مصرية أساسا، وسوف يقف العرب موقف المتفرج فى البداية!، ولكنهم سوف يجدون أنفسهم فى موقف صعب أمام شعوبهم، فيضطروا فى النهاية الى أن يغيروا موقفهم!.

وهذا الرد هو نفسه ما أجاب به الفريق عبد السلام الشاذلى على الفريق أحمد اسماعيل ، عندما أبدى مخاوفه من عدم موافقة السوريين على دخول الحرب ، فقد رد عليه الشاذلى على الفور بأن مصر يمكنها القيام بالمعركة بمفردها ــ أو على حد قوله ــ « أخبرته بأن بامكاننا أن نقوم بهذه المرحلة وحدنا ، وأن نجاحنا سوف يشجع السوريين على الانضمام الينا فى المراحل التالية » . وقد رد الفريق احمد اسماعيل بقوله « ان هذا الرأى مرفوض سياسيا » ! .

وفى هذا الضوء يتضح أن مصر لم تكن فى حاجة لخداع السوريين لتشجيعهم على الاشتراك فى الحرب ! . واذا كنا قد أثبتنا أن القيادة السورية كانت تعلم جيدا بالخطة المصرية ، بمرحلتيها ووقفتها التعبوية » ، واذا كنا قد أثبتنا ايضا أن هذه الخطة لم تكن تتفق مع مصلحة الجبهة السورية ، التى كانت الحرب فيها « حرب تحرير » وليست « حرب تحريك » ــ فما الذى دفع القيادة السورية الى قبول الاشتراك مع مصر فى حرب أكتوبر ؟ .

فى الواقع أنه لم يكن فى وسع القيادة السورية الوقوف موقف المتفرج من الحرب ، بينما القوات الاسرائيلية تحتل الجولان ! . وكان السادات يدرك ذلك ، فعندما سأله اللواء عبد الغنى الجمسى فى اجتماع ٢٤ اكتوبر ١٩٧٢ عن موقف سوريا ، أجاب السادات بأن الرئيس حافظ أسد مقتنع تماما بأن أى عمل نقوم به ، سوف يكون أفضل مما نحن فيه الان ، مهما كانت التضحيات » ! .

وهذا صحيح . فاشتراك سوريا فى المعركة مع مصر ، حتى فى اطار خطة الهجوم المحدود ، التى لا تتفق تماما مع مصلحتها فى استمرار الهجوم حتى المضايق ، أفضل من دخولها الحرب منفردة ، أو امتناعها عن دخول الحرب .

فحتى الدول العربية التي تقع في الخط الثاني ، والتي تلكأت كثيرا في تزويد دول المواجهة بالدعم العسكري قبل الحرب ، سارعت الى تقديم هذا الدعم عند قيام الحرب كما سوف نرى . ولم يكن في وسع النظام السوري الامتناع عن الاشتراك في الحرب مع مصر ثم يبقى طويلا في الحكم ! .

وهذا ـ على كل حال ـ يفسر طلب الرئيس حافظ الأسد من السوفييت عشية الحرب العمل على وقف اطلاق النار خلال فترة لا تتجاوز ٤٨ ساعة من بدء العمليات العسكرية ، مما سنتعرض له في حينه ! .

الهجوم على خطة الهجوم !

بعد أن أوضحنا التناقضات على الجبهتين السورية والمصرية ، وبرهنا على أن خطة الحرب الهجومية المحدودة على الجبهة المصرية (التحريك) كانت تتناقض مع خطة الحرب الشاملة على الجبهة السورية (التحرير) ،

فان السؤال الذى يطرح نفسه بالضرورة : هل كان فى الوسع التوصل الى خطة حرب تكفل التنسيق بين الجبهتين بشكل يحقق مصلحتيهما بدرجة متساوية ، وتتغلب على ظروف التفوق الجوى الاسرائيلى الذى كان وراء خطة الحرب الهجومية المحدودة ؟ .

لقد أشارت بعض الاجتهادات العسكرية العربية التى نشرت حديثا ، والتى انتقدت خطة الحرب المحدودة ، الى أنه كان فى الوسع بالفعل التغلب على التفوق الجوى الاسرائيلى ، الذى هو حجر الزاوية فى عملية الهجوم المحدود ، لو طبقت القيادة العامة المصرية الخطة التالية تطبيقا تاما :

١ ــ تنسيق الهجمات الاولى لقوتها الجوية مع الهجمات الأولى للقوة الجوية السورية ، بحيث تجريان فى آن واحد ، وتستهدفان تدمير أكثر ما يمكن من مطارات العدو وطائراته وأهدافه العسكرية المهمة فى الجبهتين الغربية والشمالية ، وتضطرانه الى توزيع مجهوده الجوى بين هاتين الجبهتين .

٢ ـــ اشراك القوة الجوية العراقية فى خطة الهجمات الجوية المشتركة منذ البداية ، الأمر الذى يجعل قوة العدو الجوية تواجه ثلاث قوات جوية عربية بدلا من قوتين جويتين .

٣ ـــ ابقاء الطيارين السوفييت الذين كانوا يستخدمون نحو ٨٠ طائرة مصرية (بمعدل طيارين لكل طائرة) ، وابقاء الطائرات السوفييتية الحديثة مع لوائى الصواريخ ووحدات الحرب الالكترونية . فلو لم يطرد السادات الطيارين السوفييت ، ولو لم يطلب سحب الوحدات السوفيتية هذه قبل الحرب ، لكان فى وجودهم فى مصر خلال الحرب خير معوض عن نقص الطيارين المدربين وعن نقص الطائرات الحديثة ونقص صواريخ ومعدات الحرب الالكترونية (أنظر: العميد الركن حسن مصطفى : معارك الجبهة المصرية فى حرب رمضان ١٩٧٣ ، ص ١١٧ ـــ ١١٨ ، وهو يكرر نقده للخطة على طول الكتاب)

ونظرا لخطورة القضية التى يعالجها ، ولأن الوقفة التعبوية التى تضمنتها خطة الحرب المحدودة قد لقيت نقدا واسعا من مصادر عربية وأجنبية أخرى ، فمن الضرورى مناقشة هذا الرأى وعدم تجاهله حتى لا نترك لدى القارىء أدنى شبهة .

والأمر الذى يمكن تأكيده فى البداية أن هذا الاجتهاد يغفل حقائق الموقف العربى والدولى بما يثير الدهشة ! كما أنه ـــ رغم أن صاحبه رجل عسكرى ! ـــ يغفل أسس التفوق الجوى الاسرائيلى على سلاح الجو المصرى والسورى ! .

وبالنسبة للنقطة الأولى ، وهى المتعلقة بتنسيق الهجمات الجوية

المصرية والسورية ، فلعلها كانت من الأمور البديهية التي ما كان يمكن للقيادتين المصرية والسورية أن تغفلا عنها ! . وفي الحقيقة أنه منذ ١٠ مارس ١٩٧٣ كان قد تم انجاز دراسة خطة الضربة الجوية المشتركة ، وفي ٢ مايو اجتمعت القيادتان المصرية والسورية حيث جرى التخطيط لهذه الضربة ، فحددت أهدافها ، وشكلها ، وأسلوب السيطرة عليها . كما تم حصر امكانيات مصر وسوريا التي يمكن تخصيصها لانزال هذه الضربة . وقد تم بالفعل تنفيذ هذه الضربة المشتركة في تمام الساعة ١٤,٠٥ من يوم ٦ أكتوبر، حين أقلعت من مصر ٢٢٠ طائرة لضرب أهداف العدو في سيناء ، بينما كانت تقلع في الوقت نفسه ١٠٠ طائرة سورية لضرب أهداف العدو في الهضبة السورية وسهل الحولة . وبالتالي كان من الواجب على صاحب هذا الاجتهاد الانتباه الى هذه الحقيقة قبل طرح مشروعه ذي الثلاث نقاط .

اما بالنسبة النقطة الثانية ، وهي اشراك القوة الجوية العراقية في خطة الهجمات الجوية المشتركة منذ البداية فلعل القارىء المتتبع لهذه الدراسة ، قد عرف انه في الاتصالات الأولى التي جرت مع العراق في هذا الشأن عن طريق الفريق عبد السلام الشاذلي ، أعرب العراق بصراحة على انه لايستطيع توجيه كل طاقاته لهذه المعركة ، بسبب مشاكله على الجبهة الايرانية او الجبهة الكردية . وقد وعد بارسال مساعدات عند قيام الحرب ، ولكن بحيث لا تؤثر على موقفه للجبهتين الايرانية والكردية . كما وعد باصلاح وتجديد الطائرات « هوكر هنتر» وارسالها الى الجبهة المصرية بدلا من الجبهة السورية او الاردنية . وقد أوفى بوعده الأخير، فأرسل الى مصر في مارس ١٩٧٣ سربا واحدا من هذه الطائرات ، هو كل ما أمكنه تجديده واصلاحه . وقد اشترك بالفعل في حرب أكتوبر.

مع ذلك ، فالمشكلة بالنسبة للتفوق الجوي الاسرائيلي لم تكن مشكلة

كم ، وانما كانت مشكلة كيف ، بمعنى أنها لم تكن تكمن فى عدد الطائرات والطيارين ، وانما فى الفروق النوعية بين الطائرات الاسرائيلية والطائرات العربية ، والتى ترجع الى أن التكنولوجيا السوفيتية كانت متخلفة عن التكنولوجيا الأمريكية في مجال الاسلحة التقليدية ، وفي مجال الطيران بالذات ، وذلك لأسباب استراتيجية تتصل بانصراف السوفييت الى التفوق في مجال الصواريخ ، وانصراف الامريكيين الى التفوق فى مجال الأسلحة التقليدية .

لقد كانت الطائرات الاسرائيلية تتميز بمداها البعيد وقدرتها على حمل حمولة كبيرة من القنابل والصواريخ المختلفة . وعلى سبيل المثال فان طائرة الفانتوم كانت تحمل اربعة صواريخ من نوع « سبارو » ، وعددا آخر من صواريخ « سايد وبندر» للاشتباكات الجوية ، وقنابل من وزن ٥٥٠ رطلا ، وتبلغ سرعتها ٢,٤ « ماخ » سرعة الصوت ولها مدى لا يقل عن ٢٥٠٠ كيلو مترا ، وبالتالى فهى أسرع من الطائرة ميج ٢١ س وأبعد مدى ، ويمكنها البقاء فى جو المعركة زمنا أطول من طائرات الميج بثلاث أو اربع مرات ، ويمكن استخدامها فى عمليات مختلفة .

أما الميراج ، الفرنسية الصنع ، فكانت تطير بمعدل سرعة الصوت على علو منخفض ، وباستطاعتها التحليق بضعف تلك السرعة على ارتفاع عال ، ومداها أبعد كثيرا من مدى الطائرة ميج ٢١ ، التى يبلغ مداها ٦٠٠ كيلومترا فقط .

وفى الوقت نفسه ، كانت القواعد الجوية الاسرائيلية بعيدة عن مدى الطائرات المصرية والسورية ، بينما كانت القواعد الجوية المصرية والاسرائيلية فى متناول الطائرات الاسرائيلية ، مما أكسب الطيران الاسرائيلى اسم « ذراع اسرائيل الطويل » .

وكان الطيران المصرى والسورى يفتقر الى الطائرات القاذفة المقاتلة ذات المدى البعيد ، والقادرة على حمل كميات ضخمة من القنابل والصواريخ ، ويمكنها مهاجمة العمق الاسرائيلى ، وتقديم الدعم للقوات البرية العربية فى تقدمها ضد العدو . وقد وصف الفريق الشاذلى الطائرات السوفيتية الصنع بأنها « أقل كفاءة من طائرات العدو ، لاسيما من حيث المدى وقوة التسليح والتجهيز والاسلحة الالكترونية .

وقد حصلت مصر ــ كما ذكرنا ــ على عشر طائرات من القاذفة الصاروخية « تى يو ١٦ » ، ولكنها فى خلال الحرب لم تقم بنشاط يذكر ، باستثناء غارات قليلة فى المراحل الأولى من الحرب على المنشآت البترولية الاسرائيلية فى سيناء ، وعلى أهداف فى ساحلها ، وعلى الجسور التى اقامها الاسرائيليون عبر القناة فى قطاع الدفرسوار يوم ١٧ أكتوبر . غير أن نتائج تلك الغارات ظلت مجهولة ــ كما يقول باليت .

وقد حصلت مصر على الطراز المعدل من طائرات « الميج ٢١ » بعد سقوط الطيارين السوفييت فى فخ نصبته لهم طائرات الفانتوم الاسرائيلية عند اغارتها على مطار عين السخنة ، ودمرت أربع طائرات فى خلال بضع ثوان ، وأصيبت الخامسة . وكان السوفييت من قبل يتهمون الطيارين المصريين بأنهم لا يتعلمون من التجربة ، وأنهم يرتكبون نفس الأخطاء ، وليسوا على مستوى الطيارين الاسرائيليين . وقد تعلم السوفييت الدرس بعد هذا الحادث ، وقدموا الى مصر الطراز المعدل من الميج ٢١ .

أما النقطة الثالثة من الاجتهاد السالف الذكر ، وهى أنه كان من الضرورى ابقاء الطيارين السوفييت والطائرات السوفيتية ولوائى الصواريخ

ووحدات الحرب الالكترونية ، للاستفادة بها في التغلب على التفوق الجوى الاسرائيلي ــ ففي الحقيقة أن هذا الرأى يقوم على أساس أثبتنا خطأه ، وهو أن الوجود السوفيتي كان سيتعاون مع مصر فى شن الحرب الهجومية المحدودة ! . ولم يكن هذا صحيحا ، ذلك أن شكوك السوفييت فى السادات ــ وهى شكوك يتحمل السوفييت مسئوليتها ! ــ وقناعتهم بأن النظام فى مصر يتحول الى اليمين ــ قد حول الدور الايجابى للوجود السوفيتي فى عهد عبد الناصر الى دور سلبى فى عهد السادات ! ، وفى الوقت نفسه فان الوفاق الذى بدأ بين الرئيسين نيكسون و بريجينيف فى مؤتمر موسكو الذى عقد فى ٢٠ مايو ١٩٧٢ ، والذى اتفق فيه على تهدئة الموقف فى الشرق الأوسط ، قد حول الوجود السوفيتي فى مصر الى حارس لضمان هذه التهدئة ! . وهذا ما يفهم بوضوح من حديث بريجنيف الى الفريق محمد صادق فى زيارة الأخير لموسكو فى يونيو ١٩٧٢ ، فقد شكا من أن « الموقف فى مصر غير مستقر ، ومازال هناك أفراد من الجيل القديم يحاولون ارجاع الماضى ! » ، واستطرد قائلا : « ان الابقاء على المستشارين السوفييت فى مصر هو ضرورة دولية » ! .

وهذا يوضح موقف السوفييت عندما أبلغهم السادات يوم ٣ أكتوبر أن مصر يمكن أن تقوم بالهجوم ، فقد سارعوا الى ارسال طائرات نقل كبيرة فى اليوم التالى مباشرة ، لاجلاء معظم الخبراء السوفييت الذين كانوا ما يزالون يعملون فى مصر مع عائلاتهم . وقبل منتصف نهار الجمعة ١٥ أكتوبر كان قد تم اجلاءهم ، مما كان دليلا على الرغبة فى عدم التورط ، والاشارة الى الامريكيين بأن أيديهم نظيفة من تدبير الهجوم . واذا كان السوفييت قد عدلوا عن هذا الموقف فيما بعد ، فالسبب فى ذلك نصر العبور ، الذى تم بواسطة السلاح السوفيتي ، وكان من الطبيعى أن يتبناه الاتحاد السوفيتي كما سوف نرى .

على كل حال ، فان هذا التفنيد لعناصر الاجتهاد السالف الذكر ،

يوضح أن خطة الهجوم المحدود التى وضعتها القيادة العسكرية المصرية ، كانت رغم سلبياتها بالنسبة للجبهة السورية ، أفضل ما أنتجته القريحة العربية ، بل من أفضل ما يمكن ان تنتجه القريحة البشرية فى ضوء الامكانيات التى كانت تملكها القوات المتحاربة في ذلك الحين ، بدليل أن هذه الخطة لم تتعرض لنقد موضوعى يرقى الى مستواها ، أو يتفوق عليها بتقديم البديل الأفضل ! . وقد وصف الكولونيل تريفور ديبوى « كفاءة الاحتراف فى التخطيط والاداء التى تمت عملية العبور بها » ، بأنه « لم يكن ممكنا لأى جيش آخر فى العالم أن يفعل ما هو أفضل منها » .

على كل حال ، ففى خلال الشهرين التاليين ــ مايو و يونية ــ كانت عمليات التنسيق بين الجبهة المصرية والجبهة السورية تمضى دون توان . ففى يوم ٢٢ مايو، أصدر الفريق احمد اسماعيل ، بوصفه القائد العام للقوات المسلحة الاتحادية ، توجيهاته بالفكرة العامة للعملية الهجومية الاستراتيجية لكل من الجبهتين السورية والمصرية ، وحدد لكل جبهة الاجراءات والاعمال المنوطة بها ، والمدة الزمنية المفروضة لانجازها . وفى ٧ يونية حدد الهدف الاستراتيجى للعملية الهجومية للقيادتين السورية والمصرية ، وشرح فكرة العملية الهجومية لكل من القوات المسلحة السورية والمصرية على كلتا الجبهتين .

وهكذا عند منتصف أغسطس ١٩٧٣ ، كان قد تم الاتفاق على كل شىء تقريبا ، و بقى الاتفاق على ميعاد الحرب . ولهذا الغرض وصل الى القاهرة يوم ٢١ أغسطس ستة من كبار القادة السوريين ، على رأسهم اللواء طلاس وزير الدفاع ، واللواء يوسف شكور رئيس الأركان ، حيث تم عقد اجتماع مع الفريق أول أحمد اسماعيل وزير الحربية ، والفريق سعد الدين الشاذلى ، واللواء محمد على فهمى قائد الدفاع الجوى ، واللواء حسنى مبارك قائد

الجوات الجوية واللواء فؤاد ذكرى قائد البحرية واللواء عبد الغنى الجمسى رئيس هيئة العمليات ، واللواء فؤاد نصار مدير المخابرات .

وقد قرر المؤتمر أن القوات المصرية والسورية جاهزة للحرب فى حدود الخطط المتفق عليها ، واقتراح توقيتين : أحدهما من ٧ ــ ١١ سبتمبر ، والثانى من ٥ ــ ١١ أكتوبر ١٩٧٣ ، وترك البت فى الاختيار للقيادة السياسية فى كل من مصر وسوريا ، وطلب من القيادة السياسية اخطار القيادة العسكرية بتوقيت الحرب قبل بدء العمليات بخمسة عشر يوما . وقد تم تنسيق الخطط المصرية السورية بالنسبة للسرية والزمن والخداع التكتيكى والاستراتيجى والسياسى . وقد طلب الجانب السورى أن يكون لهم عد تنازلى خاص بهم مدته خمسة ايام ، لاتاحة الفرصة لهم لتفريغ معامل تكرير البترول فى حمص . وقد وقع خلاف حول ساعة بدء المعركة ، اذ كان السوريون يفضلون البدء مع أشعة الفجر الأولى ، بينما كان المصريون يريدون البدء بعد الظهر لتكون الشمس وراءهم ، وقد اقترح المصريون أن يبدأوا بالهجوم بعد ظهر اليوم المحدد للمعركة ، ويتبعهم السوريون فى فجر اليوم التالى ، ولكن السوريين اعترضوا بأن هذا الاقتراح « قد يؤثر عليهم سياسيا ، لأنه سيظهر السوريين فى مظهر المتخلف عن المصريين » ! . وهذا يؤكد ما ذكرناه من اهتمام الجانب السورى بالاشتراك فى القتال مع مصر فى نفس الوقت مهما كانت النتائج ، حتى لا يفقد النظام اعتباره السياسى .

كانت قضية خداع العدو ، لمفاجأته بالحرب ، مسألة نصر أو هزيمة ، حياة أو موت . وقد امكن تحقيق ذلك بنجاح فائق سخر من كل كفاءة المخابرات الامريكية والاسرائيلية . وقد ساعد على ذلك غرور العدو الاسرائيلى ، واستبعاده أن يتجرأ المصريون والسوريون على البدء بالحرب . كما ساعد على ذلك ان الخطة كانت تقضى بقيام فرق المشاة الخمس المكلفة باقتحام قناة

السويس ، بالانطلاق من مواقعها وقطاعاتها التي كانت مكلفة بالدفاع عنها ، ومن ثم الاستغناء عن الكثير من التحركات التي يفرضها حشد القوات لاتخاذ أوضاع الهجوم .

وكان من وسائل الخداع تسريب الأخبار المزيفة عن الجيش المصرى الى الصحف والوكالات الأجنبية ، كذلك الخبر الذى نشرته مجلة الطيران الأمريكى « افييشن و يك » بأن جميع قواعد الصواريخ فى مصر قد اغلقت نتيجة لطرد الوحدات السوفيتية وعدم توفر الفنيين اللازمين . كما جرى تسريب أنباء تشوه سمعة الجيش المصرى وقدرته على القتال وسلاح طيرانه ! . وفضلا عن ذلك كانت قيادة الجيش تتعمد الاسراف فى نشر أخبار التمارين والمناورات العسكرية فى الصحف ، ومعها صور الرئيس السادات بملابسه العسكرية ومنظاره المكبر مع كبار رجال الجيش ، ثم تمر الأيام ولا يحدث شىء ! ، مما أثار سخرية الاسرائيليين من الجيش المصرى الذى لا يفعل شيئا سوى المظاهر الاستعراضية . كما اتبعت القيادة العسكرية المصرية أسلوب المناورات الكبيرة على مرأى من الاسرائيليين ، وذلك لتعويد العدو على جو المناورات من جهة ، وتدريب القوات على العبور من جهة أخرى . وقد صدق الاسرائيليون لذلك أن تحركات الجيش المصرى قبل حرب أكتوبر كان القصد منها اجراء مناورة أخرى فى سلسلة المناورات الكبيرة .

وكان من هذه الاجراءات الخداعة تسريح ٢٠ ألف جندى مصرى قبل الحرب بـ ٤٨ ساعة ، واعطاء الأجازات الى الجنود على نطاق واسع ، والاعلان عن السماح للضباط بالسفر للعمرة ، والتصرف فى الجبهة كأن الحالة اعتيادية ، عن طريق الايعاز للجنود بالاستحمام فى القناة قبل الهجوم بساعات ، وعدم ارتداء الخوذات المصفحة ، وتعويد جنود العدو على رؤية الدبابات المصرية على

المصاطب وسحبها ، وتأخير ارسال معدات العبور الى أقصى حد . كما وضعت خطة لتصوير الهجوم المصرى والسورى للعالم على أنه رد على اعتداء اسرائيلى . وقد ذكر اللواء سعد مأمون أن القوات المصرية استخدمت ٦٥ خدعة لصرف أنظار العدو عن الحشود المصرية ! .

وقد نجحت وسائل الخداع هذه فى مفاجأة اسرائيل بالحرب تكتيكيا واستراتيجيا ، الى حد أن صرح وزير الدفاع موشى ديان بعد الحرب فى اجتماع لضباط الجيش الاسرائيلى فى الجبهة الشمالية بقوله : « لم يكن أحد يتوقع ، حتى صباح يوم الغفران ، أن الحرب ستنشب فى ذلك اليوم . ولذلك فان تعبئة الاحتياط لم تبدأ قبل ذلك . وحتى صباح يوم الغفران لم أفكر أنا شخصيا أن الحرب ستقع ! ، ولم أسمع من أى شخص أن الحرب ستنشب فعلا ! . ولم أكن أنا الوحيد الذى اعتقد ذلك » . وقد ذهب مؤلفو كتاب « التقصير » الى أن اسرائيل قد « تعرضت لعملية خداع لم يسبق لها مثيل فى التاريخ » ! .

فى ذلك الحين استقر رأى الرئيس السادات على يوم ٦ أكتوبر موعد لبدء الهجوم ، لأنه يوافق عيد الغفران عند الاسرائيليين . وقد سافر الفريق أحمد اسماعيل الى دمشق فى يوم الأربعاء ٣ أكتوبر ومعه اللواء بهى الدين نوفل لاخبار السوريين بميعاد الهجوم ، والاتفاق على ساعة الصفر . وقد أبدى رئيس الأركان السورى استحالة البدء بالهجوم يوم ٦ أكتوبر ، وطلب التأجيل يومين ، كما تمسك ببدء الهجوم فى الفجر . ولكن تم التغلب على هذه العقبة بعد موافقة الرئيس حافظ الأسد على وجهة النظر المصرية ، وهى البدء بالهجوم فى الساعة الثانية بعد الظهر .

وبقيت مسألة ابلاغ الاتحاد السوفيتى . ويفهم من كلام هيكل أن

السادات ، وان كان واثقا من أن السوفييت لن يفشوا سر القرار للأمريكيين ، الا أنه كان يخشى ، اذا كانوا لا يريدون القتال ، أن يعطوا الأمريكيين اشارة بذلك ، وقد يظنون أنهم يخدمون المصريين اذا طلبوا من الأمريكيين الضغط على اسرائيل للامتناع عن أى اعتداء . وقد قرر السادات ابلاغ السفير السوفيتى فى شكل تحذير عام من أن الموقف لم يعد محتملا ، وربما نجد أنفسنا مضطرين الى التحرك بسرعة . ولكن السفير لم ينتبه الى جدية الأمر الا عندما قال له السادات : قل لبريجينيف ان الايام المقبلة ستكون اختبارا حقيقيا وعمليا للمعاهدة المصرية السوفيتية » .

فى ذلك الحين ، و بعد أن تحدد يوم الهجوم ليكون ٦ أكتوبر الموافق ١٠ رمضان ، تغير اسم الخطة الهجومية من « المآذن العالية » الى « بدر » . وتلك هى التى تم تنفيذها فى الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ الموافق يوم ١٠ رمضان ١٣٩٣ هجرية .

المواجهة !

يقول موشى ديان فى مذكراته المنشورة بعنوان : « قصة حياتى » :
« على الرغم من أننا لم نكن غافلين عن احتمال نشوب الحرب ، الا أن حرب كيبور اندلعت فى اليوم الوحيد الذى لم نكن نتوقعها فيه ! . لقد اندلعت فى يوم الغفران ، وهو اليوم الوحيد فى طول العام الذى يقضيه اليهود فى كل أنحاء العالم فى الصوم والعبادة ، سواء فى المعابد أو بيوت العبادة . وفى اسرائيل كان الهدوء يسود البلاد ، فقد كان العمل متوقفا ، والشوارع خالية ، لا سيارة فيها ولا مشاة . انه يوم دينى مهيب جدا لدى الشعب اليهودى ، وسوف تزداد مهابته من الآن فصاعدا بسبب حرب كيبور ! » .

كان هذا هو اليوم الذى حققت فيه كل من مصر وسوريا ، لأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى ، ثلاث ميزات كبرى على العدو : الميزة الأولى ، المبادرة فى القتال ، والثانية ، التفوق الهائل فى القوى ، والثالثة ، التفوق الكيفى فى القتال .

لقد بدأت الحرب على الجبهة المصرية فى تمام الساعة الثانية بعد الظهر ، حين عبرت قناة السويس أكثر من مائتى طائرة مصرية قاذفة ومقاتلة الى أعماق سيناء ، لمهاجمة الأهداف العسكرية الهامة للعدو المنتشرة فى شبه الجزيرة . فقامت القاذفات المتوسطة البعيدة المدى من طراز « تى يو ١٦ » الصاروخية ، تحت حماية طائرات « الميج ٢١ » بمهاجمة القواعد الجوية فى

العريش و بير خفاجة و بير تمادا ، وآبار النفط فى أبو رديس . وهاجمت الطائرات القاذفة المقاتلة من طراز « سوخوى ٧ » مركز السيطرة الاسرائيلى الرئيسى فى « أم مرجم » ومقر القيادة الاسرائيلية فى « أم خشيب » ، ومحطات الرادار والاعاقة الالكترونية ومواقع الصواريخ « هوك » ، و بعض مواقع المدفعية . وعادت هذه الطائرات الى قواعدها خلال ممرات جوية محددة ، بعد أن خسرت خمس طائرات فقط .

فى تلك الأثناء ، أى بعد عبور الطائرات خط القناة بخمس دقائق ، انطلقت نيران ألفى مدفع مصرى تصب قذائفها فوق حصون خط بارليف . وكان كل مدفع له واجب خاص يحدد له الهدف الذى يقصفه ، وعدد الطلقات التى يطلقها .

وتحت ستار نيران المدفعية ، تسللت مجموعات من المهندسين الى الشاطىء الشرقى للقناة ، للتأكد من أن مواسير نقل السائل الملتهب الى مياه القناة ، التى أغلقت فى اليوم السابق ، كانت ما تزال مغلقة . كما عبرت بعض وحدات الصاعقة لكى تسبق العدو الى احتلال مصاطب الدبابات ، التى تقع خلف خط بارليف بحوالى كيلومترين . كما عبر اللواء البرمائى ١٣٠ البحيرات المرة من طرفها الجنوبى بقوة ٢٠ دبابة ت ٧٦ و٨٠ مركبة توباز . و بدأت سرية مشاة فى عشر مركبات برمائية فى عبور بحيرة التمساح .

و بعد عشرين دقيقة فقط من بدء قصف المدفعية ، بدأت الموجة الأولى من المشاة ، وتتكون من أربعة آلاف جندى ، بركوب ٧٢٠ مركب مطاط ، متجهة نحو الشاطىء الشرقى ، وهى تهتف مع كل ضربة مجداف : « الله أكبر » ! . وكان كل قارب يحمل معه سلمين من الحبال لفردها على الساتر

الترابى ، وعلامة ارشاد كبيرة تحمل رقم القارب لتثبيتها فى أماكن الوصول . وقد مضت القوارب تعبر القناة ، يفصل بين كل منها والآخر داخل السرية ٢٥ مترا ، وتفصل مسافة ٢٠٠ متر بين كل سرية والأخرى ، و٤٠٠ متر بين كل كتيبة وأخرى ، و٨٠٠ متر بين كل لواء وآخر ، وحوالى ١٥ كيلومترا بين كل فرقة مشاة من الفرق الخمس والاخرى . وكل ذلك بأداء أنموذجى .

وكان الرئيس السادات قد وصل الى مركز قيادة العمليات (المركز رقم ١٠) منذ الساعة الواحدة بعد الظهر ، ومعه الفريق أول أحمد اسماعيل ، واتخذ مكانه على رأس هيئة القيادة العامة فى القاعة الرئيسية . وجلس عن يمينه الفريق أول أحمد اسماعيل ، وعن يساره الفريق سعد الدين الشاذلى ، وعن قرب منه اللواء محمد عبد الغنى الجمسى . وكانت الصورة فى المركز مختلفة عما كانت عليه فى اليوم السابق ، فقد رفعت خرائط و وثائق مشروع المناورات « تحرير ٢٣ . وفتحت الخزائن المغلقة ، ونشرت الخرائط والوثائق الحقيقية لعملية بدر . وكان الجميع يحبسون أنفاسهم فى انتظار أخبار عبور الموجة الأولى من المشاة ، اذ كان مصير المعركة يتوقف عليها . وعندما وصلت المعلومات بمقام العبور ، دوت مكبرات الصوت داخل المركز ١٠ تزف الخبر التاريخى .

وسرعان ما أخذت سبعون فصيلة من فصائل المهندسين فى فتح الثغرات فى الساتر الترابى ، باستخدام ٣٥٠ مضخة مياه ، بينما كانت تقوم معركة حامية بين الدبابات المصرية والاسلحة المضادة للدبابات فى غرب القناة ، و بين دبابات العدو التى كانت تحتل النسق الدفاعى الثانى ، والتى أخذت تندفع نحو القناة لتدعيم خط بارليف .

و بعد خمس وأربعين دقيقة من عبور الموجة الأولى من المشاة ، عبرت

الموجة الثانية ، وتلتها الموجات الأخرى بمعدل حوالى ١٥ دقيقة بين كل موجة وأخرى . وبحلول الساعة ٥,٣٠ مساء ، كان قد أصبح لمصر على الشاطىء الشرقي للقناة ٤٥ كتيبة مشاة ، قوامها ألفا ضابط وثلاثون ألف جندى . كما أصبح لها خمسة رؤس كبارى ، كل منها قاعدته ٦ ـ ٨ كيلومترات وعمقه حوالى ٣ ـ ٤ كيلومترات ، بينما كانت قوات الشرطة العسكرية التى عبرت القناة تقوم بعملها الخاص بتحديد الطرق وترقيمها وتمييزها ، لمساعدة الدبابات والمركبات التى سوف تعبر على المعديات وعلى الكبارى ، على التعرف على اتجاهها . كما تم ابرار أربع كتائب صاعقة بواسطة طائرات الهيلوكوبتر فى عمق سيناء فى أماكن متفرقة .

وقد تم فتح أول ثغرة فى الساتر الترابى بعد اربع ساعات فقط من بدء عبور المشاة . وفى خلال ساعتين أخريين كان قد تم فتح معظم الثغرات . وفى نحو الساعة ٨,٣٠ مساء كان قد أصبح هناك ٣١ معدية تعمل بين الشاطئين الغربى والشرقى للقناة ، كما تم بناء أول كوبرى ثقيل . وبحلول الساعة ١٠,٣٠ مساء كان المهندسون قد أتموا فتح ٦٠ ثغرة فى الساتر الترابى ، و بناء ٨ كبارى ثقيلة ، و٤ كبارى خفيفة هيكلية ، و بناء وتشغيل ٣١ معدية ! .

وقد كان بعد فتح الثغرات أن بدأ عبور الدبابات والمركبات والأسلحة الثقيلة فوق المعديات والكبارى ، وأخذت تنضم الى المشاة ، لتدفع رؤس الكبارى الى عمق ٨ كيلومترات .

ولم تكد تأتى الساعة الثامنة من صباح الأحد ٧ أكتوبر ، حتى كانت القوات المصرية قد حققت نجاحا ساحقا فى معركة القناة . لقد عبرت أصعب مانع مائى فى التاريخ ، وحطمت خط بارليف فى ١٨ ساعة فقط ، مما لم يسبق

له مثيل فى أية عملية عبور فى تاريخ البشرية ، واستردت كرامتها التى أهدرت فى حرب يونية ، وسخرت من التعليق الساخر الذى علق به موشى ديان قبل معركة العبور، وهو انه « لكى تستطيع مصر عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف ، يلزم تدعيمها بسلاحى المهندسين الروسى والأمريكى معا » ! .

وقد تحقق هذا النصر التاريخى بأقل تضحيات ممكنة ، فلم يفقد سلاح الطيران المصرى سوى خمس طائرات ، وخسرت مصر ٢٠ دبابة و٢٥٠ شهيدا . أما العدو فقد فقد ٣٠ طائرة و٣٠٠ دبابة ، وعده آلاف من القتلى ، وخسر معها خط بارليف المنيع .

ومع أن عامل المفاجأة يمثل عنصرا اساسيا فى تحقيق هذا النصر بمثل تلك التضحيات القليلة ، بفضل تدابير الخداع التكتيكية والاستراتيجية ، التى وصفتها بعض المراجع الاسرائيلية بأنها لم يسبق لها مثيل فى التاريخ «ـــ الا أن هذا لا يعنى أن القيادة الاسرائيلية كانت غافلة تماما عن تدابير الحرب التى تعدها مصر وسوريا ، وأنها لم تتخذ اجراءات مبكرة لمواجهتها . فمنذ منتصف صيف عام ١٩٧٣ كان وزير الحربية الاسرائيلى موشى ديان قد أخذ يتنبه الى هذا الاحتمال ، وأمر باعداد خطة لمواجهته ، و بناء على هذه الخطة أرسلت تعزيزات الى كل من الجبهة السورية والجبهة المصرية ، وصلت بعدد القوات الاسرائيلية على الجبهة السورية الى ١٨٠ دبابة ، و١١ بطارية مدفعية ، و٥ آلاف جندى . وأما على الجبهة المصرية ، فقد أصبح هناك ٢٧٥ دبابة و١٢ بطارية مدفعية ، و٨٥٠٠ جندى . وكانت الخطة تفترض ضرورة وصول انذار مبكر من المخابرات قبل ٢٤ ساعة من بدء القتال ، ولكن كلا من المخابرات الاسرائيلية والمخابرات الامريكية توصلتا الى أن مصر وسوريا لا تعدان للحرب ! ، ولم يكن الا فى الساعة السادسة من صباح يوم ٦ أكتوبر حين وصل تقرير من المخابرات

الاسرائيلية الى موشى ديان بقرار الحرب . ولما كانت قد وصلت تقارير قبل ذلك عن عملية اجلاء الأسر السوفيتية من مصر وسوريا ، فقد تقرر العمل على أساس أن الحرب سوف تنشب بالفعل ، فصدر قرار بتعبئة ما بين ١٠٠ — ١٢٠ جندى اسرائيلى ، واعلان حالة الطوارىء . وكان معروفا أن امكانيات وصول هذه القوات الى الجبهة تحتاج الى ٢٤ ساعة ، ولكن الحرب دهمت القيادة الاسرائيلية بعد اربع ساعات فقط من اتخاذ قرار التعبئة .

على هذا النحو وقع عبء مواجهة القوات المصرية الغازية على عاتق القوات الاسرائيليه الموجودة اصلا فى المنطقة ، التى فوجئت بالهجوم قبل أن تتلقى أى انذار ــ وان كان موشى ديان يقلل من أهمية هذه النقطة ، اذ يقول انه حتى لو كانت هذه القوات قد تلقت الانذار فى الوقت المناسب لما كان فى وسعها عمل أى شىء ، لأنها لم تكن مستعدة لمواجهة مثل ذلك الهجوم الواسع النطاق . ولكن الصدمة كانت شديدة على عندما فوجئوا بالقصف المدفعى الكثيف ، ثم شاهدوا الاف الجنود المصريين يكتسحون الاستحكامات تعززهم الدبابات ، ويخترقون حقول الالغام والبوابات . وقد اتجهت دبابات النسق الثانى الذى كان يقع على بعد ٦ كيلومترات للتمركز بين مواقع خط بارليف الحصينة لتقديم المساعدة للجنود ، ولكنها وجدت المصريين قد سبقوها اليها ، واحتلوها ، كما تعرضت لنيران عنيفة من ضفتى القناة ، فدمرت معظم الدبابات وشلت فاعليتها . وبمرور الساعات أصبح واضحا للجنود الاسرائيليين داخل الاستحكامات أنه لم يبق امل فى وصول أية امدادات اليهم ، بعد أن سدت الطرق فى وجه الدبابات القادمة لانقاذهم ، فأصبحوا يطالبون باخراجهم مما هم فيه ، ولكن هذا الطلب جاء متأخرا ، فلم يبق أمامهم سوى الاستسلام .

وفى الحقيقة أن العدو كان قد أخذ يقحم طائرات فى المعركة بعد ساعة

واحدة من نشوب القتال ، ولكن لما كانت القوات المصرية تعمل تحت حماية المظلة الصاروخية ، فقد تصدت وسائل الدفاع الجوى المصرى للطائرات الاسرائيلية ، وأسقطت منها سبع طائرات ، وقد استمرت غارات العدو الجوية على الكبارى ، واستمر الدفاع الجوى فى اسقاط طائراته ، حتى بلغ ما أسقطه حتى الساعة ١٠,٣٠ مساء يوم ٦ أكتوبر ٢٧ طائرة .

لقد أصبح العبور الآن حقيقة واقعة أمام القيادة الاسرائيلية ، وأخذ موشى ديان يتساءل : « ماذا حدث لثلاثة من العناصر الأساسية فى عملنا ، وهى : المدرعات ، والقوات الجوية ، والمعاقل الحصينة على القناة ، والتى كانت كفيلة بمنع المصريين من العبور ، وتكبيدهم خسائر فادحة ؟ .

ولما كان السوريون ، حتى منتصف ليلة ٧ يوم أكتوبر ، لم يخترقوا بعد الخطوط الاسرائيلية ، فقد رأت القيادة الاسرائيلية أن الخطر انما يكمن على الجبهة المصرية . ولذلك تم تغير الخطة التى كانت تقضى بضرب الصواريخ السورية بواسطة الطيران الاسرائيلى ، لتقوم هذه الطائرات فى اليوم التالى صباحا بضرب الجبهة المصرية . على ان الخلاف قام بين نظريتين : فقد كانت الخطة التى اعدها قائد الطيران الاسرائيلى تقوم على ضرب قواعد الصواريخ المصرية أولا ، للتفرغ لتصفية القوات البرية ، ولكن ديان ، الذى كان يشك فى امكانية نجاح الطيران فى تدمير قواعد الصواريخ ، نصح باعطاء الاولوية لوقف تقدم القوات المدرعة المتدفقة بأعداد هائلة فى سيناء ، حتى ولو ترتب على ذلك اسقاط كثير من الطائرات ! ، لأنه اذا فشل الطيران فى تصفية الصواريخ ، فسنكون قد فقدنا كل شىء ، فتتدفق الدبابات المصرية فى سيناء ، وتصبح حرية الحركة أمام طيراننا محدودة .

على انه فى تلك الأثناء ، أى فى منتصف ليلة ٧ أكتوبر ، كانت

القوات السورية قد تمكنت من اختراق القطاع الجنوبى فى الجبهة السورية ، وأصبحت تهدد قلب اسرائيل ، وعندئذ انتقلت الأهمية الى الجبهة الشمالية ، الأمر الذى أدى الى اختلاف مصيرها عن مصير الجبهة المصرية ، بكل ما ترتب على ذلك من نتائج هائلة أثرت فى مصير الحرب ! .

ففى ذلك الحين ، وعلى العكس مما كان عليه الحال فى الجبهة المصرية ، كان الاسرائيليون عند بداية الحرب مستعدين للقاء السوريين ! . ففى يوم ١٣ سبتمبر ١٩٧٣ وقع اشتباك جوى بين الطائرات الاسرائيلية وطائرات الميج السورية فوق سوريا ، ترتب عليه سقوط عدد كبير من طائرات الميج . وقد توقعت القيادة الاسرائيلية أن يقوم السوريون برد فعل مضاد ، كما تعودوا فى حالات أقل خطورة ، ولكنهم لم يفعلوا . وعند ذلك تأكد الشك فى أن سوريا تدبر لهجوم مفاجىء فى جبهة الجولان . ولما كان مثل هذا الهجوم لا تستطيع اسرائيل أن تتحمل نتائجه ، لأنه اذا نجح السوريون فى تحطيم الخطوط الاسرائيلية فى الجولان ، لألحقوا بالاسرائيليين هزيمة منكرة — فقد تقرر زيادة القوات فى الجبهة السورية على نحو ما أوردنا ، ووضع الطيران الاسرائيلى فى حالة تأهب قصوى . على أن تقارير المخابرات الاسرائيلية أكدت أن الهجوم السورى ليس واردا ، كما أكدت الولايات المتحدة ذلك ! ، ومن هنا كانت المفاجأة يوم الغفران .

وقد بدأ الهجوم السورى فى الساعة الثانية بعد الظهر ، بقصف تمهيدى اشترك فيه نحو الف مدفع ميدان وصاروخى وصاحب القصف المدفعى هجوم جوى قامت به مائة طائرة ميج ٢١ وسوخوى ٧ ، استهدف معسكرى « شرباشوف » و« مشمار هايردين » فى سهل الحولة ، والمعسكرات الاسرائيلية فى هضبة الجولان . انتقلت طائرات الهليكوبتر السورية المحملة بجنود الصاعقة لمهاجمة موقع جبل الشيخ الاستراتيجى واستولت على مركز مراقبة اسرائيلى هام ،

فحرمت القيادة الاسرائيلية من محطة الرادار وأجهزة الرصد المتطورة المشرفة على مسرح العمليات .

وفى حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر ، كانت ثلاث فرق مشاة ميكانيكية ، هى الفرقة السابعة والتاسعة والخامسة ، تعززها ٦٠٠ دبابة من نوع ت ٥٤ و ت ٥٥ و ت ٦٢ تخترق المواقع الاسرائيلية فى قطاعين رئيسين : أحدهما شمال القنيطرة ، والأخرى جنوبها (وذلك وفقا للمصادر الاسرائيلية و بعض المصادر الأجنبية والعربية . ولكن مصادر عربية وأجنبية أخرى تذكر أن الهجوم قام على ثلاثة محاور : فى الشمال والوسط والجنوب . و بدراسة الخرائط يتضح أن الهجوم شمال القنيطرة قامت به الفرقة السابعة الميكانيكية ، أما الهجوم جنوب القنيطرة ، فقامت به الفرقة التاسعة فى الوسط ، والفرقة الخامسة فى الجنوب .

وقد اتبع الهجوم السورى أسلوب الحرب الخاطفة . فقد تقدم فى حركة سريعة فى ارض الجولان الصخرية ، بعد أن نظمت المدرعات السورية فى شكل مجموعات من سبع الى عشر دبابات ، ترافق كل مجموعة ناقلتان أو ثلاث ناقلات جنود مصفحة تحمل وحدات من جنود المشاة . وواصلت الزحف ملتفة حول المواقع الدفاعية الاسرائيلية ، للوصول بسرعة الى مفارق الطرق ومحاور المواصلات الرئيسية للاستيلاء عليها قبل وصول الاحتياطى الاسرائيلى .

كان الهجوم السورى شمال القنيطرة تقوم به فرقة المشاة السابعة ــ كما ذكرنا ــ وكان عليها مواجهة اللواء السابع المدرع الاسرائيلى ، كما كان عليها مواجهة المواقع الدفاعية القوية شمال القنيطرة ، التى أولتها القيادة الاسرائيلية اهتماما خاصا ، لما يمثله القطاع الشمالى من الجولان من أهمية استراتيجية كبيرة ، تتمثل فى أنه يعد من وجهة النظر العسكرية مفتاح الموقف فى الجبهة

الشمالية ، وهو الذى يقرر مصير شمالي اسرائيل الاستراتيجى ، لانه يمكن للقوات السورية الانحدار منه جنوبا للالتفاف حول الخطوط الدفاعية الاسرائيلية فى القطاعين الاوسط والجنوبى ، بكل ما يترتب على ذلك من مضاعفات تتمثل فى تهديد شمالي اسرائيل وسهل الحولة والجليل الأعلى ، والسيطرة على مصادر المياة التى تصب فى نهر الاردن ، فضلا عن أن هذا القطاع يمكن القوات الاسرائيلية من تهديد العاصمة دمشق والقطاعين الأوسط والجنوبى اذا ما لجأت الى الهجوم ونجحت فى ذلك .

لهذه الأسباب ، وجدت فرقة المشاة السابعة السورية مشقة بالغة فى التقدم ، وتكبدت خسائر فادحة فى الدبابات ، بسبب شبكة موانع الدبابات وحقول الالغام من جهة ، و بسبب مساهمة الطيران الاسرائيلى فى المعركة بشكل مكثف ، من جهة أخرى . هذا فضلا عن أن تكتيك الهجوم المباشر الذى اتبعه السوريون ، وضعهم ــ كما يقول الجنرال باليت ــ فى مواجهة مدافع الدبابات الاسرائيلية البعيدة المدى ، مما أدى الى ارتفاع الخسارة فى الدبابات بدرجة عالية .

على أن الوضع فى جنوب القنيطرة كان مختلفا ، فان اتحاد عوامل المفاجأة والتفوق العددى فى الدبابات مع توفير الأرض الصالحة للمناورة ، خصوصا بالنسبة للدبابات ، والدفاع الاسرائيلى الضعيف نسبيا فى هذا القطاع ــ جعل الفرقة الخامسة السورية تلقى حظا أفضل . فعلى الرغم من استماتة لواء باراك المدرع الاسرائيلى ، الا أن الفرقة الخامسة تمكنت من التغلب عليه ، واختراق الخطوط الاسرائيلية بعد منتصف ليلة ٧ أكتوبر فى الخشنية جنوب القنطرة بثمانية أميال ، و بدأت تتقدم نحو الطرق التى تربط مرتفعات الجولان ببحيرة طبرية ، ووصلت الى منتصف الطريق الى نهر الأردن . و بذلك

يكون السوريون قد تمكنوا من اختراق الجبهة على عرض ٣٠ كيلومترا وتقدموا الى عمق ١٥ كيلومترا ، وفي بعض المناطق وصلوا الى عمق ٢٠ كيلومترا خاصة في القطاع الأوسط .

وهنا أحست القيادة الاسرائيلية ــ التي كانت تولي اهتماما بالجبهة المصرية ــ بخطورة الموقف ، لأنه اذا وصل السوريون الى نهر الاردن ، اصبح من العسير ردهم ، خاصة وهم يستخدمون تلك الكميات من الاسلحة والقوة البشرية . ولذلك انتقل الاهتمام على الفور من الجبهة المصرية الى الجبهة السورية ، وذلك منذ الساعة السادسة من صباح يوم الأحد ٧ أكتوبر ! . ولما كانت القوات المدرعة التي يجرى تعبئتها لن تتمكن من الوصول الى الجبهة السورية قبل منتصف النهار ، فلذلك تقرر استخدام الطيران كقوة رئيسية لايقاف التقدم السوري ، وألغيت العمليات التي تقرر توجيهها الى الجبهة المصرية في صباح يوم ٧ أكتوبر ــ كما ذكرنا بموقد نصح مورد خاى هود ، قائد الطيران في حرب يونية ، بمهاجمة الطيران الاسرائيلي للدبابات السورية في تشكيلات قتالية تتكون من اربع طائرات في حركة مستمرة ، حتى تصبح أطقم الدبابات غير قادرة على رفع رؤوسها ، وتشل فاعليتها . وقد نجحت هذه الخطة ، وكان لها تأثيرها في الموقف ، رغم الخسائر الفادحة في الطائرات الاسرائيلية ، حتى لقد ذكر ضابط في قوات الامم المتحدة في الهضبة السورية انه من بين كل ٥ طائرات اسرائيلية مهاجمة كانت تسقط ٣ طائرات ، بفعل شبكة الصواريخ ووسائل الدفاع الجوى السورية .

ومنذ صباح اليوم الثالث ، ٨ أكتوبر تحول ميزان القوى لصالح العدو الاسرائيلي ، فقد بدأ هجومه المضاد بستة الوية مدرعات جديدة لم تشترك في القتال ، ضد اربعة الوية سورية مجهدة بعد ان خاضت معارك يومي ٦ و٧ ،

وخسرت نصف دباباتها ، وابتعدت عن حماية مظلة الصواريخ ، و باتت تعانى من مشكلات نقص الوقود وعدم ملاحقه المشاة والمدفعية بها بالصورة المطلوبة . وركز العدو جهده الرئيسى فى القطاعين الأوسط والجنوبى فى الوقت الذى كان الطيران الاسرائيلى قد دمر عددا كبيرا من قواعد الصواريخ ، وادى تركيزه على بطاريات صواريخ سام ٦ وقصفه الاهداف المدنية فى دمشق ، الى سحب بعض بطاريات الصواريخ هناك ، واضعاف الدفاع الجوى فى الجبهة .

وهكذا انتهت المرحلة الهجومية السورية ، بعد ان فقدت سوريا أكثر من ٨٠٠ دبابة ! .

وفى يوم الأربعاء ١٠ أكتوبر ، وهو اليوم الرابع للقتال ، استانفت المدرعات الاسرائيلية هجومها الكبير على طول خط المواجهة ، واستطاعت رفع الحصار عن القنيطرة ، واكملت انتصارها باسترداد الاراضى التى خسرتها فى يومى ٦ و٧ ، ووصلت الى خط وقف اطلاق النار عام ١٩٦٧ .

وهنا أصبح السؤال الذى يواجه القيادة الاسرائيلية ، والذى اجتمعت من اجله فى الساعة ١٠ من مساء ذلك اليوم : هل تكتفى القوات الاسرائيلية بالوصول الى هذا الحد ، وتنتقل الى الجبهة المصرية ، ام تواصل الهجوم فى العمق السورى فى اتجاه دمشق ؟ . وقد وقف ديان الى جانب الراى الأول ، بينما وقف اليعازر الى جانب الراى الثانى ، على اساس ان القوات الاسرائيلية فى سيناء كافية لمنع المصريين من الوصول الى الممرات ، وان وقف الهجوم عند خط وقف اطلاق النار سيعطى السوريين الفرصة الكافية لاعادة تنظيم قواتهم والاستعداد لشن هجوم مضاد . ولم يتوصل المجتمعون الى قرار ، ولكنهم عندما عرضوا الأمر على جولدا مايير ، رجحت الرأى الثانى .

وعلى هذا النحو، ففي اليوم السادس للقتال، الخميس ١١ اكتوبر، أمر اليعازر باستئناف الهجوم منذ الصباح، والتقدم نحو دمشق وتهديدها بشكل يجبر السوريين على طلب وقف القتال. ولذلك انتقل الجهد الرئيسي للقوات الاسرائيلية من المحور الجنوبي الى المحور الشمالي، الذى هو أقصر الطرق الى دمشق، في الوقت الذى كان السوريون قد حركوا جزءا من قواتهم الاحتياطية الى المحورين الأوسط والجنوبي لصد القوات الاسرائيلية المتقدمة هناك!. وكان على الاسرائيليين أن يقدموا، قبل الوصول الى دمشق، باختراق ثلاثة خطوط دفاعية. وقد تراجعت القوات السورية في المحور الشمالي خلال يوم ١١ أكتوبر الى الخط الدفاعي الثاني وعلى حين تراجعت الفرقة الخامسة نحو الجنوب الشرقي عدة كيلومترات، وكانت الفرقة التاسعة تتمركز حول سعسع، وأصبحت هناك ثغرة بعرض ٢٠ كيلومترا بين الجناح الأيسر للفرقة التاسعة والجناح الأيمن للفرقة الخامسة، وقد نفذت منها عدة ألوية مدرعة اسرائيلية، متجهة الى الكسوة فدمشق، وهي تحاول توسيع الثغرة الى ناحية الشرق.

ولكن عمق خطوط الدفاع السورية المعدة سلفا، وعنف مقاومة المشاة والمدفعية، ووصول اللواء ١٢ المدرع العراقي، واشتباكه مع القوات الاسرائيلية، أدى الى فشل الهجوم الاسرائيلي. وقد حاولت القوات الاسرائيلية طوال الأيام التالية معاودة الكرة، ولكن القوات السورية، التي أصبحت تدعمها قوات عراقية وأردنية وسعودية ومغربية وكويتية، صدت الهجوم يوم ١٤ أكتوبر، وبدأت القوات الاسرائيلية تأخذ مواقع دفاعية بعد الهجوم المصرى الذى بدأ في ذلك اليوم في الجبهة المصرية، كما أنتقل الجهد الرئيسي للطيران الأسرائيلي الى تلك الجبهة. وتحول القتال بعد ذلك الى جبهة ثابتة، بعد أن وصلت القوات الاسرائيلية المتمركزة في داخل ثغرة سعسع الى طريق مسدود.

الجيش المصرى بين الاقدام والاحجام!

كانت خطة الحرب الهجومية المحدودة ، التى نفذت بأداء عظيم فى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، تعتمد فى نجاحها بالدرجة الأولى ، على نجاح كل من الجبهتين المصرية والسورية فى تحقيق مهمتها : أى نجاح الجبهة السورية فى استرداد الجولان ، ونجاح الجبهة المصرية فى الاستيلاء على خط بارليف والتمركز على مسافة ١٠ — ١٥ كم شرق القناة ، فيما عرف باسم « الوقفة التعبوية » ، واستنزاف العدو الاسرائيلى ، ثم تطوير الهجوم الى المضايق وفقا لخطة « جرانيت ٢ » ، اذا تغيرت الظروف التى أدت الى الوقفة التعبوية .

وكان واضحا منذ البداية أن الجبهة السورية هى أضعف الجبهتين ، وأنها الأكثر تعرضا للخطر والفشل ، ليس فقط بسبب الطبيعة الطوبوغرافية لهضبة الجولان ، أو لأن الجيش السورى أضعف كثيرا من الجيش الاسرائيلى — وانما لأن الجبهة السورية هى أقرب الى قلب اسرائيل من الجبهة المصرية ، و بالتالى فسوف تركز عليها منذ البداية .

ومن هنا كانت مصلحة الجبهة السورية تقتضى أن تكون « الوقفة التعبوية » للقوات المصرية عند المضايق ، وليس قبلها . وبمعنى آخر ، ان يستمر الهجوم المصرى دون وقفة تعبوية ، حتى يصل الى المضايق و يستولى عليها ، و بذلك يضطر العدو الاسرائيلى الى توزيع احتياطيه الاستراتيجى بين الجبهتين ، ويحرمه من التركيز على الجبهة السورية .

على انه كان معروفا أيضا منذ البداية أن الجيش المصرى لا يستطيع الاستجابة لهذه المتطلبات الضرورية ، وذلك بسبب التفوق الجوى الاسرائيلى الذى يعرض القوات البرية المصرية للخطر اذا هى تعدت حماية المظلة الصاروخية . ومن هنا برزت هذه المفارقة ، وهى أن الأمل فى تحقيق أهداف الحرب « التحريرية » أو « التحريكية » ، أصبح منوطا بأضعف الجبهتين ـــ أى منوطا بنجاح الجبهة السورية فى استرداد الجولان ، وتهديد قلب اسرائيل !

وقد كان الرئيس حافظ الأسد منذ بداية الحرب يدرك ابعاد حقيقة هذا التناقض بين الجبهتين السورية والمصرية ، وأخذ يسعى لمعالجته فى مراحله الأولى قبل أن يتفاقم . فقد ادرك ان القوات السورية يمكنها ، بفعل عامل المفاجأة ، أن تقتحم الخطوط الاسرائيلية ، وتجبر العدو الاسرائيلى على الارتداد ، وتسترد الجولان فى اليومين الأولين من الحرب . ولكنها لا تستطيع الاحتفاظ بتفوقها الى الأبد ! . فما يكاد العدو يتم تعبئة احتياطيه الرئيسى من المدرعات والمدبابات ، حتى يبدأ فى شن هجومه المضاد ، و يستطيع استرداد ما فقد .

لذلك عندما قابل الرئيس حافظ الأسد السفير السوفيتى فى دمشق ، محيى الدينوف ، قبيل المعركة ، ليبلغه بأن القتال قد ينشب خلال ساعات ـــ جرى الاتفاق بين الرجلين على أن يكون الدور السياسى الذى يلعبه الاتحاد السوفيتى عند نشوب الحرب ، هو التقدم الى مجلس الامن بمشروع بوقف اطلاق النار . وكان فى تقدير الرئيس حافظ الأسد أنه اذا سار القتال لمصلحة سوريا ، فان وقف اطلاق النار يأتى فى الوقت المناسب قبل ان تشرع اسرائيل فى هجومها المضاد . واذا سار القتال ضد مصلحة سوريا ، فان مشروع القرار يصبح مفيدا لتجنيب سوريا عواقب استمرار القتال فى ظروف غير مواتية ! .

وقد نسى الرئيس السورى ان قبول وقف اطلاق النار على الجبهة المصرية ، فى تلك المرحلة الاولى من الحرب ، لا يخدم مصر ، ولا يحقق أهداف الخطة المصرية . لان وقف القتال بعد نجاح الجيش المصرى فى عبور القناة وتحطيم خط بارليف واحتلال مساحة ١٥ كيلومترا شرق القناة ــ يلغى آثار هذا النجاح بالضرورة ! ، لأن مصر تكون قد خاضت كل تلك المعركة الهائلة ، وعبرت أصعب مانع مائى فى العالم ، وحطمت خط بارليف الذى كان قد أصبح أسطورة عسكرية ، لتحرير خمسة عشر كيلومترا فقط من سيناء ! ، مع أن الغرض الأساسى لخطة الهجوم المحدود لم تكن احتلال هذه المساحة الضئيلة من سيناء ، وانما الارتكاز فى هذه المساحة «لارغام العدو على قتالنا تحت ظروف ليست مواتية له.» ــ كما يقول الفريق عبد السلام الشاذلى . ذلك أن اسرائيل ذات الثلاثة ملايين ، كانت تعبىء وقف الحرب حوالى ٢٠ فى المائة من قوتها البشرية ، وهى نسبة عالية جدا لم تستطع أية دولة فى العالم أن تصل اليها ، ولا تستطيع اسرائيل نفسها ان تتحمل هذه التعبئة لمدة طويلة ، لأنها ترهق اقتصادها القومى ، وتصيب خدماتها وجميع نشاطاتها بالشلل الكامل . و بالتالى كانت القيادة العسكرية المصرية ترى ــ كما يقول الشاذلى ــ أن لاسرائيلين مقتلين : الأول هو الخسائر فى الأفراد . والمقتل الثانى ، هو اطالة مدة الحرب .

وهذا الذى يذكره « الشاذلى » يردده موشى ديان فى كتابه : « قصة حياتى » (طبعة ١٩٧٨) . اذ يشكو كثيرا من الخسائر فى الأفراد ، وخصوصا فى الضباط . و يعترف بأن اسرائيل لا تستطيع تعبئة قواتها لمدد طويلة جدا ، « لأن هذا يمثل عبئا ثقيلا على الدولة » ، « فنحن دولة يقل تعدادها عن ثلاثة ملايين من اليهود » ! .

هذا الكلام يعد ردا على بعض الآراء العسكرية العربية (العميد حسن

مصطفى : المرجع السالف الذكر ص ٤٤١) الذى كتب يسخر من رفض الرئيس السادات لوقف اطلاق النار، عندما عرض عليه السوفييت ذلك فى بداية الحرب ، و يقول : « لقد صرح السادات بعد الحرب بأن هدفه من الحرب كان مجرد احتلال شريحة من الأرض شرق القناة بنحو ١٠ كم . حسنا ! ، لقد حقق الجيش المصرى هذا الهدف فى اليومين الأولين من الحرب ، فكان من المفروض فى السادات اذن ، وهو الذى كان قد تبنى خطة الحرب المحدودة ، ورفض القيام بعملية تطوير الهجوم بعد العبور ــ أن يوافق على طلبات ايقاف النار التى قدمها له الاتحاد السوفيتى منذ الايام الأولى من الحرب . ولكن يبدو أن السادات لم يكن يحسن تقدير الموقف العسكرى أو التصرف السياسى خلال الحرب . لقد كان لا يدرى ماذا يفعل بعد عملية العبور! » .

فواضح الان فى ضوء ما أوردناه من حقائق الخطة والموقف ، ان هذه الاراء تغفل الفرق بين الهدف التكتيكى ، وهو عبور القناة واحتلال شريحة من الأرض شرق القناة ، و بين الهدف الاستراتيجى ، وهو الضغط العسكرى والسياسى على اسرائيل لتنسحب من سيناء والاراضى العربية المحتلة فى عام ١٩٦٧ ! .

على كل حال ، فقد تلقى الرئيس السادات اقتراح وقف اطلاق النار من السفير السوفيتى بعد ست ساعات فقط من عبور القناة ، أى فى الساعة السادسة من مساء يوم ٦ أكتوبر ــ كما يقول هيكل . وكان من الطبيعى أن يثير هذا الاقتراح دهشته ، فقد رد قائلا : « افهم أن تتقدم واشنطن بهذا الاقتراح ، لأن المعركة لا تسير فى صف اسرائيل ، أما أن يقدم الاقتراح من الاتحاد السوفيتى ، فهذا ما لا افهمه ! » . ثم قال انه « من المستحيل عليه ان يتصور وقف اطلاق النار، بينما خمس فرق مصرية تعبر القناة الى سيناء ، والقوات المدرعة فى

طريقها اليها !! اننا نريد السلام حقا ، ولكن السلام لن يتحقق قبل ان يخرج اخر جندى اسرائيلى من سيناء » ! .

وفى اليوم الثانى للحرب (٧ أكتوبر) كانت القوات السورية ــ كما ذكرنا ــ تتقدم فى الجولان بتكاليف باهظة فى الدبابات والمدرعات . فقد خسرت نصف ما لديها ــ وفقا لبعض المصادر ، و بلغت خسائرها الاجمالية نحو الف ومائتى دبابة ــ حسب رواية الرئيس حافظ الأسد لمحمود رياض .

ولذلك قابل السفير السوفيتى الرئيس السادات مرة أخرى يوم ٧ أكتوبر ، ليبلغه بأن السوريين اتصلوا بموسكو بشأن خسائرهم فى الدبابات ، وأن موسكو ترى أن شحن دبابات جديدة من أوديسا الى اللاذقية سوف يستغرق وقتا طويلا ، وعلى السوريين الحصول من العراق على الدبابات المطلوبة ، و يقوم الاتحاد السوفيتى بتعويض العراق . وأكد فينوجرادوف ما جاء فى كلام الرئيس حافظ الأسد للسفير السوفيتى فى دمشق محيى الدينوف ، وان الرئيس الأسد لا يعترض على وقف اطلاق النار اذا قدم اقتراح بذلك .

وعند ذلك كتب السادات رسالة الى الرئيس السورى ، أوضح فيها أن « وقف اطلاق النار الآن معناه أن تصبح اسرائيل فى مركز أقوى مما كانت عليه عندما بدأ القتال . وأنه مصر على أن من الخطأ تصور أن الهدف من القتال هو كسب الأرض ، فالهدف الحقيقى هو استنزاف دم العدو . وذلك يحتم علينا بالضرورة أن نكون مستعدين لتحمل خسائر جسيمة . وأقترح عليك ان تدفع بفرقتك الاحتياطية المدرعة الى المعركة ، وتسحب فى الوقت نفسه ــ اذا دعت الحاجة ــ احدى فرق المشاة من الجبهة للدفاع عن دمشق .

وهذا ما يذكر الكولونيل ديبوى ان الرئيس الأسد قام به ، اذ كلف الفرقة المدرعة السابعة السورية بتدعيم فرقة المشاة السابعة في الشمال ، التي كانت تتلقى ضربات قاصمة ـ مما أدى الى ارهاق اللواء المدرع السابع الاسرائيلي ، الذى كان قد بعث باحتياطيه في اليوم السابق الى القطاع الجنوبي للمعاونة في وقف الزحف السورى الذى اخترق الخطوط الاسرائيلية في ذلك القطاع .

ولما كان الموقف في اليومين الأولين من الحرب يسير في صالح السوريين ، رغم الخسائر الجسيمة في الدبابات والمدرعات ، فيبدو أن الرئيس الأسد اقتنع بوجهة نظر السادات ، لانه ابلغه في رسالة وصلت يوم الاثنين (٨ أكتوبر) ان المعركة بالنسبة لسوريا تسير سيرا حسنا ، وأن القوات السورية قد حررت حتى الآن أكثر من نصف مرتفعات الجولان ، وخسائر الدبابات السورية ليست بالضخامة التي يتطلب تعويضها الاستنجاد بالعراق ، وفي الاحتياط السورى ما يكفي . وتعهد الاسد بأن امرا على جانب كبير من الاهمية مثل وقف اطلاق النار « لا يمكن اتخاذه الا بعد الاتفاق عليه بيننا كحلفاء » .

على أن الموقف على الجبهة السورية أخذ ينقلب في نفس اليوم الذى وصلت فيه رسالة الرئيس السورى الى السادات ، أى في يوم ٨ أكتوبر ـ كما ذكرنا ـ وأخذ الاسرائيليون ، بعد تعبئة وحشد احتياطيهم من المدرعات والدبابات ، في شن هجومهم المضاد . وهنا كان على السوريين مواجهته بأحد أمرين : اما الايعاز الى السوفييت بتقديم مشروع وقف اطلاق النار ، وقبوله قبل ان يزداد موقف القوات السورية المنهكة صعوبة ، أو مطالبة الرئيس السادات بتطوير الهجوم الى المضايق لتخفيف الضغط على الجبهة السورية . ولما كان موقف السادات من وقف اطلاق النار قد اتضح بما فيه الكفاية ، فهنا أخذ

الرئيس الأسد يطالب السادات بالبديل الاخر، وهو تطوير الهجوم الى الشرق ! .

فيذكر هيكل أن السوريين رأوا فى ذلك الحين أن الهجوم المصرى يجب أن يستمر الى أن تصل القوات المصرية الى المصرات ، وتكون القوات السورية قد وصلت عندئذ الى نهر الاردن وبحيرة طبرية ، وعندها يمكن أن يكون للوقفة التعبوية ما يبررها .

على أن القيادة المصرية ردت بأن المتفق عليه أصلا هو أن تكون هناك وقفة تعبوية فى اعقاب الاستيلاء على خط بارليف ، تتهيأ الفرصة خلالها لاعادة تجميع القوات ، بحيث تكون جاهزة لصد هجمات العدو المضادة المتوقعة ، و بعدها يمكن أن يستمر التقدم نحو الممرات . ولكن السوريين لم يكفوا عن ضغط تحت تأثير تدهور موقفهم فى الجبهة . ففى يوم الاربعاء ١٠ أكتوبر ، وهو اليوم الخامس من القتال ، حين ضربت الطائرات الاسرائيلية دمشق وحمص ، وجه القائد العام السورى نداء الى نظيره المصرى يطلب منه الرد على اسرائيل . ولم يكن ذلك ممكنا ! .

وقد انعكس الموقف السورى من مطالبة المصريين بتطوير الهجوم والتقدم نحو الممرات ، على موقف السوفييت ! . ففى الوقت الذى كانوا ينصحون بالموافقة على وقف اطلاق النار ، أخذوا ينصحون بتطوير الهجوم نحو الممرات ! .

ففى لقاء هيكل بالسفير السوفيتى فينوجرادوف ليلة ٩ أكتوبر ، سأله السفير : « لماذا لم تدعموا مكاسبكم ، وتبدأوا الاندفاع الى الممرات ؟ . ان هذا الأمر ليس منطقيا فحسب ، ولكنه يساعد على تخفيف الضغط عن السوريين .

وقال فينوجرادوف انه وخبراءه العسكريين يشعرون بأشد القلق تجاه الموقف العسكرى ، و يرون أن كثافة حشود القوات المصرية فوق شريط محدود من الأرض فى الضفة الشرقية يعرضها لخطر كبير ! .

وفيا يبدو أن هذا الراى قد اقنع هيكل ، أو ان هيكل كان مقتنعا من قبل ! ، فهو يبدو فى كتابه « الطريق الى رمضان » « اقتناعه الشخصى بأنه لو كان التقدم نحو الممرات قد استمر ، والاستيلاء عليها قد تم ، لأمكن تحرير سيناء كلها ! ، مع ما يترتب على تحريرها ، بنصر كهذا ، من نتائج سياسية لا يمكن تقديرها » ! .

وواضح ان هذا الرأى من جانب كل من السوفييت وهيكل ، يغفل حقائق التوازن العسكرى بين مصر واسرائيل ، التى أوضحنا جوانبها من قبل . وهذا الراى من جانب السوفييت بالذات ، وهم الذين يعرفون من حقائق هذا التوازن العسكرى ما لا يعرفه غيرهم ، و يعرفون بالتالى حقيقه التفوق الجوى الاسرائيلى ــ يثير التساؤل والشبهات ! . فن المعروف أن النجاح الهائل الذى حققه العبور المصرى لقناة السويس والاستيلاء على خط بارليف ، قد تم بعد أن انتهى الوجود السوفيتى فى مصر ، وأكثر من ذلك بعد أن غسل القادة السوفييت أيديهم منه ، باجلاء من أرادوا اجلاءهم من الخبراء وأسرهم من مصر وسوريا . و بالتالى فقد فقدوا أى فضل فى تحقيقه ! ، وان بقى لهم فضل السلاح الذى تحقق به هذا النصر المدوى . وصحيح أنهم تبنوا على الفور هذا النصر بعد وقوعه ــ فالنجاح له ألف أب ! » ، وأخذوا فى مد الجسر الجوى السوفيتى الى مصر ــ الا ان شكوكهم فى السادات ، واللطمة التى تلقوها منه بقرار انهاء خدمة الوحدات السوفيتية من مصر ، لم يكونا مما يشجعهم كثيرا على تمنى النصر المؤزر له حتى النهاية ، بل تمنى نصر متوازن يضمن استمرار النزاع والحاجة اليهم بعد الحرب ، كما كان الحال قبل الحرب ! .

فقد كان هذا الرأى بتطوير الهجوم الى الممرات ، تردده الدوائر الأمريكية والاسرائيلية فى ذلك الحين . وكان مما نشر مجلة « نيوزويك » ان بعض رجال المخابرات ذكروا انه كان ممكنا نجاحهم ! . وقالت مجلة « تايم » ان المصريين فشلوا فى اقتناص الفرصة المتاحة لهم بعد العبور للتقدم نحو مصر متلا . وطرح « حاييم هوتزوج » ، المعلق الاسرائيلى ، بعد الحرب هذا التساؤل : لماذا لم يتقدم المصريون فى الأيام الأولى للقتال ؟ .

ولم تكن الدوائر الامريكية والاسرائيلية تعبر بهذا الرأى عن شىء أكثر من خيبة أملها لأن القوات المسلحة المصرية لم تقع فى تلك الغلطة القادحة . ولكن بالنسبة للسوفييت فان الدوافع كانت مزيجا من العوامل السالفة الذكر ! .

اما حجة السوفييت الخاصة بأن كثافة الحشود المصرية فوق شريط محدود من الأرض ، يعرضها لخطر كبير ، فان هذا الخطر كان على وجه التحقيق أقل من خطر خروج هذه الحشود من تحت المظلة الصاروخية ، للتعرض لفتك الطائرات الاسرائيلية المتحفزة . وفى الوقت نفسه ، فان انتشار القوات المصرية على مساحة ضخمة بطول ١٧٠ كيلومترا وعمق ٥٠ مترا فى سيناء ، لا يحقق أى حماية لهذه القوات ، وانما يعطى العدو فرصة أفضل لا نزال خلف الجيش ، وفى نفس الوقت يعطيه ميزة المدافع عند خط الممرات الحصين تحت حماية التفوق الجوى الاسرائيلى .

أما رأى هيكل ، الذى ردده بعد ذلك ، بأن القيادة المصرية قد أضاعت استغلال الفترة ما بين يوم ٨ و١٠ أكتوبر ، وأنه « لو كان التقدم نحو الممرات قد استمر ، والاستيلاء عليها قد تم ، لامكن تحرير سيناء كلها ! » ـ فردود عليه بأنه لو كانت القوات المسلحة المصرية قد نجحت فى الوصول الى المضايق ، وهو

ما كان يكلفها غاليا ــ لما أمكنها الاحتفاظ بها طويلا ! ، لأنها تكون قد ابتعدت عن حماية المظلة الصاروخية من جهة ، ولأن الطيران المصرى لو أمكنه توفير الحماية لها أثناء تقدمها ، فانه لم يكن ليصمد طويلا أما التفوق الجوى الاسرائيلى ، وبالتالى فان وصول القوات المصرية الى الممرات فى تلك المرحلة لم يكن ليؤدى الى تحرير سيناء ــ حسب رأى هيكل السالف الذكر ــ وانما يؤدى بالضرر الى خسائر جسيمة تصيب الطيران المصرى وتصيب القوات البرية ، ويعطى العدو الاسرائيلى الفرصة للهجوم المضاد وتحويل هزيمته الى انتصار ! .

وهذا الرأى الذى نقوله لا ينطلق من فراغ ، فقد ثبتت فاعلية الطيران الاسرائيلى فى ايقاف وتشتيت مثل هذا الهجوم ، عندما قامت عناصر من لواء المشاة الأول فى يوم ١٠ أكتوبر بالتقدم جنوبا لاحتلال مواقع عيون موسى ، التى كانت تحت الحماية الصاروخية . ولكن اللواء تحرك قبل غروب الشمس ، وخرج من تحت المظلة الصاروخية . وكانت القوات الجوية الاسرائيلية تراقبه ، فسارعت الى مهاجمته بينما كان يعبر ارضا ضيقة لا تسمح له بالانتشار ، وأفلحت فى اصابته بخسائر جسيمة فى أفراده ومعداته وأسلحته ، مما أدى الى خروجه من المعركة ، وفقده الاعتبار كقوة مقاتلة لعدة ايام ! .

ولن نستشهد بفشل الهجوم المصرى يوم ١٤ أكتوبر ، الذى استهدف الوصول الى المضايق ، حتى لا نحاج باختلاف الظروف والوقت ــ ولكن ربما كان من المفيد هنا أن نذكر رأى الكولونيل ديبوى فى مثل هذا الهجوم لو قامت به القوات المصرية فى أيام ٧ و٨ و٩ . ففى تحليله العسكرى لحرب أكتوبر قال : « ان أى هجوم مصرى فى ٩ و١٠ أكتوبر ، أو بعد هذا التاريخ ، كان سيلقى نفس المصير الذى انتهى اليه الهجوم المصرى يوم ١٤ أكتوبر ، حتى وان لم يكن

سيحسم بنفس الطريقة . ولنتذكر جيدا أن أحد الأسس التى قامت عليها الخطة المصرية هى الاعتراف بالتفوق الكبير للسلاح الجوى الاسرائيلى » . واستشهد الكولونيل ديبوى بقائدين هامين فى التاريخ واجتهما نفس المشكلة ، وهما الجنرال الأمريكى أندرو جاكسون ، فى موقعة نيو أورلانز سنة ١٨١٥ ، فقد كسب نصرا دفاعيا ضد أفضل قوات الجيش البريطانى ، ومع ذلك رفض بحكمة التحول الى المطاردة ، بعد أن اتضح له أن المطاردة ربما تطيح بالنصر الذى أحرزه . أما القائد الثانى ، فهو مونتجومرى فى معركة علم حلفا عام ١٩٤٢ . فقد واجه نفس الموقف ، ولكنه رفض انتهاز الفرصة ، حتى لا يعطى لروميل فرصة للهجوم المضاد ، وتحويل هزيمته الى انتصار ! .

والأمر المحير فى هذه القضية قصة الخلاف الذى نشأ بين الفريق أول احمد اسماعيل والفريق سعد الدين الشاذلى حول هذا الموضوع أثناء الحرب . فقد نسب الفريق أحمد اسماعيل الى الفريق الشاذلى — فى حديث اجراه معه هيكل ونشر فى الأهرام فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ — أنه أراد الاندفاع الى الممرات بعد الاستيلاء على خط بارليف ! . ولكنه رفض ! . على أن الفريق الشاذلى أنكر ذلك قائلا أنه كان دائما ضد فكرة تطوير الهجوم نحو الشرق ! . ولما كان حديث أحمد اسماعيل فى حد ذاته يحمل معنى الانكار لهذا الرأى ، فكأن الفكرة قد تبرأ منها كلاهما ! .

والغريب أن روايات الشهود المعاصرين عن هذه القضية متناقضة أيضا . فقد ذكر حافظ اسماعيل ، مستشار الرئيس السادات للأمن القومى فى ذلك الحين — أن الفريق أحمد اسماعيل قال له « نحن لا نريد التقدم الى الممرات ، لقد حددناها كهدف للهجوم حتى نستحث القادة والجنود على مواصلة التقدم ، ولكنا سوف نتوقف دون ذلك » .

على أن رواية هيكل فى هذه القضية تفيد العكس ، فقد أورد ما يشير بشكل غير مباشر الى ان الفريق أحمد اسماعيل كان هو صاحب الرأى ، فذكر انه بعد حديثه مع السفير السوفيتى السالف الذكر ليلة ٩ اكتوبر حول تطوير الهجوم الى الشرق لاحتلال الممرات ، اتصل بالفريق أول احمد اسماعيل تليفونيا ، وأبلغه وجهة نظر السوفييت حول ضرورة تقدم القوات المصرية لاحتلال الممرات . فقال : « أتعرف ؟ ، تلك كانت نيتى ! » .

وفى أى من الحالين ، فان حديث الفريق أول أحمد اسماعيل المنشور فى أهرام ١١ نوفمبر ١٩٧٣ ، انما يستهدف الدفاع عن « الوقفة التعبوية » ، التى أصبح يتحمل مسئوليتها ، سواء كانت تلك فكرته فى البداية ، أو كانت فكرة الشاذلى واقتنع بها ، لأن الذى حدث بالفعل هو أن القوات المصرية تمسكت بالخطة الأصلية ، ولم تطور الهجوم بعد العبور نحو الممرات ، واستمرت كذلك حتى يوم ١٤ أكتوبر . ولكن تلك قصة أخرى .

الهجوم المصرى يوم ١٤ أكتوبر بين الداعى الاقليمى والداعى القومى

تحدثنا فى الصفحات الماضية عن المأزق السورى فى خطة المآذن العالية ، وأبرزنا كيف كان نجاح خطة التحريك المصرية يقوم على « التوقف » بعد العبور ، فيما عرف باسم « الوقفة التعبوية » ، وكان نجاح خطة التحرير السورية يعتمد على « تحرك » القوات المصرية بعد العبور حتى الوصول الى المضايق . ورأينا كيف قبلت القيادة السياسية السورية الاشتراك مع مصر فى الحرب فى ذلك الحين ، لأنها لم تكن تستطيع أن تتحمل مسئولية عدم الاشتراك سياسيا . ولكن هذا الاشتراك استوجب بالضرورة نجاح الجبهة السورية فى تحقيق هدف الحرب ، وهو تحرير الجولان ، بامكانياتها الذاتية ، والاحتفاظ به دون اعتماد على الجبهة المصرية ، لأن أى فشل فى تحقيق هذا الهدف ، سوف يحمل القيادة السياسية المصرية على اتخاذ أحد موقفين : أما « التحرك » لانقاذ الجبهة السورية ـ على خلاف ما تقضى به الخطة الأصلية من ضرورة « التوقف » ـ وهو ما لا تستطيع أن تتحمل مسئوليته عسكريا . واما الالتزام بالخطة الأصلية ، والوقوف موقف المتفرج ـ وهو ما لا تستطيع أن تتحمل مسئوليته سياسيا ! .

وما حدث على الجبهة السورية هو أن القوات السورية استطاعت تحرير الجولان فى اليومين الأولين من الحرب ، ولكنها اضطرت الى الارتداد الى الخلف ، والتخلى عما كسبته فى اليومين التاليين (٨ و٩ أكتوبر) ، وفى اليوم الخامس (١٠ أكتوبر) كانت القوات الاسرائيلية تقف على خط وقف اطلاق

النـار سنة ١٩٦٧ . وفي اليوم السـادس (١١ اكتوبر) كانت هذه القوات تخترق خط الدفاع السـورى الأول وتتوغل فى الاراضى السـورية فى اتجاه دمشق ! .

وهكـذا وجدت القـيادة السـياسـية المصرية نفسها أمام الخيارين الصعبين : هل تتحرك فورا لانقاذ الجبهة السورية عن طريق تطوير الهجوم نحو الممرات ، وهوما لا تستطيع تحمله عسكريا ـ أو تلتزم بالخطة الأصلية ، وتقف موقف المتفرج ، وهوما لا تستطيع أن تتحمل مسئوليته سياسيا ؟ .

وهذا هو المفتاح الحقيقى لقضية تطوير الهجوم يوم ١٤ اكتوبر ، التى تثير مناقشات حادة فى المراجع العربية والاجنبية . فلم يكن مصادفة أن يوم ١١ أكتوبر بالذات ، وهو اليوم الذى اخترقت فيه القوات الاسرائيلية خط وقف اطلاق النار عام ١٩٦٧ فى الجبهة السـورية ـ هو نفسه اليوم الذى فاتح فيه *الفريق أحمد اسماعيل الفريق سعد الدين الشاذلى فى أمر تطوير الهجوم الى المضايق . وقد عاد الى مفاتحته فى صباح اليوم التالى* (١٢ أكتوبر) ، و بعد ساعات قليلة ـ أى حوالى الظهر ـ كان يصدر اليه أمرا بوجوب تطوير الهجوم فى صباح اليوم التالى ١٣ أكتوبر (وقد أجل الى يوم ١٤ أكتوبر) .

وقد وقف الفريق سعد الدين الشاذلى من مسألة تطوير الهجوم موقف المعارضة ، التزاما بالخطة الأصلية التى تقضى بعدم تطوير الهجوم نحو المضايق الا بعد تغير الظروف التى ادت الى « الوقفة التعبوية » ـ فقد أثبت أن هذه الظروف لم تتغير ، « فالقوات الجوية الاسرائيلية » ـ على حسب قوله ـ « ما زالت قوية ، وتشكل تهديدا خطيرا لأية قوات برية تتحرك فى العراء دون غطاء جوى ، وليس لدينا دفاع جوى متحرك الا أعدادا قليلة جدا من سام /٦ لا تكفى لحماية قواتنا . وقواتنا الجوية ضعيفة لا تستطيع تحدى القوات الجوية الاسرائيلية

فى معارك جوية . و بالتالى فان قواتنا البرية ستقع فريسة للقوات الجوية الاسرائيلية بمجرد خروجها من تحت مظلة الدفاع الجوى ، أى بعد حوالى ١٥ كيلو مترا شرق القناة » .

وقد كان الفريق الشاذلى فى ذلك ينطلق من موقف عسكرى بحت لا يملك أحد مجادلته فى صحته وصوابه ، ولكن الغريب أنه ، فى مذكراته المنشورة تحت اسم : « حرب أكتوبر » ـ ينكر تماما الموقف السياسى الذى أملى الرأى المخالف ! . فعند تعرضه للحديث الذى دار بينه و بين الفريق أول أحمد اسماعيل حول الموضوع ، فى اليوم التالى (١٢ أكتوبر) ـ قال إن الأخير فاتحه فى تطوير الهجوم « مدعيا هذه المرة أن الهدف من هجومنا هو تخفيف الضغط على الجبهة السورية » ! . وفى موضع آخر وصف عامل « تخفيف الضغط على الجبهة السورية » بأنه « أدعاء باطل » ! . وكانت الحجة التى استند اليها الشاذلى فى هذا الوصف ، هى أن تطوير الهجوم « لن يفيد الجبهة السورية ، لأن لدى العدو ٨ ألوية مدرعة أمامنا ، ولن يحتاج الى سحب قوات اضافية من الجبهة السورية ، حيث أن هذه القوات قادرة على صد أى هجوم نقوم به » ، وأن « الوضع قد استقر فى الجبهة السورية يوم ١٢ أكتوبر ، فقد وصلت العناصر المتقدمة من فرقتين عراقيتين الى الجبهة السورية ، واشتركت فى القتال يوم ١١ أكتوبر ، كما دفع الأردن لواءين مدرعين الى الجبهة السورية ، وقد وصل أولها يوم ١٣ أكتوبر ، ووصل اللواء الاخر بعد ذلك بأيام » . وهكذا فان « موقف الجبهة السورية » ـ حسب قوله ـ « لم يكن بالصورة التى يحاول السادات أن يصورها ، لكى يجد لنفسه مخرجا من تبعات قراره السياسى الخاطئ » ! .

ومن الواضح أن الحجج التى ساقها الفريق الشاذلى ، لانكار العامل السورى وراء قرار تطوير الهجوم المصرى ، لم تكن موجودة عندما فاتحه الفريق

أحمد اسماعيل هذا في هذا الموضوع يوم ١١ أكتوبر! . ففي هذا اليوم لم يكن الوضع قد استقر في الجبهة السورية كما يقول ، وانما كان الوضع قد دخل مرحلة خطيرة بعد الاجتماع الذي عقدته القيادة الاسرائيلية في العاشرة من مساء اليوم السابق ، والقرار الذي اتخذته جولدا مايير بتطوير الهجوم الاسرائيلي الى ما وراء خط وقف اطلاق النار عام ١٩٦٧ . ففي صباح يوم ١١ أصدر رئيس الأركان الاسرائيلي ، ديفيد ايلعازر ، أمره الى قواته باستئناف الهجوم ، واختراق الخط السوري ، والتقدم باتجاه دمشق ، وتهديدها بشكل يجبر السوريين على طلب وقف اطلاق النار. وهو ما حدث بالفعل ــ كما ذكرنا ــ واضطرت القوات السورية في المحور الشمالي الى التراجع خلال يوم ١١ أكتوبر الى الخط الدفاعي الثاني داخل الأراضي السورية . كما تراجعت الفرقة الخامسة نحو الجنوب الشرقي . وتمركزت الفرقة التاسعة حول سعسع ، بينما كانت القوات الاسرائيلية تخترق الثغرة الواقعة بين الفرقتين الخامسة والتاسعة جنوب قرية سعسع ، والتي عرفت باسم « ثغرة سعسع » .

وحتى بالنسبة لليوم الثاني ١٢ أكتوبر ، و بعد دخول اللواء العراقي المدرع ١٢ المعركة لسد الثغرة ، فان الوضع كان بعيدا عن الاستقرار ، لأن اللواء العراقي على الرغم مما أبداه من بسالة فائقة كلفته ــ وفقا لمصدر عراقي آنذاك ــ اصابة ٨٠ دبابة من دباباته ، الا أن وجوده لم يكن كافيا لازالة خطر الزحف الاسرائيلي ، خصوصا وأن القوات المدرعة العراقية التي صدرت اليها الأوامر للتحرك الى الجبهة السورية ، قد لقيت من مصاعب النقل والتحرك ما جعلها تصل الى الجبهة متأخرة جدا ، فلم يصل اللواء المدرع السادس الى غوطة دمشق الا في يوم ١٥ أكتوبر ، وجاء وقف اطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر و بعض كتائب الفرقة المدرعة السادسة على بعد خمسمائة كيلومترا من منطقة التحشد في الجبهة السورية !

أما بالنسبة للقوات الأردنية ، فلم تبدأ فى التدخل الا عندما تدهورت الأحوال بسرعة على الجبهة السورية فى ١١ ــ ١٢ أكتوبر . فقد أرسل الملك حسين اللواء المدرع ٤٠ ، الذى وصل الى الجبهة يوم ١٣ أكتوبر ، ثم دفع بعد ذلك اللواء المدرع ٩٢ ، واستكمله فيما بعد ببقية الفرقة الثالثة المدرعة ، ولكن القوات الأردنية كانت تفتقر الى الصواريخ ، وعلى الرغم من أنها كانت تضم دبابات سنتوريون المزودة بمدافع جديدة ، التى كانت لدى الجيش الاسرائيلى ، الا أنها كانت تفتقر بصورة خاصة الى المعدات والأسلحة المتطورة ، التى تملكها القوات المصرية والسورية .

ولقد أخذت النجدات العربية تتدفق على الجبهة السورية ، حين بعث الملك فيصل بلواء من تبوك ، وأرسل الملك الحسن كتيبة مغربية أخرى ، لتشترك مع مفرزته التى حاربت ببسالة فى القطاع الشمالى ــ الا أن الموقف فى الجبهة السورية ، عندما اتخذت القيادة السياسية المصرية قرارها بتطوير الهجوم المصرى الى المضايق يومى ١١ و١٢ أكتوبر ، كان بعيدا عن أى استقرار ، وأكثر من ذلك أنه ظل كذلك طوالى يومى ١٣ و١٤ ، كما أثبت ذلك البحث الهام الذى أعده « المركز العربى للدراسات الاستراتيجية » ، عن « دور الجيش العراقى فى حرب تشرين ١٩٧٣ » (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ــ ١٩٧٥) ــ فقد ذكر أن الوضع فى يومى ١٣و١٤ أكتوبر ، ظل حرجا الى حد ما و خاصة بعد أن بدأ العدو عدة محاولات لاختراق الدفاع على المحور الشمالى .

ومعنى ذلك أن صورة الاستقرار على الجبهة السورية ، التى حاول الفريق الشاذلى رسمها ، ليهاجم القرار السياسى للرئيس الراحل السادات بتطوير الهجوم الى المضايق للتخفيف عن الجبهة السورية ــ هى صورة زائفة تماما ، ولا تمثل الحقيقة . و بالتالى ، فان هذا القرار بتطوير الهجوم كان له ما

يبرره سياسيا على المستوى القومي ، وان لم يكن له ما يبرره عسكريا على المستوى الاقليمي ! .

وهنا يثور السؤال : هل كان على السادات أن يستجيب لداعي المصلحة المصرية البحتة ، أم يستجيب لداعي المصلحة القومية ـ وبمعنى آخر : هل كان عليه أن يستجيب لمتطلبات الموقف العسكري على الجبهة المصرية ، الذي يحتم عدم تطوير الهجوم نحو المضايق ـ كما كان يطالب بذلك العسكريون المصريون ، وعلى رأسهم الفريق الشاذلي ـ أم انه كان عليه أن يستجيب لمتطلبات الوضع العسكري على الجبهة السورية ، الذي يطالب بالتحرك عسكريا لتخفيف الضغط على هذه الجبهة ، حتى ولو ترتب على ذلك تكبيد القوات المصرية بخسائر كان في الامكان تفاديها لو وقف موقف المتفرج ؟ . (كان الملك فيصل يضغط على مصر لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية)

هذه هي الصورة الصحيحة التي يجب أن تنظر في اطارها قضية تطوير الهجوم المصري الفاشل يوم ١٤ أكتوبر . وهي صورة فرضتها ـ في الحقيقة ـ ومنذ البداية ، أوضاع التناقض التي أوضحناها بين الجبهة المصرية والجبهة السورية ، بين حرب « التحريك » على الجبهة المصرية ، وحرب « التحرير » على الجبهة السورية . وهو تناقض كان من شأنه أن يفرز نتائج سلبية لا ايجابية ! ، لأنه اذا كان نجاح الجبهة المصرية مقرون بتوقف القوات المصرية بعد العبور والاستيلاء على خط بارليف ، ونجاح الجبهة السورية مقرون بتحرك القوات المصرية بعد العبور الى المضايق ، فان أي مخالفة لقانون هذا التناقض من شأنها أن تؤدي الى نتائج سلبية تصيب الجانب المخالف ! .

وقد عبر الفريق الشاذلي عن هذا المعنى بصورة أخرى ، أثناء معارضته

للفريق أحمد اسماعيل فى تطوير الهجوم ، وذلك بقوله : « اننا سوف ندمر قواتنا ، دون أن نقدم اية مساعدة لتخفيف الضغط على الجبهة السورية ! » .

وقد كان الفريق الشاذلى محقا فيما يتصل بالجزء الأول من العبارة ، لأن مصر هى التى خالفت الخطة الأصلية ، بتحركها لتطوير الهجوم دون أن تكون الظروف التى اقتضت الوقفة التعبوية قد تغيرت ـ ولكنه لم يكن محقا بالنسبة للجزء الثانى من الخطة ، لأن تحرك القوات المصرية الى المضايق هو دائما فى صالح الجبهة السورية ! .

وهذا ما اعترفت به المصادر المحايدة . فقد كتب الجنرال باليت يقول انه « بعد يوم ١٤ أكتوبر انخفضت حدة القتال الى حد كبير على الجبهة السورية ، بعد أن بدأ الاسرائيليون بالفعل ينقلون قواتهم الى صحراء سيناء ، وتوقفت القوات الاسرائيلية عن الاندفاع فى اتجاه دمشق أو الجنوب » ! .

كما اعترف بذلك أيضا البحث الذى اعده « المركز العربى للدراسات الاستراتيجية » السالف الذكر ، الذى كتب يقول : « وفى يوم ١٤ / ١٠ وقع تطور هام على الجبهة المصرية ، وكان السوريون قد طالبوا القيادة المصرية بالضغط على العدو من الجنوب ، لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية ، وقرر المصريون التوجه نحو الشرق ... وبدأت معارك عنيفة بالدبابات على الضفة الشرقية لقناة السويس ، الأمر الذى أجبر العدو على نقل مركز ثقل جهده الجوى الى الجبهة المصرية ، وتخفيف الضغط عن جبهة الجولان . ولقد أفادت القوات العراقية والسورية من هذا التبديل لمكز الجهد المعادى ، كما أفادت من الخطيئة التى ارتكبتها القيادة الاسرائيلية عندما قررت شن هجوم معاكس كبير فى سيناء ، قبل حسم الموقف على جبهة الجولان ، الأمر الذى جعلها تقاتل على

جبهتين معا . ولم يكن الطيران الاسرائيلى ، رغم تعويض خسائره عن طريق الجسر الجوى الأمريكى ، قادرا على تقديم الدعم لقواته العامة على الجبهتين المصرية والسورية ، ولذا ركز جهده الرئيسى على الجبهة المصرية ، ثم زاد هذا التركيز فى يوم ١٠/١٦ مع بداية اندفاع الاسرائيليين الى الضفة الغربية للقناة ، وانخفض مستوى نشاط الطيران المعادى فوق الجولان ، الأمر الذى جعل ميزان القوى البرى لا يتعرض للتعديل الذى يدخله طيه التفوق الجوى » .

وهذا الكلام واضح تماما فى اثبات دور الهجوم المصرى يوم ١٤ أكتوبر فى انقاذ الجبهة السورية من السقوط . فقبل يوم واحد ، أى فى يوم ١٣ أكتوبر ، كان موشى ديان يزور قادة المواقع الأمامية فى الجبهة السورية ، « و يلح عليهم » ــ حسب قوله ــ فى « ضرورة الاقتراب بقدر الامكان من دمشق ، لتصبح فى مدى مدفعيتنا ، حتى يمكننا فرض شروطنا عند صدور قرار بوقف اطلاق النار » ! . على أنه قبل أن يتحقق هذا الهدف ، وفى اليوم التالى مباشرة ١٤ أكتوبر ، كان ديان ينقل التركيز العسكرى الى الجبهة المصرية ! ، بسبب الهجوم المصرى نحو المضايق ، وما أصبح يهيئه من فرصة تنفيذ خطة العبور الى الضفة الغربية للقناة عند منطقة الدفرسوار .

على كل حال ، فقد ترتب على قرار تطوير الهجوم نتيجتان هامتان انقسمت حولها الآراء ، وهما :

أولا ــ دفع الفرقتين المدرعتين ٢١ ، ٤ من الغرب الى الشرق .
ثانيا ــ ثغرة الدفرسوار .

وفيما يختص بالفرقتين ٢١ و٤ المدرعتين ، فقد تمثلت أهميتها فى أنها

تمثلان الاحتياطى الاستراتيجى المصرى الذى كان يحمى ظهر كل من الجيشين الثالث والثانى فى الضفة الغربية للقناة . وكان وجودهما فى أماكنهم فى غرب القناة مقصودا به سحق أى اختراق قد يقوم به العدو على طول الجبهة ـــ وهو ما كانت القيادة المصرية لا تستبعده ، بل وحددت المناطق المحتملة التى قد يحدث منها الاختراق ، ومنها « الدفرسوار ».! .

ولا يمكن فهم أسباب دفع هاتين الفرقتين الاحتياطيتين الى الشرق ، مع وجود خمس فرق كاملة بالفعل فى شرق القناة ! ـــ الا فى اطار نظرية التناقض بين الجبهتين المصرية والسورية التى سبق عرضها ، والتى فرضت أن تكون مصلحة الجبهة المصرية فى « توقف » القوات بعد احتلال خط بارليف فى مسافة ١٥ كم من القناة وتكون مصلحة الجبهة السورية فى « تحرك » القوات المصرية الى المضايق . ذلك أنه عندما أخذت الجبهة السورية فى الانهيار ، وتعرضت دمشق للخطر ، وقررت القيادة السياسية المصرية الاستجابة لداعى المصلحة القومية على حساب المصلحة الاقليمية ، وتطوير الهجوم الى الممرات ـــ أرادت القيادة العسكرية المصرية التوفيق بين ما تقتضيه الخطة الأصلية من التمركز شرق القناة لاستنزاف العدو ، واجباره على الاستمرار فى تعبئة قواته لمدة أطول مما تتحمله امكانياته ـــ و بين متطلبات الظروف الجديدة على الجبهة السورية من ضرورة تطوير الهجوم نحو المضايق . فقررت عدم المساس بالفرق الخمس التى يتكون منها الجيشين الثانى والثالث ، لضمان الاحتفاظ بروس الكبارى شرق القناة قوية مؤمنة ، واستخدام قوات جديدة من خارج التكوين الأصلى للجيشين ، فى تطوير الهجوم ! . ولما كانت القوات التى يمكن استخدامها من خارج التكوين الأصلى تتمثل بالدرجة الأولى فى الفرقتين المدرعتين ٢١ و٤ ، فقد كان من هنا أن نشأت الحاجة لدفعهما شرق القناة ! .

كانت ميزة هذه الخطة أنها تؤمن أعظم مكاسب حرب أكتوبر ، التى

استهدفتها القيادة المصرية من خطة الهجوم المحدود ، وهى العبور ، وتحطيم خط بارليف ، والتمركز بقوة فى مسافة ١٥ كم شرق القناة لاستنزاف العدو ــ وذلك عن طريق عدم المغامرة بالفرق الخمس التى تكون الجيشين الثانى والثالث . ولكنها ، من جهة أخرى ، كانت تقامر بالاحتياطى الاستراتيجى فى مغامرة كانت تعلم مسبقا أن النجاح فيها مشكوك فيه ! .

ومعنى ذلك أن هذه الخطة ــ على الرغم من هذا العيب الخطير ــ كانت أفضل ما يمكن للقيادة العسكرية أن تقوم به ، للتوفيق بين ضرورة الاحتفاظ بقواتها فى شرق القناة كاملة دون مساس ، و بين ضرورة تطوير الهجوم الى المضايق لتخفيف الضغط على الجبهة السورية . وسنرى أن التطبيق الفعلى لهذه الخطة قد أثبت نجاحها ، لأن الفشل الذى منى به تطوير الهجوم نحو المضايق فى يوم ١٤ أكتوبر ، لم يؤثر أيما تأثير على وضع القوات المصرية فى شرق القناة ، و بالتالى لم يؤثر على الانجاز الذى تحقق يوم ٦ أكتوبر بالعبور العظيم .

مع ذلك ، فلعله اتضح لنا الآن هذه المفارقة الغريبة ، وهى أن خطة تطوير الهجوم الذى شنته القوات المصرية يوم ١٤ أكتوبر ، لم تكن واردة فى خطة حرب أكتوبر (بدر) ! . لقد كان الوارد فى الخطة « بدر » ، وهى التى تشمل « المآذن العالية » ، و« جرانيت ٢ » المعدلة ــ أن تطوير الهجوم لا يكون الا بعد تغير الظروف التى أدت الى الوقفة التعبوية . ولما كان معروفا أن هذه الظروف تتمثل فى التفوق الجوى الاسرائيلى ، فان تطوير الهجوم كان مرتبطا بانتهاء هذا التفوق ، اما عن طريق استنزاف الطيران الاسرائيلى بفعل حائط الصواريخ ، أو عن طريق توفير غطاء صاروخى متحرك لحماية القوات ، يتمثل فى صواريخ سام / ٦ . وفى هذه الحالة فلم يكن معقولا الاحتفاظ بفرق المشاة الخمس جامدة فى شرق القناة ، وتحريك الاحتياطى الاستراتيجى ــ بل كان

على فرق المشاة التحرك بكل قوتها فى اطار الخطة ، للاندفاع نحو الممرات والاستيلاء عليها .

ولكن ما حدث يوم ١٤ أكتوبر كان شيئا مختلفا ، انه لم يكن الخطة جرانيت ٢ ، وانما كان عملية خارج هذه الخطة ، قصد بها تخفيف الضغط عن الجبهة السورية فى اطار الامكانيات العسكرية المتاحة من خارج تكوين الجيشين الثانى والثالث ، ونقل اهتمام العدو الى الجبهة المصرية ، التى كانت قادرة ــ اذا فشل الهجوم ــ على استنزافه على جبهة القناة ــ وهو السبب الأساسى فى الاحتفاظ بفرق المشاة الخمس دون مساس .

وهذا يفسر أن الميزان العسكرى يوم ١٤ أكتوبر لم يكن فى صالح القوات المصرية المهاجمة . لقد كانت هذه القوات تتكون من أربعة ألوية مدرعة ، ولواء مشاة ميكانيكيا ، وتملك ٤٠٠ دبابة ــ بينما كانت قوات العدو تتكون من ثمانية ألوية مدرعة ، تملك ٩٠٠ دبابة ! . وقد نجح العدو فى استدراج الألوية المصرية المهاجمة الى « مناطق قتل » اختارها بعناية ، ونجح فى تدمير مائتى دبابة . وحوالى ظهر يوم ١٤ أكتوبر ، انسحبت قوات الهجوم مرة أخرى داخل رؤس الكبارى شرق القناة .

وهكذا فشل هجوم ١٤ أكتوبر فى تحقيق هدفه العسكرى (الاستيلاء على المضايق) ، ولكنه نجح فى تحقيق هدفه السياسى الكبير ، وهو انقاذ دمشق ! .

والان نصل الى النتيجة الثانية من نتائج قرار تطوير الهجوم ، وهى ثغرة الدفرسوار.

المأزق المصرى فى ثغرة الدفرسوار!

لقد اتفقت المصادر على أن هجوم ١٤ أكتوبر هو الذى فتح الطريق الى تنفيذ عملية الغزالة الاسرائيلية التى فتحت ثغرة الدفرسوار. ففى ذلك الحين كانت فكرة عبور القوات الاسرائيلية الى الضفة الغربية للقناة، لتدمير حائط الصواريخ، ونقل الحرب الى الساحة المصرية ــ مطروحة فى الفكر العسكرى الأسرائيلى. وقد اعدت بالفعل خطة للعبور من نقطة التقاء القناة بالبحيرة المرة الكبرى، الا أن هذه الفكرة قد عورضت من قبل الثلاثى المكون من الجنرالات الثلاثة: ديان وايلعازر و بارليف، عندما أثارها الجنرال اريك شارون فى بداية الحرب، لان الانتصارات التى حققتها القوات المصرية فى الاسبوع الأول من الحرب، جعلت القادة الثلاثة يشعرون بأن وضع الجيش الاسرائيلى قد أصبح على درجة من الخطورة لا تحتمل مزيدا من الخسائر يمكن أن يسببها هجوم مشكوك فى نجاحه.

على أنه عندما أخذت القيادة المصرية تدفع بالفرقتين المدرعتين الاستراتيجيتين ٢١ و٤ الى سيناء فى ليلتى ١٣ و١٤ أكتوبر، تنفيذا لخطة تطوير الهجوم التى سلف ذكرها ــ أدرك العدو أن هذا الحشد هو مقدمة لهجوم مصرى شامل فى سيناء. ولما كانت الظروف قد أصبحت مواتية له، بعد أن استكمل تعويض خسائره، وعبأ احتياطيه ــ فقد أعد خطته على اساس التعامل مع الهجوم أولا بعد خروجه من حماية المظلة الصاروخية، ثم ينتقل بعد ذلك الى تنفيذ عملية الغزالة.

وقد تم ذلك بالفعل ، فقد نجح العدو في احباط الهجوم المصرى ، وكبده خسائر فادحة في المدرعات ، وفي اليوم التالى كان يعبىء قوته لتنفيذ عملية الغزالة والعبور الى غرب القناة . وكانت الخطة ـ وفقا لما أورده موشى ديان ـ تقوم على أن تعبر فرقتان ـ هما فرقتا شارون و بر ين ـ القناة ، وتقوم فرقتان أخريان بتثبيت القوات المصرية على الضفة الشرقية . وكان على فرقة شارون أن تفتح ممرا عرضه ميلان ونصف ، باحتلال طريق هام وشريط من الأرض يدعى المزرعة الصينية ، و يقوم لواء مظلات مدعوم بالمدرعات بالعبور وتأسيس رأس كوبرى في الضفة الغربية للقناة ، وفي الصباح يتم اقامة جسرين ، وتعبر أولا فرقة شارون لتطهير المنطقة وحماية رؤوس الجسور على ضفتى القناة ، ثم تمر فرقة برين ، وتتقدم على الضفة الغربية صوب الجنوب الى خليج السويس والغرب .

ولتنفيذ ذلك ، قام لواء مدرع اسرائيلى في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ١٥ أكتوبر ، من نقطة تجمعة قرب « الطاسة » ، بهجوم على المحور الأوسط لمشاغلة الفرقة ٢١ المصرية ، لتضليل القيادة المصرية وتحويل نظرها عن الهجوم الرئيسى . وفي الساعة السادسة اتجه اللواء المدرع الثانى من فرقة شارون الى الجنوب الغربى للوصول الى البحيرة المرة الكبرى ، وسار بين التلال والكثبان الرملية في منطقة خالية من القوات المصرية تفصل بين الجيشين الثانى والثالث ، حتى وصل الى الطرف الجنوبى للبحيرة المرة الكبرى ، واستدار شمالا على شاطىء البحيرة حتى نهايتها والتقائها بالقناة ، حيث انقسم الى ثلاثة ارتال ، اتجه أحدها لمهاجمة مؤخرة الجناح الأيمن للفرقة ١٦ ، لفتح الطريق المؤدى الى الطاسة ، حيث كان يوجد اللواء المدرع الثالث واللواء مشاه مظلى وقوة هندسة ، واتجه الرتل الثانى غربا للسيطرة على مكان العبور وحمايته ، واتجه الرتل الثالث شمالا لاقامة نطاق مأمون الى أبعد مسافة ممكنة يساعد قوات العدو على المرور بسلام الى مكان العبور .

على أن هذه القوات اصطدمت بمقاومة عنيفة ، خصوصا فى منطقة المزرعة الصينية التى تقع على بعد بضعة كيلومترات شرق مكان العبور ، حيث دارت معركة وحشية تكبد فيها العدو خسائر فادحة فى الدبابات ، واضطر بعد ٤٨ ساعة الى دفع لواء مظلى ، تكبد بدوره خسائر جسيمة . وفى الوقت نفسه كانت المعارك تدور بين اللواء الأول من فرقة شارون والفرقة المدرعة ٢١ المصرية ، وكذلك بين المدرعات الاسرائيلية والفرقة ١٦ ، لتستمر ثلاثة ايام ! .

وفى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، و بينما المعارك مشتعلة على الضفة الشرقية للقناة ، وصل الجنرال شارون الى جبهة القناة فى مائتى جندى من المشاة ، ولما وجد أن القوات المعدة للعبور لم تصل بعد الى نقطة العبور ، قرر أن يعبر بنفسه مع مجموعته الصغيرة . وظل ساعتين منعزلا فى الضفة الغربية للقناة ، حتى وصل المظليون الى منطقة العبور فى الساعة الثالثة صباحا . ولم يكن الا بعد الفجر بقليل حين أخذت الدبابات والمدرعات فى العبور بعد وصول العوامات . وفى الساعة التاسعة صباحا من يوم ١٦ أكتوبر كان قد تم عبور ٣٠ دبابة . وفى ليلة ١٦ / ١٧ اكتوبر كان قد أصبح للعدو فى غرب القناة لواء مدرع ولواء مشاة .

والسؤال الآن : كيف نجح العدو الاسرائيلى فى عملية الثغرة وتوسيعها حتى وصلت الى ما وصلت اليه ؟ .

لقد علق الفريق سعد الدين الشاذلى أهمية كبيرة على دفع الفرقتين المدرعتين ٢١ و٤ الى سيناء ، واعتبر هذا القرار مسئولا أول عن نجاح العدو فى عملية الثغرة . فذكر أنه بعد فشل هجوم ١٤ أكتوبر ، اقترح فى صباح اليوم التالى اعادة تجميع الفرقتين المذكورتين غرب القناة ، بغرض اعادة التوازن الى

موقف مصر الدفاعي . ولكن الفريق أحمد اسماعيل رفض هذا الطلب ، على أساس أن سحب هذه القوات قد يؤثر على الروح المعنوية للجنود ، وقد يفسره العدو على أنه علامة ضعف ، فيزيد من ضغطه على قواتنا ، و يتحول الانسحاب الى ذعر . وقد ترتب على هذا الرفض اتاحة الفرصة للعدو للقيام بعملية الثغرة ، ففي خلال يوم ١٥ أكتوبر قامت الطائرة SR - 71 - A برحلة استطلاعية فوق الجبهة والمنطقة الخلفية ، و بذلك تحقق للعدو خلو المنطقة غرب القناة من الدبابات تقريبا . وكان من الواجب أن تكون هذه الطلعة الاستطلاعية انذارا للقيادة المصرية بأن العدو يمكنه اختراق الجبهة وهو مطمئن تماما ، « وأنه يتحتم علينا أن نسحب الفرقة ٢١ والفرقة ٤ المدرعة الى غرب القناة ، ولكن هذا لم يحدث للأسف الشديد . ولم يضيع العدو الوقت ، و بدأ عملية اختراق مواقعنا خلال ليلة ١٥ /١٦ أكتوبر » .

وهذا الرأى من جانب الفريق الشاذلي يحتاج الى مناقشة . فصحيح أن قيام القيادة المصرية بدفع الفرقتين المدرعتين المذكورتين الى سيناء ، كان من الأسباب الرئيسية لتشجيع العدو على تنفيذ عملية الثغرة ، ولكن نجاح العدو في فتح ثغرة وتوسيعها يرجع لأسباب أخرى غير وجود الفرقتين المذكورتين على الضفة الشرقية للقناة ! ، انه يرجع لأخطاء ارتكبتها القيادة العسكرية ، وهى أخطاء لم ينكرها الفريق أول أحمد اسماعيل ، بل اعترف بها بقوله : « لقد وقعنا نحن في أخطاء » ، و بالتالي فيتحمل مسئوليتها أيضا الفريق سعد الدين الشاذلي ، الذى كان يشغل وقتها منصب رئيس الأركان ! .

فمن الثابت ، في ضوء الحقائق المتصلة بالمعارك التي دارت بين قوات العدو والقوات المصرية حول الثغرة ، أن وجود الفرقتين المدرعتين في شرق القناة ، لم يكن يحول دون تصفية الثغرة في مرحلتها المبكرة ، أو حتى بعد أن

تعاظم أمرها ــ لو كانت القيادة العسكرية قد أعدت العدة لمواجهتها في الوقت اللازم ، أو أحسنت استخدام امكاناتها في الشرق لتصفية الثغرة في مرحلتها المتأخرة ! .

و بالنسبة للمرحلة المبكرة من عملية الثغرة ، فقد اتفقت المصادر على أن القوة الإسرائيلية التي عبرت القناة من الشرق الى الغرب ليلة ١٦/١٥ أكتوبر لم تجد أمامها أية مقاومة ! ، بل وجدت نفسها في منطقة يسودها السكون التام ، وقد بدت في ضوء القمر منطقة ريفية مشجرة ، ولم تظهر أية مقاومة ضد جنود العدو. و يقول كتاب مجموعة الصاندى تايمز : « نظرة نافذة في حرب الشرق الأوسط » ، أنه لو كانت قد ظهرت أية قوة أمام القوات الاسرائيلية عندما عبرت ، لأسقط في يدها ، بل لقلبت الخطة الاسرائيلية رأسا على عقب ! .

وفي الحقيقة أن القوة الأولى التي عبرت القناة الى الغرب لم تكن ــ كما رأينا ــ تتجاوز مائتي جندى مشاة ، بقيادة شارون ، ولم تكن مدعومة بالدبابات . كما أن وحدة المظليين التي عبرت بعد هذه القوة بساعتين كانت بدون دبابات أيضا . ولم يبدأ عبور الدبابات الا في الساعة الخامسة صباحا كما ذكرنا .

ولذلك يذكر الجنرال باليت ان عملية الغزالة كان ينبغي أن تعد فاشلة في صباح اليوم التالى للعبور المضاد ، فلم يكن هناك ما يصح أن يسمى جسرا ، و بدلا من أن تكون هناك فرقة كاملة قد عبرت الى غرب القناة ، لم تتمكن من العبور سوى قوة صغيرة تقدر بأقل من لواء . زد على ذلك أن بعض المعدات التي كان يراد استخدامها في اقامة الجسور قد اعطبت بفعل النيران . وكان في امكان قوة مصرية ضئيلة من احتياطى الضفة الغربية أن تبيد قوات شارون ، لو شنت هجوما مضادا عليها في أى وقت في ذلك الحين ! .

ولا يمكن أن يتذرع فى ذلك بنقل الفرقتين المدرعتين الى سيناء ! . لأن الضفة الغربية للقناة لم تكن مجردة تماما من المدرعات ، فقد كان بها أحد ألوية الفرقة الرابعة المدرعة ، وهو اللواء ٢٣ ، كما كان موجودا أيضا اللواء المدرع المكلف بحراسة رئاسة الجمهورية وبه ١٢٠ دبابة . ومثل هذه القوة كان فى امكانها القضاء تماما على القوة الاسرائيلية التى عبرت من الثغرة لو صدرت اليها الأوامر بذلك فى المرحلة المبكرة . ولذلك يقول كتاب مجموعة الصاندى تايمز السالف الذكر ، ان خطة العبور بأسرها كانت منهارة فى صباح يوم ١٦ أكتوبر ، « لولا غفلة الجانب المصرى ، وجنون شارون » ! .

ففى ذلك الحين كان شارون قد قسم قوته الصغيرة الى مجموعات صغيرة تتكون كل منها من دبابتين ومدرعة ، وأخذ يشن بها حرب عصابات وراء المواقع المصرية فى غرب القناة . وقد استطاعت هذه المجموعات المغيرة ، حتى ظهر يوم ١٦ أكتوبر ، تدمير أربعة مواقع صواريخ سام ، وفتحت بذلك ثغرة واسعة فى السماء التى تحميها شبكة الصواريخ ، لتنفذ منها الطائرات الاسرائيلية ، مما كان له أثر جسيم فى تمكين العدو من الثغرة .

ومن الغريب أن القيادة المصرية لم تكن تستبعد قيام العدو بهذا الاختراق . فقد ذكر الشاذلى أنه « بينما كنا نعد خططنا لعبور القناة ، فاننا لم نستبعد مطلقا أن يقوم العدو باختراق مواقعنا ، سواء فى مرحلة ما قبل العبور ، أو فى اثنائه ، أو بعد نجاحه . بل تصورنا أيضا المناطق التى يحتمل أن يعبر منها ، وحددنا ثلاث نقاط محتملة كانت الدفرسوار احداها ، ووضعنا الخطط اللازمة لضرب هذه الاختراقات فور حدوثها ، وحددنا القوات التى تقوم بتنفيذها ، ودربنا تلك القوات على تنفيذ هذه الواجبات » .

واذا كان الأمر كذلك ، واذا كان الفريق الشاذلى قد تابع بنفسه —

كما يقول ــ حركة طائرة الاستطلاع SR- 71 - A على شاشة الدفاع الجوى فى غرفة العمليات بالمركز فى الساعة ١,٣٠ بعد ظهر يوم ١٣ أكتوبر، كما عرف برحلتها الاستطلاعية الثانية يوم ١٥ أكتوبر، ورأى أن هذه الطلعة، التى تحقق منها العدو بخلو المنطقة غرب القناة من الدبابات تقريبا، يجب أن « تكون انذارا للقيادة المصرية بأن العدو يمكنه أن يقوم باختراق الجبهة وهو مطمئن تماما » ــ فلماذا لم يصدر أمرا انذاريا للواء المدرع ٢٣ الموجود بالقاهرة، للتحرك الى الجبهة بالقرب من المواقع التى يحتمل منها الاختراق، والتى سبق تحديدها من قبل القيادة المصرية أثناء اعداد خطط العبور، ومنها الدفرسوار؟ .

انه من الثابت أن الفريق الشاذلى لم يصدر هذا الأمر للواء المدرع ٢٣ الا بعد أن تلقى البلاغ الأول « بنجاح جماعات صغيرة من العدو فى العبور الى الضفة الغربية » ــ باعترافه فى مذكراته . ولكن الفريق الشاذلى يتعلل بأنه نصح بسحب الفرقتين المدرعتين ٢١ و٤ الى غرب القناة، مع أن الاجراء الأول كان أسرع وأجدى وأكثر فعالية، اذ لو كان اللواء المدرع ٢٣ قريبا من الدفرسوار، لانهارت عملية الغزالة فى ساعاتها الأولى فى غرب القناة! .

وقد زاد الأمر سوءا أن قيادة الجيش الثانى لم تتنبه الى الثغرة الا بعد استفحالها . وقد هون اللواء تيسير العقاد، الذى خلف اللواء سعد مأمون فى القيادة، من أمر هذه الثغرة، فأرسل الى القيادة العامة فى صباح يوم ١٦ بلاغا مطمئنا، بدلا من أن يرسل اليها بلاغا محذرا ــ وصف فيه قوات الاختراق بأنها « جماعات صغيرة »، وقال أن « الجيش يقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء عليها » . وقد أرسل اليها بالفعل كتيبة صاعقة، مدعومة ببعض الدبابات الكويتية، ولكن الكتيبة منيت بخسائر كبيرة فى أفرادها ومعداتها، كما أصيبت الدبابات الكويتية بخسائر كبيرة ايضا .

ولم يكن الا عند الظهر حين أدركت القيادة العامة خطورة الثغرة ، وقررت عقد مؤتمر بالقيادة العامة لبحث الموقف . وقد ظهرت نظريتان : الأولى للفريق الشاذلى ، وقد كرر فيها رأيه في ضرورة سحب جزء من القوات المصرية من الشرق الى الغرب ، مع تعديل يتفق مع الموقف الجديد ، يتمثل فى سحب الفرقة المدرعة الرابعة فقط ، واللواء المدرع ٢٥ من قطاع الجيش الثالث ، خلال الليل ، وتقوم القوات المصرية بتوجيه الضربة الرئيسية لقوات الاختراق من الغرب ، عن طريق لواءين مدرعين يقومان بالهجوم على الثغرة من الجنوب الى الشمال الشرقى ، بينما يقوم اللواء المشاة ١١٦ بالهجوم من الغرب الى الشرق ، وفى الوقت نفسه تقوم الفرقة المدرعة ٢١ فى شرق القناة بتوجيه ضربة من مواقعها في اتجاه جنوبى ، بهدف اغلاق الطريق المؤدى الى الثغرة من الشرق .

أما النظرية الثانية فكانت للفريق أول أحمد اسماعيل ، الذى تمسك بمعارضته لسحب أية قوات من الشرق الى الغرب . وكان يرى الاستفادة من التفوق المصرى فى شرق القناة فى توجيه الضربة الرئيسية للثغرة من الشرق ، عن طريق هجوم يشنه اللواء المدرع ٢٥ من الجنوب الى الشمال ، وهجوم تقوم به الفرقة ٢١ من الشمال الى الجنوب ، ليلتقيا فى الثغرة ، بينما يقوم اللواء ١١٦ مشاة بتوجيه ضربة ثانوية من الغرب ! .

كانت نقطة الضعف الأساسية فى نظرية الشاذلى أنها تغفل الأثر النفسى الذى يمكن أن يحدثه انسحاب للقوات المصرية من الشرق الى الغرب ، وما يمكن أن يدخله فى روع الجنود من أنه مقدمة لانسحاب عام ، خصوصا بعد الهزيمة التى منى بها هجوم ١٤ أكتوبر ، وانسحاب قواته الى داخل رؤس الكبارى شرق القناة . وهو أمر كانت القيادة السياسية توليه ــ بطبيعة الحال ــ اهتماما كبيرا . وفى الوقت نفسه كانت خطة الشاذلى تغفل التفوق البرى

الساحق للقوات المصرية شرق القناة على قوات العدو، والذى كان كفيلا ــ لو أحسن استغلاله ــ بتصفيه الثغرة من الشرق، دون حاجة الى سحب القوات المصرية الى الغرب، لأن مثل هذا الهجوم من الشرق سوف يستند الى فرق المشاة الخمس التى يتكون منها الجيشين الثانى والثالث اللذين كانا يضمان ٢٢ كتيبة دبابات.

لهذا السبب، عندما أراد الفريق الشاذلى الاستعانة برئيس الجمهورية لتدعيم وجهة نظره، رفض السادات هذه النظرية بعنف، بل هدد الشاذلى بالمحاكمة اذا أثار مرة أخرى موضوع سحب القوات من الشرق الى الغرب!.

على أن الخطة المقابلة للفريق أول أحمد اسماعيل، على الرغم من ارتكازها على التفوق البرى المصرى فى شرق القناة، الا انها لم تحسن الاستفادة من الامكانيات التى يوفرها هذا التفوق!. فقد قامت على حشد ثلاثة الوية مدرعة ولواء مشاة واحد فقط لمواجهة العدو، بينما كان العدو يحتفظ فى المنطقة نفسها بـ ٦ ألوية مدرعة ولوائى مشاة ــ الأمر الذى اعطاه تفوقا ساحقا فى ساحة المعركة دون مبرر.

ومن المحزن أن الفريق الشاذلى، الذى يعد واحدا من أنبغ من أنجبتهم مصر فى تاريخها العسكرى الطويل، واحد صانعى نصر العبور العظام ــ كان متحمسا لنظريته فى توجيه الضربة الرئيسية من الغرب، الى الحد الذى حجب عنه أى فضيلة يمكن أن يحققها توجيه الضربة الرئيسية من الشرق!
وبالتالى فلم يلعب أى دور فى تصحيح خطة الفريق أول احمد اسماعيل، بما يكفل الاستفادة الى أقصى مدى من الامكانيات الماثلة فى الضفة الشرقية. فنحن مع العميد حسن مصطفى فى أنه لو استخدمت القيادة العامة الفرقة الرابعة

ولواءين مدرعين آخرين من الألوية الملحقة بفرق المشاة ، في هجومها الرئيسي ، لأصبح عدد ألويتها المدرعة المشتركة في هذا الهجوم ، من الشمال والجنوب ، ٧ ألوية مدرعة ولوائي مشاة ، مقابل ٧ ألوية مدرعة للعدو في الشرق ، و باستنادها الى قوات الجيشين الثاني والثالث ، تكون قد حققت تفوقا ساحقا على العدو . ولم يكن مثل هذا التشكيل ليقلل من الكفاءة الدفاعية لفرق الجيشين الثاني والثالث ، لأن كل فرقة مشاة مصرية ـ بالاستناد الى معلومات الفريق الشاذلي نفسه ـ كانت تتكون من مجموعة من الأسلحة تجعل كل منها قادرة على الدفاع عن نفسها بنفسها ضد هجوم فرقة مدرعة من فرق العدو ، دون حاجة الى أي دعم خارجي .

وهكذا أدى الخلاف بين الرجلين الى تعطيل استفادة كل منهما من طاقة الآخر ، مما انعكست آثاره على معركة الدفرسوار يوم ١٧ أكتوبر ، فقد نجحت الفرقة ٢١ مدرعة في قطع الطريق الشرقي الى ثغرة الدفرسوار ، ولكنها عجزت قفل الطريق الذى يؤدى اليها من الجنوب والجنوب الشرقي ، فبقي مفتوحا . وفي الوقت نفسه كان العدو يواجه اللواء المدرع ٢٥ بفرقة كاملة من المدرعات ، فتم تدميره تدميرا تاما . أما اللواء ١١٦ مشاة الذى كان يوجه الضربة الثانوية من الغرب الى الشرق في منطقة غرب القناة ، فقد اضطر الى التقهقر بعد أن أصيب بخسائر كبيرة .

وفي خلال ليلة ١٨/١٧ نجح العدو في بناء أول كوبرى له في منطقة الدفرسوار ، وعبر عليه لواءان مدرعان من فرقة برين . وبحلول ١٨ أكتوبر كان للعدو غرب القناة فرقتان مدرعتان . وقد وجهت اليه القيادة العامة اللواء المدرع ٢٣ ، الذى كان يمثل الاحتياطي الاستراتيجي غرب القناة ، ولكن تم تدمير عدد كبير من دباباته ، فأصبحت منطقة غرب القناة عارية من الدبابات ، الا من لواء

مدرع خلف الجيشين الثانى والثالث ، ولواء الحرس الجمهورى فى القاهرة وبحلول آخر ضوء فى يوم ١٨ كان قد عبر لواءان اخران للعدو ، فأصبح له غرب القناة ٥ ألو ية مدرعة ولواء مشاة .

على هذا النحو انتقلت معظم قوات العدو الى الضفة الغربية للقناة ، وأصبحت تهدد بتطويق الجيشين الثانى والثالث . واختل التوازن الدفاعى للجبهة المصرية اختلالا خطيرا ، وأتيح للتفوق الجوى الاسرائيلى ، الذى كان عديم التأثير قبل الثغرة ، العمل بفاعلية من خلال الثغرة الأخرى التى حدثت فى سماء الدفاع الجوى بعد تدمير الكثير من قواعد صوار يخ سام ، وأخذت فرقة شارون تضغط فى اتجاه الشمال بهدف الوصول الى الاسماعيلية وتطويق الجيش الثانى .

وفى ذلك الحين وقع العبء الرئيسى على المدفعية المصرية ، خصوصا بعد أن تمكن لواء المظلات ١٥٠ من الاقتراب من مكان يستطيع منه أن يرى الكوبرى الذى أقامه العدو فى الدفرسوار ، مما ساعد على تصحيح نيران المدفعية حتى أمكن تحديد مكان الكوبرى بدقة ، وعندئذ أخذت المدفعية تصب عليه النيران دون هوادة طوال الليل والنهار . وبمجرد أن وصلت القيادة العامة معلومات بقيام العدو بنصب كوبرى آخر شمال الكوبرى الأول ، وجهت نيران المدفعية على الفور على هذا الكوبرى ، الذى ظل تحت نيران مستمرة .

وقد كان فى ذلك الوقت أن اتخذت القيادة العامة قرارا بسحب الفرقة المدرعة الرابعة الى غرب القناة فى ليلة ١٩/١٨ أكتوبر . على أنه لما كان وجود هذه الفرقة غرب القناة لا يحقق التوازن الدفاعى مع قوات العدو ، فقد طالب الفريق الشاذلى بسحب أربعة ألوية مدرعة أخرى من الشرق خلال أربع

وعشرين ساعة . ولكن وزير الحربية المصري رفض هذا الطلب . فطلب الشاذلي ، تحت نصيحة اللواء سعيد الماحي ، قائد المدفعية ، الاحتكام الى رئيس الجمهورية . وبناء على ذلك حضر السادات الى المركز رقم ١٠ في الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم ١٩ أكتوبر ، حيث استمع الى آراء كل من وزير الحربية أحمد اسماعيل ، وقائد الدفاع الجوي محمد علي فهمي ، وقائد الطيران حسني مبارك ، وقائد المدفعية سعيد الماحي ، ورئيس العمليات عبد الغني الجمسي ، وفؤاد نصار . ولم يطلب سماع كلمة الشاذلي . ثم أصدر قراره : « لن نقوم بسحب أي جندي من الشرق » .

لقد كان هذا القرار من جانب السادات مرتبطا بقرار آخر اتخذه في ذلك اليوم ، وهو قبول وقف اطلاق النار ، بعد زيارة قام بها كوسيجين الى القاهرة (١٦ ــ ١٩ اكتوبر) . وقد أرسل بذلك برقية الى الرئيس حافظ الأسد في الساعة ١,٣٠ بعد من صباح ٢٠/١٩ أكتوبر . لقد رأى السادات ــ كما يقول هيكل ــ أن « أي اضعاف للقوات المصرية في الضفة الشرقية ، لابد أن يكون له أثر عكسي على موقف مصر في المفاوضات السياسية » . كما اقتنع بوجهة نظر الفريق أحمد اسماعيل ، التي ذكرها أن « الانجاز المصري الحقيقي قد تحقق في الشرق ، ويجب عدم المغامرة به » .

الدور الأمريكي في حرب أكتوبر

رأينا مما سبق كيف أن خطة الحرب الهجومية المحدودة التى نفذت فى حرب أكتوبر على الجبهة المصرية ، كانت تقوم على فكرة التحريك ، أى تمركز القوات المصرية فى مسافة ١٠ ــ ١٥ كيلومترا شرق القناة ، واستنزاف العدو عسكريا فى ظل الحماية الصاروخية ، حتى يطلب وقف اطلاق النار ، أو تتدخل الدول العظمى بما يفرض عليه ازالة آثار العدوان . ولما كانت القوة العظمى التى يمكن أن تلعب دورا أكثر فعالية فى حمل اسرائيل على الانسحاب ، بحكم ما تربطها بها من علاقات وثيقة مؤثرة ، هى الولايات المتحدة ــ فمن هنا أهمية الاتصالات التى جرت بين السادات وكيسنجر أثناء الحرب ، ومن هنا أهمية دور الولايات المتحدة فى الحرب .

وتشير الوثائق التى ظهرت حديثا الى أن أول اتصال بين السادات وكيسنجر كان فى اليوم الثانى مباشرة للعبور (٧ أكتوبر) . وقد تم من خلال قناة الاتصال السرية التى كان قد تم الاتفاق عليها بين حافظ اسماعيل ، مستشار الرئيس السادات للأمن القومى ، وبين الرئيس نيكسون فى فبراير ١٩٧٣ .

وكانت قد بدرت بوادر مشجعة من الجانب الأمريكى ، حين امتنع المسئولون الأمريكيون عن اتهام العرب « بالعدوان » رغم ما اتضح لهم من أن مصر وسوريا هما اللتان بدأتا بالحرب ــ وذلك على العكس مما حدث فى عام

١٩٦٧ ، حين اعتبر الرئيس جونسون عبد الناصر مسئولا عن الحرب ، رغم أن اسرائيل هي التي بدأت باطلاق النار ! .

ففي يوم ٧ أكتوبر ، أرسل حافظ اسماعيل الى كيسنجر رسالة يوضح فيها اطار الموقف المصري من الحرب والسلام ، و يتضمن أربع نقاط رئيسية متكاملة : أولاها ، أن الهدف الأساسي لمصر هو « تحقيق سلام في الشرق الأوسط ، وليس تحقيق تسويات جزئية » . والثانية ، أن مصر « لا تعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة » . أما الثالثة ، فهي أن « على اسرائيل ان تنسحب من جميع الاراضي المحتلة » ، وعندئذ تكون مصر « على استعداد للمساهمة في مؤتمر سلام بالأمم المتحدة ، على أي شكل مقبول ، سواء كان ذلك تحت اشراف السكرتير العام ، أو ممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، أو أي هيئة أخرى ممثلة » . أما النقطة الرابعة ، فهي أن مصر « توافق على حرية الملاحة في مضايق تيران ، وتقبل ـ كضمان ـ تواجدا دوليا لفترة محدودة .

كانت القيمة الوحيدة لهذه الرسالة الى كيسنجر في ٧ أكتوبر ، هي أنها أوجدت الانطباع لديه بامكان تحسين العلاقات الأمريكية العربية بعد انتهاء الحرب ، ولكنه اعتبر الشروط الواردة فيها « غير قابلة للتحقيق ، ولا أظن أن السادات في هذه المرحلة يسعى الى اتفاق » ! . وقد أحسن الظن بالعبارة التي أبدى فيها السادات عزمه على عدم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة ، فرأى أنه « اذا كان لهذه الجملة من معنى ، فهو أن مصر لا تنوي المضي في العمليات الهجومية ضد اسرائيل فيما وراء الأراضي التي استولت عليها حتى الآن (٧ أكتوبر) » . وقد كان في هذا الاعتقاد هو الوحيد في مجموعة العمل الخاصة بواشنطن الذي رأى هذا الرأي ، فعند اجتماع هذه اللجنة في السادسة

من مساء يوم ٧ أكتوبر، أجمع كل الأعضاء، بما فيهم شلزنجر وزير الدفاع، على انه من الصعب أن ينجح الجيش المصرى فى عبور القناة بمثل ذلك الاداء، ثم يكتفى بالجلوس هناك ! . «على ان كسنجر خالفهم قائلا : » «انني متأكد من أن السادات، بعد ان عبر بجيشه القناة، سيجلس هناك . انني لا اعتقد أنه سيواصل تقدمه أكثر من ذلك ! » .

وقد دفع هذا الموقف من كسنجر بعض المحللين السياسيين المصريين (محمد حسنين هيكل فى حديث للأهالى يومى ١٨ مايو وأول يونية ١٩٧٣) الى توجيه نقد شديد للسادات لهذه الفقرة، اذ اعتبرها افشاء لنوايا الهجوم وأهدافه ! ، وأسند اليها آثارا سلبية فى سياسة الولايات المتحدة تمثلت — فى رأيه — فى أن كسنجر «وضع كل خطته لمواجهة انتصار أكتوبر، بعد أن عرف بنوايا السادات وأهدافه» ! ، وأنه «بعد أن تأكد أن مصر لن تطور الهجوم أو تعمق الاشتباكات، قرر أن يشاغل المصريين، وأن يثير شهيتهم، ليلهيهم عما كان يدبره» ، وأن يسيل لعابهم فى امكانية حدوث انسحاب اسرائيلى، ليكسب الوقت حتى تستعد اسرائيل لشن الهجوم المضاد . وقال إن «الفهم الأمريكى والاسرائيلى لهذه العبارة قد حول هدف الحرب من التسوية الشاملة الى مجرد وقف اطلاق النار، لأن الاسرائيليين عرفوا ببساطة، و بعد عشرين ساعة من الحرب، هدف مصر من الحرب» ! .

وفى الواقع أن أحداث الحرب لم تتأثر بالفهم الأمريكى لهذه العبارة، وقد أدرك كيسنجر بنفسه خطأة فى تفسيرها بعد أقل من يوم واحد من وصول رسالة السادات اليه . فلم يجلس الجيش المصرى فى شريط الأرض الذى احتله وقت ارسال الرسالة قبل ظهر يوم ٧ أكتوبر (بعمق ٥ — ٨ كيلومترات)، بل أخذت الدبابات والأسلحة الثقيلة تتدفق خلال ذلك اليوم والأيام التالية على

سيناء ، بينا كانت فرق المشاة الخمس تقوم بتوسيع رؤوس الكبارى لتصل بها الى ١٠ ــ ١٥ كم ، وتسد الشغرات التى بينها و بين الفرق المجاورة داخل كل جيش ، بل قامت عناصر من اللواء ١٣٠ مشاة بالتقدم خلال مصر متلا وممر الجدى لمهاجمة مركز رئاسة القطاع الجنوبى ومحطات الرادار والمعسكرات ، وتقدمت احدى سرايا اللواء خلال مصر الجدى حتى وصلت الى مطار تمادا ، الذى يقع على بعد ٨٠ كيلومترا شرق القناة . وفى الوقت نفسه كانت عناصر الصاعقة التى تم ابرارها بطائرات الهيلوكوبتر قبل آخر ضوء يوم ٦ أكتوبر ، تعبث بمؤخرة العدو ، وتقوم بمهاجمة قواته التى تتحرك نحو الجبهة . وفى فجر يوم ٨ أكتوبر كانت فصيلة دبابات من الفرقة الثانية مشاة تتحرك جنوبا ، بينا كانت فصيلة دبابات أخرى من الفرقة ١٦ مشاة تتحرك شمالا بهدف التلاقى واكمال حصار موقع العدو فى الاسماعيلية شرق ، الذى يتحكم فى طريق الاسماعيلية ــ الطاسة . ثم تمثلت قمة عدم التزام السادات بما أعلنه من نية عدم تعميق الاشتباكات ، فى هجوم ١٤ أكتوبر ، الذى استجاب به للدواعى القومية لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية .

وفى الوقت نفسه ، وكما رأينا من تتبع هذه الدراسة ، فان أوضاع القوات المسلحة على الجبهتين ، وميزان القوى العسكرى بين الطرفين المتحاربين ، كان يتحكم بصورة مطلقة فى تطور الأحداث ، ونقل مركز الاهتمام من مكان لآخر ، دون أى تأثر باعلان أى طرف من الأطراف نواياه الطيبة تجاه الآخر ! . فقد نقل الاسرائيليون ثقل جهدهم الحربى الى الجبهة السورية منذ صباح يوم ٧ أكتوبر ، بعد اختراق السوريين للخطوط الاسرائيلية فى القطاع الجنوبى ، وتهديدهم قلب اسرائيل والمناطق الهامة فيها ، ولم يكونوا مدفوعين بعبارة السادات السالفة الذكر ، التى لم تكن قد أرسلت لكيسنجر بعد ! . وفى الوقت نفسه لم ينتظروا مشاغلة كيسنجر للمصريين لكى يشنوا هجومهم المضاد ، بل سارعوا بالفعل بهذا الهجوم

فى صباح اليوم التالى و قبل أن يرسل كيسنجر رده الى السادات ــ أى فى يوم ٨ أكتوبر ــ وقد شنوا هذا الهجوم بثمانية ألوية مدرعة منظمة فى ثلاث فرق مدرعة ، قوامها ٩٦٠ دبابة ما بين سنتوريان و م ٤٨ و م ٦٠ ، مقابل نحو ١٠٠٠ دبابة مصرية ما بين ت ٦٢ وت ٥٥ و ت ٣٤ و ت ٧٦ . وكان يقود الفرقة الأولى فى القطاع الشمالى الجنرال برين أدان ، والفرقة الثانية فى القطاع الأوسط يقودها الجنرال شارون وفرقة من لوائين مدرعين فى القطاع الجنوبى تحت قيادة الجنرال ماندلر . وقد استمر الهجوم طوال يومى ٨ و٩ دون أى نجاح ، وخسر العدو خسائر فادحة ، منها ابادة لواء مدرع ابادة تامة بواسطة الفرقة الثانية المصرية مشاة

ولم يكن وفاء السادات بوعده بعدم توسيع جبهة المواجهة بأفضل كثيرا من وفائه بوعده بعدم تعميق مدى الاشتباكات العسكرية ! . ففى نفس اليوم الذى أرسل فيه رسالته لكيسنجر ، كان يطلب من الاتحاد السوفيتى امداده بجسر جوى للسلاح . وفى يوم ٨ أكتوبر ابلغه السفير السوفيتى أن الجسر الجوى فى الطريق اليه . وقد بدأ الجسر بالفعل بعد ثلاثة أيام من الحرب الى كل من مصر وسوريا ، حيث قام بتنفيذ ٩٠٠ رحلة بواسطة طائرات انتينوف ١٢ التى تحمل ٢٠ طنا ، وأنتينوف ٢٢ التى تحمل ٨٠ طنا ، نقل خلالها خمسة عشر الف طن من المعدات الحربية . وكان هذا اكبر جسر جوى فى تاريخ الاتحاد السوفيتى الحربى . وبناء على هذا الموقف من جانب الاتحاد السوفيتى ، الذى اعتبرته واشنطن « تأكلا فى الانضباط السوفيتى » ! ، وافقت على توسيع نطاق الجسر الجوى الى اسرائيل ، الذى بدأ بكميات متواضعة على طائرات العال الاسرائيلية ، ثم أخذ يتزايد فيه الاشتراك الامريكى ، حتى تقرر فى يوم ١٣ أكتوبر اقامة الجسر الجوى على نطاق شامل ، وتحولت المواجهة العربية الاسرائيلية الى مواجهة امريكية سوفيتية تتسابق فيها القوتان العظميان على امداد الجهتين بما تحتاج اليه كل منهما من سلاح وعتاد .

وفي الوقت نفسه كان السادات يوسع نطاق المواجهة لتمتد على الساحة العربية كلها ، و يطلب من الدول العربية المصدرة للنفط استخدام سلاح البترول في المعركة السياسية التي تسير جنبا الى جنب مع المعركة العسكرية وقد أرسل لذلك في المدة من ١٠ ــ ١٦ أكتوبر سيد مرعي ، نائب رئيس الجمهورية ، على رأس وفد مصري ، مصحوبا بدراسة هامة عن دور البترول في خدمة الاهداف العامة للمعركة ــ الى دول الخليج . وقد زار الوفد الملك فيصل ، الذى استجاب فورا ــ كما يقول سيد مرعي ــ وأمر بتحريك لواءين سعوديين الى الجبهة السورية بكامل أسلحتها ، كما وافق على استخدام سلاح البترول في المعركة ، ووضع تحت تصرف مصر أربعمائة مليون دولار .

وقد أقلق تدخل الملك فيصل العسكرى الادارة الأمريكية . ففي ذلك الحين كان الملك فيصل قد طلب الى الملك حسين تحريك اللواء السعودى المرابط في الأردن الى سوريا ، ولم يجد استجابة سريعة ، فقرر ارسال لواء مسلح من السعودية مباشرة الى الجبهة السورية ليشترك في القتال ضد اسرائيل . وقد بلغ من قلق شلزنجر من هذا التطور أن طلب الى كيسنجر ــ كما يقول في مذكراته ــ ضرورة التوصل في مجلس الأمن الى قرار بوقف اطلاق النار بصورة فورية ، واذا تلكأت اسرائيل في التنفيذ يمكن ارسال قوات امريكية مقاتلة تفرض عليها القرار بالقوة ! على أن كيسنجر رأى أن اللواء السعودى سوف يستغرق يومين للوصول الى الجبهة ، و بالتالي يمكن للولايات المتحدة التمسك بموقفها يوما آخر ! .

وقد زار سيد مرعي والوفد المصرى أيضا الكويت ، التي قررت تقديم دعم مالي قدره ٢٠٠ مليون دولار لمصر . كما أرسلت كتيبة مشاة . ثم قطر ، التي قدمت ١٠٠ مليون . والبحرين ، التي اتخذت قرارا بمنع السفن الامريكية من دخول ميناء البحرين ، وأخيرا أبوظبي ، التي قدمت مائة مليون دولار . وعند

نهاية الزيارة كانت قد أخذت تتبلور سياسة عربية جديدة ، و يبرز دور قيادى جديد للمملكة العربية السعودية تحت قيادة الملك فيصل قدر له أن يفتتح صفحة جديدة فى حرب أكتوبر ، بعد انطواء صفحتها العسكرية .

على كل حال ، فان هذا العرض يوضح أن القيادة السياسية المصرية ظللت طوال الحرب ملتزمة بالمتطلبات التى فرضتها ظروف خطة الهجوم المحدودة ، التى تقوم على جانبين : جانب عسكرى يدور فى ميدان القتال ، وجانب سياسى يدور فى الميدان الدبلوماسى . ولكن لما كان نجاح الجانب السياسى متعلقا بالضرورة بنجاح الجانب العسكرى فى تحقيق اهدافه ، فمن هنا كان من الضرورى أن تتأثر النتائج السياسية لحرب أكتوبر بالنتائج العسكرية التى أحرزها الفريقان المتحاربان .

وفيما يتصل بالسياسة الأمريكية ، فقد كانت تدرك هذه الرابطة العضوية بين النتائج السياسية والنتائج العسكرية جيدا ، ولكنها لم تخضع لتأثيراتها بشكل سلبى ، فقد كانت فى وضع تملك فيه التأثير فى الجانب العسكرى ، حتى تستطيع تحقيق نتائج أفضل فى الجانب السياسى ، وهو مالم تتردد فيه .

وعندما قامت الحرب كانت الادارة الامريكية تعيش تحت فكرة ان التوازن العسكرى هو مفتاح ما اذا كانت ستقوم حرب فى الشرق الاوسط أولا . ولما كانت اسرائيل ، بفضل الدعم الأمريكى ، تتمتع بمزايا عسكرية تحقق لها التفوق على العرب ، فلذلك اعتقدت الادارة الأمريكية أن أى حرب هجومية يشنها العرب هى أمر مستحيل ، ولم يخطر لها ببال فكرة الحرب الهجومية المحدودة التى خططت لها القيادة العسكرية المصرية .

لذلك عندما نشبت الحرب اعتبرت الادارة الأمريكية هذا العمل « تصرفا أحمق » من جانب العرب ! ، وأنهم لن يلبثوا طويلا حتى يتوسلوا من أجل وقف اطلاق النار. وعلى الرغم من العبور العظيم في يوم ٦ أكتوبر، الا أنه عندما اجتمعت مجموعة العمل الخاصة بواشنطن في مساء يوم ٧ أكتوبر أبدت المخابرات الأمريكية اعتقادها بأن اسرائيل سوف تستعيد زمام المبادرة في اليوم التالي ، وسوف تكون في سبيلها لكسب الحرب بحلول نهاية الأسبوع ، وأن التركيز سوف يكون على الجبهة السورية ثم على الجبهة المصرية فيما بعد.

ومن هنا كان رد فعل كيسنجر لرسالة السادات يوم ٧ أكتوبر كما أوضحنا ، فقد قرر كسب الوقت حتى يتم الاكتساح الاسرائيلي للجبهتين السورية والمصرية ، واتبع لتحقيق ذلك وسيلتين : الأولى ، تأجيل اجتماع مجلس الأمن ما أمكن ، حتى تسيطر اسرائيل على الموقف العسكري . وكان قصارى ما يمكن أن يقدمه لحل المشكلة هو الدعوة الى وقف اطلاق النار على أساس عودة القوات المتحاربة الى خطوط ما قبل ٦ أكتوبر. أما الوسيلة الثانية ، فهي التلويح لمصر بمشروع يعلم أنها لن تقبله ، وهو المشروع الذي زعم أنه تلقاه عن طريق شاه ايران بأن مصر « راغبة في السماح بوجود قوات أمن للأمم المتحدة في الأراضي التي تجلو عنها اسرائيل في سيناء » . وقد رد السادات في اليوم التالي مباشرة (٩ أكتوبر) برسالة يقول فيها أن « مصر لم تتحدث بتاتا عن وضع الاراضي التي يتم الانسحاب منها تحت اشراف دولي أو غيره ، لأن هذا يتناقض مع سيادة مصر » ، وأن « على اسرائيل ان تنسحب الى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وعندئذ يعقد مؤتمر سلام لوضع اتفاق سلام نهائي » ، واننا نوافق على وجود دولي لمدة محدودة في شرم الشيخ للاشراف على حرية الملاحة في مضايق تيران » .

على أن الأوضاع على الجبهتين منذ ٩ أكتوبر لم تلبث أن أخذت تفقد

كسينجر الأمل فى امكانية تحقيق الانتصار الاسرائيلى السريع والحاسم . فقد فشل الهجوم الاسرائيلى المضاد على الجبهة المصرية يومى ٨ و٩ أكتوبر — كما ذكرنا ، وأما على الجبهة السورية فعلى الرغم من استرداد اسرائيل ما خسرته فى الأيام الأولى من الحرب ، الا أنه لم يحدث انهيار فى الخطوط السورية كما كان متوقعا ، وكانت التعزيزات العراقية فى الطريق ، وأسقط نظام الدفاع الجوى السورى عددا كبيرا من طائرات الفانتوم وسكاى هوك (٤٩ طائرة وفقا للسفير الاسرائيلى فى واشنطن) ، وأخذت اسرائيل تطالب بالحاح بتعويضها فى السلاح .

وتحت تأثير هذا الموقف انتقلت الادارة الأمريكية من سياسة وقف اطلاق النار على أساس انسحاب القوات الى خطوط ما قبل الحرب ، الى سياسة وقف اطلاق النار على الخطوط التى وصلت اليها القوات . وهو ما أثاره كسينجر مع حافظ اسماعيل يوم ٩ أكتوبر من خلال قناته الخلفية ، كما يقول وليام كوانت . ولكن السادات رد فى اليوم التالى (١٠ أكتوبر) بضرورة ربط وقف اطلاق النار بانسحاب القوات الاسرائيلية الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ تحت اشراف الأمم المتحدة فى خلال مدة محددة ، ووضع منطقة غزة تحت اشراف الأمم المتحدة انتظارا لتقرير مصيرها ، وعقد مؤتمر للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة فى خلال فترة محددة بعد انتهاء حالة الحرب ، لمعالجة المسائل المتعلقة بالسيادة والأمن وحرية الملاحة ، على أن تحضره الاطراف المعنية جميعها بما فيها الفلسطينيون وجميع الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن .

كانت اسرائيل حتى ذلك الحين ترفض وقفا لاطلاق النار لا ينص على عودة القوات الى خطوط ما قبل ٦ أكتوبر . ولكن فى يوم ١١ أكتوبر ، حين تجاوزت هذه الخطوط على الجبهة السورية ، وأخذت تتوغل فى الأراضى السورية

متجهة نحو دمشق ، بدا لها أن قبولا لوقف اطلاق النار على الخطوط التى وصلت اليها القوات المتحاربة ، سوف يكون متوازنا ، لأنه سوف يحدث وقواتها قد اكتسبت أراضي جديدة داخل سوريا ، بينما القوات المصرية تحتل شريطا لا يتجاوز عمقه ١٥ كم داخل سيناء التى هى جزء من أرض مصر . ولما كان الاتحاد السوفيتى قد بدأ منذ يوم ١٠ أكتوبر فى مد جسر جوى الى دمشق حمل أكثر من مائتى طن من العتاد الحربى ، كما أوضح السفير السوفيتى فى واشنطن لكيسنجر بأن الاتحاد السوفيتى « لن يقف موقف عدم المبالاة ازاء تهديد اسرائيل لدمشق وأنه اذا استمرت اسرائيل فى تقدمها فان الأمور قد تفلت فى النهاية » ــ لهذه الأسباب أرسلت جولدا مايير الى كيسنجر فى مساء يوم ١٢ أكتوبر تفوضه فى التقدم الى مجلس الأمن بمشروع قرار لوقف اطلاق النار فى المواقع التى وصلت اليها القوات المتحاربة .

على أن السادات لم يتردد فى الرفض ، التزاما بخطة التحريك . لقد كان واضحا أن وقفا لاطلاق النار غير مرتبط بانسحاب اسرائيل من الأراضى العربية التى احتلتها فى حرب يونية ١٩٦٧ ، سوف يسلب من نصر العبور هدفه الاستراتيجى الكبير ، وهو التحرير ! . ولذلك حين طلب السفير البريطانى مقابلته فى الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ١٣ أكتوبر ، بايعاز من كيسنجر ، ليقترح عليه هذا المشروع ، أبلغه السادات بكلمته النهائية ، وهى الرفض .

وكان رد الفعل من جانب الادارة الأمريكية لهذا الموقف ، أن اعلن نيكسون اقامة جسر جوى أمريكى على نطاق شامل لينقل امدادات العتاد والسلاح الى اسرائيل . كما أمر بشحن عشر طائرات فانتوم تطير مباشرة الى اسرائيل . وكان مقررا أن يصل الى اسرائيل عدد يبلغ ١٤ طائرة يومى الأحد والاثنين (١٤ و١٥ أكتوبر) ، وصدرت الأوامر الى طائرة استطلاع من طراز

« اس آر ٧١ » بتصوير منطقة القناة لتوفير قاعدة مستقلة للحكم على خسائر الجانبين .

وهكذا نزلت الولايات المتحدة بكل ثقلها العسكرى الى المعركة الى جانب اسرائيل منذ يوم ١٣ أكتوبر ، وذلك للتأثير على القرار السياسى للسادات . ولذلك يقول « كوانت » : « كانت الاعتبارات الرئيسية الكامنة خلف هذه المرحلة من استراتيجية نيكسون وكيسنجر هى اقناع السادات بأن حرب الاستنزاف الطويلة المزودة بالأسلحة السوفييتية لن تنجح . واطلاع الكرملين على أن الولايات المتحدة قادرة على مجاراة شحنات الأسلحة السوفيتية الى الشرق الأوسط . وفوق ذلك كان يتعين ألا يسمح للأسلحة السوفيتية بأن تقرر نتيجة القتال ! » .

ومع ذلك فان خطة الحرب الهجومية المحدودة التى قامت على أساسها حرب أكتوبر ، كانت جديرة بتحقيق أهدافها فى استنزاف اسرائيل تحت حماية حائط الصواريخ المصرى ، حتى تقبل بربط وقف اطلاق النار بانسحابها الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ — لولا تطوير الهجوم المصرى الى المضايق يوم ١٤ أكتوبر لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية ، الذى منى بالفشل كما ذكرنا ، والذى أفسح السبيل لاسرائيل — فى ظل اطمئنانها الى تدفق الامدادات عن طريق الجسر الأمريكى — لتنفيذ خطة الغزالة . وقد ساعد الاهمال فى مواجهة الثغرة وتصفيتها فى مراحلها الأولى ، ثم الاخطاء التى ارتكبتها القيادة العامة فى مواجهتها فى مرحلتها المتقدمة — على اتساع نطاقها على نحو ما قدمنا .

وهكذا أصبح واضحا أن حرب الاستنزاف التى تضمنتها خطة الهجوم المحدود ، والتى تستند الى حائط الصواريخ ، لم تعد قابلة للتنفيذ ، بعد أن

أصبحت معظم القوات الاسرائيلية وراء الجيشين الثاني والثالث في الضفة الغربية للقناة ! ، وبعد أن دمرت عددا كبيرا من قواعد الصواريخ ، وأتاحت الفرصة للطيران الاسرائيلي المتفوق للتدخل ، وأصبحت تهدد بتطويق الفرق المصرية في شرق القناة .

ومن هنا كان من الطبيعي أن تفرض هذه الأوضاع الجديدة في الميدان العسكري آثارها في الميدان السياسي ذلك أن تمسك السادات بسياسة رفض قبول وقف اطلاق النار دون انسحاب اسرائيل الى خطوط ١٩٦٧ ، لم يفقد فقط مبرراته ، وانما أصبح يهدد الانجاز المصرى الكبير الذى تحقق في شرق القناة ، بوجود ١٨ لواء مشاة ، وأربع ألوية مدرعة ، و٢٢ كتيبة دبابات ، و٥ كتائب « بى أم بى BMP و٥ كتائب مقذوفات موجهة مالوتكا ، و٥ كتائب مدفعية مضادة للدبابات ، وحوالى ٤٠٠ مدفع مضاد للدبابات ب ١٠ وب ١١ ، وحوالى ٢١٠٠ مدفع « آر بى جى » ، و٦٠ كتيبة مدفعية ميدان عيار ١٠٠ مم / ١٢٢ مم ، و١٥ كتيبة هاون ثقيل عيار ١٢٠ ملم / ١٦٠ ملم . ولم يكن السادات على استعداد لتعريض هذا الانجاز لأى خطر .

وقد كانت السياسة التى ارتآها السادات في ذلك الحين ، هى المساومة بالانجاز المصرى شرق القناة على تحقيق أفضل النتائج السياسية التى يمكن الحصول عليها من وضع عسكرى يسوده التوازن كذلك الوضع الذى كان موجودا على الجبهة المصرية يوم ١٩ أكتوبر . ومثل هذه النتائج كان يمكن الحصول عليها عن طريق وقف اطلاق النار في الخطوط التى وصلت اليها القوات المتحاربة (وهو ما كانت تصر عليه الادارة الأمريكية) مع الدعوة الى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت اشراف الأمم المتحدة (وهو تخفيف لشرط التزام اسرائيل بالانسحاب في خلال فترة محددة) .

على أن تضمن الدولتان العظميان وقف اطلاق النار والتنفيذ الفورى لقرار ٢٤٢ ـ وهو ما أبلغ به السادات السفير السوفيتى فى ليلة ١٩/٢٠ أكتوبر.

وقد كان على القوات المسلحة المصرية فى تلك اللحظات الا تدع الموقف العسكرى فى الضفة الغربية يتدهور لصالح العدو الاسرائيلى حتى صدور قرار وقف اطلاق النار، وهو ما نجحت فيه بجدارة. فرغم تلك الظروف السيئة لم يكتسب العدو الكثير من الأرض خلال قتاله فى أيام ٢٠ و٢١ و٢٢. ففى الشمال لم تستطع فرقة شارون الوصول الى ترعة الاسماعيلية، وفى الجنوب توقفت فرقة برين عند جنيفة، والى الغرب والشمال منها فرقة ماجن. والى الغرب وصلت دبابات العدو الى حوالى ١٥ كم غرب القناة، ولكن العدو لم يكن يسيطر على المنطقة، فقد كانت الوحدات المصرية التى تفادتها قواته المدرعة تتحكم فى خطوط مواصلاته، بينما كانت دبابات العدو تتحكم فى خطوط مواصلات هذه الوحدات المصرية. وقد كان هذا هو الموقف عندما أصبح وقف اطلاق النار نافذ المفعول فى الساعة ١٨,٥٢ يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣.

على أن هذا الوضع العسكرى المتوازن فى يوم ٢٢ أكتوبر، لم يلبث أن اختل اختلالا خطيرا بعد وقف اطلاق النار!. ففى زيارة كيسنجر للقدس يوم ٢٢ أكتوبر، وفى سعيه لتحقيق نتائج سياسية افضل للاسرائيليين من خلال ترجيح الوضع العسكرى لصالحهم، أوضح لهم أنه «سوف يتفهم عذرهم اذا أفلتت بضعة ساعات من موعد سريان وقف اطلاق النار»!. وفى هذا الضوء الأخضر، استأنف الاسرائيليون هجومهم صباح يوم ٢٣ أكتوبر!.

وقد حقق الاسرائيليون فى هذا الهجوم نتائج تساوى النتائج التى حققوها فى بداية عملية الثغرة، وذلك فى غياب المقاومة المصرية ـ التى كان

سببها هذه المرة تراخى القوات بعد قتال مرير دام أياما طويلة . فقد ثبتوا الفرقة الرابعة المدرعة المصرية بأحد ألويتهم المدرعة ، واندفعوا جنوبا بثلاثة ألوية مدرعة ضد لا شيء ! ، وقاموا بتطويق مدينة السويس ، واستمروا جنوبا على خليج السويس حتى وصلوا الى ميناء الأدبية ، الذى يقع جنوب السويس بـ ١٥ كم . وبهذه الطريقة تقدموا فى يوم واحد ، هو يوم ٢٣ أكتوبر ، حوالى ٣٥ كم ! .

وبحلول يوم ٢٤ أكتوبر ، كان الموقف العسكرى فى الجبهة المصرية قد أصبح سيئا للغاية . فقد أتم العدو حصار قوات الجيش الثالث شرق القناة ، وعزلها عن مركز قيادة الجيش الثالث الذى كان فى غرب القناة ، كما قام بحصار مدينة السويس . وكانت كل هذه القوة خارج حماية حائط الصواريخ المصرى ، وتحت قصف التفوق الجوى الاسرائيلى ، الذى دمر فى نفس اليوم جميع وسائل العبور على القناة من كبارى ومعديات . وقد افلتت مدينة السويس من الاحتلال فى نفس اليوم بعد مقاومة شرسة كبدت العدو ١٠٠ قتيل و٥٠٠ جريح ، وانسحبت من أمامها ثلاثة ألوية مدرعة للعدو ولواء مظلى . وللانتقام من المدينة ظل العدو يقصفها فى الأيام التالية ٢٥ و٢٦ و٢٧ أكتوبر ، حتى وصلت قوات الأمم المتحدة اليها فى صباح يوم ٢٨ أكتوبر .

ومن سوء الحظ أن هذا التدهور البالغ على الجبهة المصرية قد حدث فى الوقت الذى كان سلاح البترول العربى يدخل المعركة السياسية ، و يفتح الملك فيصل صفحة فريدة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى . فلو استند هذا السلاح الجديد على جبهة عسكرية قوية ، لحقق نتائج هائلة فى اجبار العدو على الانسحاب من الأراضى التى احتلها فى يونية ١٩٦٧ . وعلى كل حال ، فتلك قصة أخرى تستحق أن يفرد لها صفحات وصفحات .

ولكن الأمر الذى يهمنا هنا هو ابراز أن هذا الوضع العسكرى الذى آلت اليه أوضاع القوات المسلحة المصرية على الجبهة ، هو الذى أخذ يؤثر على كل المواقف السياسية التى اتخذتها مصر من الان فصاعدا . فقد انتقل اهتمام القيادة السياسية المصرية الآن الى اعادة القوات الاسرائيلية الى خطوط يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، بعد أن كان اهتمامها الأول منصبا على اعادة هذه القوات الى خطوط يوم ٥ يونية ١٩٦٧ ! . ولم يكن فى وسعها أن تفلت من هذه الأولوية التى فرضت نفسها بفضل المساندة الأمريكية للعدو . وقد اعترف كيسنجر بهذا الدور فى تغيير الموقف المصرى ، ففى مذكراته كتب يقول : « لقد كان السادات يعرف أننا نعمل على احباط خطط مصر العسكرية . لقد أخذ السادات قدرا من الدعم السوفيتى يكفى لابقاء الموقف متوترا ، ولكنه لا يكفى بحال للتوصل الى تسوية » ! .

وفى الحق لقد انصب اهتمام السادات الأكبر بعد ذلك على شىء واحد ، هو: الاحتفاظ بآلة الحرب المصرية ، التى أنجزت نصر العبور ، بعيدة عن الدمار — أى تخليص الجيش المصرى من حرب أكتوبر سليما . فكما كتب الى الرئيس حافظ الأسد عند قبوله وقف اطلاق النار يقول : « انى لن اسمح بأن تدمر قواتي المسلحة مرة أخرى ، أو أن يدمر شعبنا ومنشآته » .

وفى سبيل تحقيق هذا الغرض كان السادات مستعدا لدفع أى ثمن ! .

مراجع الكتاب

(أولا) مصادر أولية

١ ــ وثائق رسمية :

- التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة ١٦ يونية ١٩٦٦ ــ ١٥ يونية ١٩٦٧ (الجمعية العامة) الوثائق الرسمية ، الدورة الثانية والعشرون ، ملحق ١) .
- عبد المجيد فريد : من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠ (بيروت ، مؤسسة (الأبحاث العربية ١٩٧٩)
- قال الرئيس السادات (أربعة اجزاء) ــ السكرتارية الصحفية لرئيس الجمهورية .
- وثائق عبد الناصر ــ يناير ١٩٦٧ ــ ديسمبر ١٩٦٨ (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)
- محاكمة شمس الدين على بدران و٥٤ متهما آخرين من الضباط السابقين والعاملين وصف الضباط أمام محكمة الثورة التى تشكلت بقرار جمهورى رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٧ ، فى قضية مؤامرة قلب نظام الحكم ، و بدأت جلساتها من ٢٢ يناير ١٩٦٨ .

٢ ــ مذكرات شخصية :

- البغدادى ، عبد اللطيف : مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، جزءان (المكتب المصرى الحديث ١٩٧٧)

- الحديدى ، الفريق صلاح الدين : شاهد على حرب ٦٧ (دار الشروق ١٩٧٤)
- السادات ، أنور : البحث عن الذات ، قصة حياتى (المكتب المصرى الحديث ١٩٧٨)
- الشاذلى ، الفريق سعد الدين : حرب أكتوبر (منشورات مؤسسة الوطن العربى للطباعة والنشر بباريس ١٩٨٠
- الملك حسين : حربنا مع اسرائيل (بيروت : دار النهار للنشر ١٩٦٨)
- سيد مرعى : أوراق سياسية ، ثلاثة اجزاء (المكتب المصرى الحديث ١٩٧٨)
- عبد الصمد محمد عبد الصمد : العشاء الأخير للمشير (القاهرة ١٩٧٩)
- كوانت ، وليم : أمريكا والعرب واسرائيل ، عشر سنوات حاسمة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٦ ، ترجمة عبد العظيم حماد (دار المعارف ١٩٨٠) . واسم الكتاب الأصلى : عقد من القرارات ، السياسة الأمريكية ازاء الصراع العربى الاسرائيلى ١٩٦٧ ــ ١٩٧٦)
- محمد فوزى ، الفريق أول : حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠ ، مذكرات الفريق أول محمد فوزى (بيروت دار الوحدة ١٩٨٢)
- محمود الجيار : الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر (روز اليوسف من ٣ نوفمبر ١٩٧٥ ــ ٢٩ مارس ١٩٧٦
- محمود رياض : مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ ــ ١٩٧٨ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨١)
- مرتجى ، الفريق عبد المحسن مرتجى : الفريق يروى الحقائق (بيروت : الوطن العربى)
- منير حافظ : التاريخ السرى لحكم جمال عبد الناصر (روز اليوسف من ١٢ ابريل ١٩٧٦ ــ ١٩٧٦)

٣ ــ دوريات :

- الأهالى ١٩٨٣
- الأهرام ١٩٦٧ ــ ١٩٧٥
- الأخبار ١٩٦٧ ــ ١٩٧٥
- الجمهورية ١٩٦٧ ــ ١٩٧٤

(ثانيا) دراسات عربية ومترجمة

- الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ، وقائع وتفاعلات (بيروت : سلسلة كتب فلسطينية ٥٩ أكتوبر ١٩٧٤)
- الندوة الدولية لحرب أكتوبر ، القاهرة ٢٧ ـ ٣١ أكتوبر ١٩٧٥ ، مجلدان (القاهرة ١٩٧٦)
- باليت ، الجنرال د . ك . : الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ، العودة الى سيناء ، ترجمة طلال الكيالي (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٥)
- حسن البدرى ، اللواء ، وآخران : حرب رمضان ، الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة ، أكتوبر ١٩٧٣ ، الطبعة الثانية (القاهرة ١٩٧٤)
- حسن مصطفى ، العميد الركن : معارك الجبهة المصرية فى حرب اكتوبر رمضان ١٩٧٣ (بغداد ١٩٨٢)
- دور الجيش العراقى فى حرب تشرين ١٩٧٣ ، اعداد المركز العربى للدراسات الاستراتيجية (بيروت : (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٥)
- صالح مهدى عماش ، الفريق أول : رجال بلا قيادة (حول اسرائيل) ، (بغداد : منشورات الثورة ١٩٧١)
- عبد الستار الطويلة : حرب الساعات الست (الهيئة المصرية العامة للكتاب)
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (دار روز اليوسف ١٩٨٢)

— محمد على فهمى ، الفريق : القوة الرابعة ، تاريخ الدفاع الجوى المصرى (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧)
— هيكل ، محمد حسنين : الطريق الى رمضان ، ترجمة يوسف الصباغ (بيروت : دار النهار للنشر ١٩٧٥)
— هيكل ، محمد حسنين : خريف الغضب (بيروت ١٩٨٣ — الطبعة الرابعة)

(ثالثا) مصادر ودراسات باللغة الأجنبية

DAYAN, MOSHE: STORY OF MY LIFE (LONDON 1978)
KISSINGER, HENRY : WHITE HOUSE YEARS (UNITED STATES OF AMERICC 1979)
MEIR ,GOLDA : MY LIFE (NEW YORK ,A DELL BOOK 1978)
MOHAMMED HEIKAL: SPHINX & COMMISSAR (LONDON 1978)
THE INSIGHT TEAM OF THE SUNDAY TIMES : INSIGHT ON THE MIDDIE
EAST WAR (TIMES NEWSPAPER LIMITED 1974)

YAACOV BAR SIMAN — TOV : THE ISRAELI EGYPTIAN WAR OF ATTRITION, 1969 — 1970 (NEW YORK, COLUMBIA UNIVERSITY PRESS 1980)

الفهـــرس

		ص
	ـ تقديم	٣
١	ـ هزيمة يونية وسقوط النظام القديم	٧
٢	ـ اعادة بناء الجيش المصرى .. واستنزافه !	٢١
٣	ـ فشل محاولات تحويل الجيش المصرى الدفاعى الى هجومى ، وطرد الخبراء السوفييت	٣٣
٤	ـ خطة الهجوم : تحرير أم تحريك ؟	٤٧
٥	ـ الطريق الى الحرب .	٦١
٦	ـ المأزق السورى فى المآذن العالية	٧٣
٧	ـ الهجوم على خطة الهجوم !	٨٥
٨	ـ المواجهة	٩٧
٩	ـ الجيش المصرى بين الاقدام والاحجام	١١١
١٠	ـ الهجوم المصرى يوم ١٤ أكتوبر بين الداعى الاقليمى والداعى القومى	١٢٣
١١	ـ المأزق المصرى فى ثغرة الدفرسوار	١٣٥
١٢	ـ الدور الأمريكى فى حرب أكتوبر	١٤٧

مؤلفات : من أهم اعمال المؤلف العلمية

* تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ ــ ١٩٣٦
(القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨)
* تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ــ ١٩٤٨ (جزءان)
(بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣)
* الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر، من ثورة ٢٣ يوليو الى ازمة مارس ١٩٥٤ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥)
* عبد الناصر وأزمة مارس .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦)
* الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٣ ــ ١٩٣٦
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧)
* صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ ــ ١٩٥٢ .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨)
* الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩)
* الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو.
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١) .
* دراسات فى تاريخ مصر المعاصر.
(القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ١٩٨١)
* المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الاحمر ١٩٤٩ ــ ١٩٧٩ .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

* الصراع بين العرب وأوروبا، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية.

(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣).

* مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر.

(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤)

* حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ.

(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤)

* مصر فى عهد السادات.

(القاهرة : مكتبة مدبولى ــ تحت الطبع)

مع آخرين :

مصر والحرب العالمية الثانية (مع د. محمد جمال الدين المهدى ود. لبيب رزق).

(القاهرة ــ مؤسسة الاهرام ١٩٧٨).

* تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية (مع د. يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس).

(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

* تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية (مع د. يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس).

(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

* كتب مترجمة :

تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ ــ ١٨٨٢ : تأليف جون مارلو.

(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦).

رقم الإيداع بدار الكتب ٠٨٥٠ / ٨٤

الترقيم الدولى ـ ٧ ـ ٠١٨ ـ ١٣٣ ـ ٩٧٧ ISBN

طبع على مطابع شركة تريكرومى للطباعة
ت ٩٢٥٧٥٦ القاهرة

هذا الكتاب

احتلت حرب أكتوبر مكانة عزيزة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، لأن العرب حطموا فيها – لأول مرة – قاعدة الهزيمة! ومن حول ذلك حفلت الكتابات والمؤلفات الكثيرة كتبها صحفيون وعسكريون وسياسيون وكتاب. ولكنها لم تخضع حتى الآن لمنهج البحث العلمي التاريخي، وللأدوات العلمية في النقد والتحقيق، ولم تدرس في إطار نظرة موضوعية بعيدة عن الهوى.

ومن أجل ذلك كتب المؤرخ الدكتور عبد العظيم رمضان، أستاذ التاريخ المعاصر ورئيس قسم التاريخ، وعميد كلية التربية جامعة المنوفية، والكاتب السياسي المرموق – هذه الدراسة العلمية، التي كشف فيها لأول مرة أبعاد هذه الحرب، بكل تناقضاتها وانتصاراتها وهزائمها ومراراتها وما علق بها من مؤامرات الدعاية والزيف من جانب الأصدقاء والأعداء!



الثمن جنيهان